الباب السابع

العدوان والأمم المتحدة

الفصل السابع عشر : العدوان ومجلس الأمن والجمعية العمومية للأمم المتحدة

الفصل الثامن عشر : قوات طوارئ الأمم المتحدة

الفصل التاسع عشر : الانسحاب

الفصل العشـــرون : التطهير وتسوية مسألة قناة السويس

الفصل السابع عشر

العدوان ومجلس الأمن والجمعية العمومية للأمم المتحدة

مقدمة - انعقاد مجلس الأمن - المشروع الأمريكى المقدم لمجلس الأمن فى ٣٠ أكتوبر - استقالة همرشولد ثم عودته - مصر تبلغ مجلس الأمن بالهجوم الأنجلوفرنسى - الجمعية العمومية - القرار الأول للجمعية العمومية - القرار الثانى للجمعية العمومية - مشروع القرار الثالث المقدم من المجموعة الأفروآسيوية - القراران الرابع والخامس - تقرير السكرتير العام فى ١٢ نوفمبر - تقرير السكرتير العام الرابع - القرار الثامن للجمعية العمومية - التقرير السادس لسكرتير عام الأمم المتحدة - التقرير السابع - التقرير الثامن - التقرير التاسع - التقرير العاشر - التقرير الحادى عشر - التقرير الثامن عشر - التقرير الثالث عشر - التقرير الرابع عشر - مشروع القرار التاسع للجمعية العمومية - القرار العاشر للجمعية العمومية - القرار الحادى عشر للجمعية العمومية - القرار الثانى عشر للجمعية العمومية - مشروع القرار الخاص بإدانة إسرائيل - التعليق .

مقدمـــة :

كشفت الظروف والملابسات التى وقع خلالها العدوان ، وكذلك علاقات القوى العظمى والكبرى ونظرتها إليه ، عن عدة حقائق نوجزها فيما يلى :

إن مركز القوى العالمية أو المحورين الرئيسيين لهذه القوى العالمية ، وهما الولايات

المتحدة والاتحاد السوفيتى لايقفان بجانب هذا العدوان ، بل إن معارضتهما له ليست محل شك .

إن الولايات المتحدة - وهى زعيمة المعسكر الغربى أوضحت رأيها لحليفتها المملكة المتحدة وفرنسا اللتين لم يكونا يملكان من أمرهما الشيء الكثير ، فاقتصادهما ومشاكلهما وضعتهما تحت سلطان الحليفة الكبرى ، وفى معارضتها احتمال لمخاطر لاتستطيعان احتمالها وقتذاك .

نجم عن أسلوب التواطؤ والخديعة رد فعل شديد من جانب الولايات المتحدة ، تجسد فى المعارضة السافرة لاستخدام القوة ضد مصر .

وبذلك لم تكن المملكة المتحدة أو فرنسا فى مركز ، يسمح لهما بالتحرك العسكرى من مركز قوة لاستعادة وضعهما فى الشرق الأوسط ، ثم جاء تواطؤهما مع إسرائيل مثيراً لاستهجان الرأى العام ، وغضب القوتين العظميين ، وشجب دول عدم الانحياز فلم يكن باستطاعة مخطط التواطؤ -والحالة هذه - أن يصل إلى غايته .

ثم إن فترة الثلاثة الشهور - ما بين تأميم شركة قناة السويس ووقوع العدوان ، بما تخللها من مناورات سياسية وتكتل من جانب مجموعة عدم الانحياز منذ مؤتمر باندونج ، إضافة إلى التقارب السياسى الذى ظهر بين شعوب العالم الثالث فى تلك الفترة - أثمرت فى قيام جبهة من الرأى العام العالمى ، ترفض منطق القوة ، وتقاومه بكل إصرار .

إذن لم تكن القوة بمصادرها المختلفة إلى جانب المعتدين الثلاثة ، كما لم يستميلوا الرأى العام العالمى لقبول ما اعتزموه من عدوان على مصر .

وقد ظهرت بوادر ذلك فى انتقال أزمة تأميم شركة قناة السويس إلى قاعات الأمم المتحدة ؛ حيث تتضح داخل تلك المنظمة الدولية الصورة الحقيقية لمعايير القوة ، ودرجة التجاوب مع القضايا الساخنة .

فلم يكن موقف الاتحاد السوفيتى من إدانة العدوان محلاً لشك ، كما أصبحت كل التكهنات حول معارضة الولايات المتحدة لاستخدام القوة ، حقيقة سافرة فى موقف شديد الوضوح . وإذا كان موقف أقوى دولتين فى العالم قد تبلور على هذا النحو ، فإن الضمير العالمى بمعناه الواسع ، يكون قد تحرر من الضغوط التى تكبله ، أو القيود التى تفرض عليه ؛ فيعبر عن نفسه فى حرية كاملة تستند إلى الحق والعدل .

ولذلك لم يتطلب الأمر من واشنطن كثيرًا من التفكير ؛ لتطلب يوم ٢٩ أكتوبر سرعة عقد مجلس الأمن ، لبحث توغل القوات المسلحة الإسرائيلية فى الأراضى المصرية ، وخرقها بذلك اتفاقية الهدنة المعقودة بين البلدين فى مارس ١٩٤٩ .

وبين ٢٩ و ٣٠ أكتوبر ، كانت المداولات والاتصالات بين العواصم المختلفة تأخذ أشكالا متباينة .. فأبا إيبان سفير إسرائيل فى واشنطن ، يحاول أن يقنع وليم راونترى ، مساعد وكيل الخارجية الأمريكية ، بأن الهدف هو تطهير سيناء وغزة من أوكار الفدائيين ... وراونترى يرد عليه .... إن الوضع سبق أن هدأ منذ بضعة أسابيع ، وأن الولايات المتحدة الأمريكية ترى أن إسرائيل مدانة فى هذه المرة بالعدوان الصارخ ، كما يزعجها الأسلوب الأنجلوفرنسى حيال هذا العدوان ، بما يدفع واشنطن إلى الوقوف فى جانب واحد مع الاتحاد السوفيتى .

وبعث السفير الدكتور احمد حسين من واشنطن إلى الدكتور محمود فوزى بالقاهرة يخطره بأن الولايات المتحدة توكد موقفها ضد العدوان ، وأنها تنوى شجبه ومعارضته فى مجلس الأمن [١] .

وفى القاهرة طلب السير همفرى تريفليان سفير المملكة المتحدة مقابلة الدكتور محمود فوزى وزير الخارجية المصرية ؛ حيث قام السفير بإبلاغة أسف حكومته إزاء هجوم إسرائيل " الذى لا مبرر له ، والذى ينذر بعواقب وخيمة . ثم أضاف السفير أرجو إخطارى إذا كنتم تقبلون وقف إطلاق النار " [٢] .

انعقاد مجلس الأمن :

عقد مجلس الأمن - بناء على طلب الولايات المتحدة - ثلاث جلسات فى ٣٠ أكتوبر ١٩٥٦ ، وانتهى بعد سقوط مشروع القرار الأمريكى بسبب الفيتو الأنجلوفرنسى إلى الموافقة بأغلبية الأصوات على المشروع اليوغوسلافى ، بدعوة الجمعية العمومية إلى دورة طارئة (غير عادية) ، عملاً بقرار الجمعية العمومية فى ٣ نوفمبر ١٩٥٠ ، الخاص بالاتحاد من أجل السلام .

وعقد المجلس مرة أخرى فى السادس من نوفمبر ١٩٥٦ ، بناء على طلب الاتحاد السوفيتى إرسال قوات سوفيتية وأمريكية ؛ لمساعدة مصر ، إذا امتنعت الدول الثلاث المعتدية عن تنفيذ القرار الذى يقضى بوقف إطلاق النار والانسحاب . وقد رفضت أغلبية المجلس إدراج هذا الطلب فى جدول الأعمال حيث اعترضت عليه كل من الولايات المتحدة والمملكة المتحدة وأستراليا وبلجيكا وفرنسا ، بينما وافقت عليه يوغوسلافيا وإيران والاتحاد السوفيتى [٣] .

المشروع الأمريكى المقدم لمجلس الأمن فى ٣٠ أكتوبر ١٩٥٦ :

- طالب مصر وإسرائيل بوقف إطلاق النار ، وسحب القوات الإسرائيلية خلف خطوط الهدنة والحدود الدولية .
- ناشد أعضاء المجلس بأن تمتنع حكوماتهم عن تقديم المساعدة لإسرائيل ؛ سواء عسكريا أو اقتصاديا ، طالما أصرت على عدم تنفيذ هذا القرار .
- تكليف السكرتير العام بأن يتقدم بمقترحات وتوصيات ، تكفل تحقيق السلام والأمن . ولأول مرة فى تاريخ الأمم المتحدة ، يسقط اقتراح للولايات المتحدة بالفيتو من حليفتيها المملكة المتحدة وفرنسا .

والواقع أن المشروع الأمريكى تضمن فى لغة صريحة وعبارات شديدة - إدانة العدوان

الإسرائيلى ، وبعد أن أكد بأن إسرائيل خرقت اتفاقيات الهدنة ، طالبها بأن تسحب قواتها المسلحة على الفور إلى ما وراء خط الهدنة والحدود الدولية ، فإن امتنعت عن ذلك . . فسوف تتعرض لغرض العقوبات الاقتصادية عليها ، ويوضح هذا المشروع إلى أى مدى كانت الولايات المتحدة تقف ضد العدوان[٤] .

وبين انتهاء الجلسة الصباحية وانعقاد جلسة المساء ، دارت مناورات بين كواليس الأمم المتحدة . . حيث استمرت المملكة المتحدة وفرنسا ، تحاولان منع صدور أى قرار من مجلس الأمن ، حتى يستمر العدوان ، ويصبح للإنذار بعض القيمة التى تبرر تنفيذ خطتهما . ولما طلب ديكسون مندوب المملكة المتحدة من كابوت لودج مندوب الولايات المتحدة عدم الإصرار على التصويت على المشروع الأمريكى ، رفض لودج [٥] .

وفى جلسة المساء ، تكلم لودج ففضح المخطط الأنجلوفرنسى (وكان الإنذار قد وجه لمصر) وذكر أنه إذا وافق المجلس على مشروع القرار . . فإنه يتصدى بذلك للموقف الذى خلقه العدوان الإسرائيلى على مصر . . كما أن مبررات الإنذار الذى وجهته المملكة المتحدة وفرنسا لمصر تكون قد زالت . . ولذلك ينبغى الموافقة على المشروع دون تأخير ، ثم أعقبه سوبولوف المندوب السوفيتى ، وأعلن موافقته على المشروع الأمريكى . وحاول ديكسون أن يؤجل التصويت بالربط بين الموقف العسكرى والملاحة فى قناة السويس ، كما حاول تبرير الإنذار ، وكرر هو وكورنو مندوب فرنسا محاولة إقناع لودج بتأجيل أخذ الأصوات على المشروع ، إلا أنه تجاهلهما تماماً ، ولم يكن ذلك موقف لودج وحده ، بل شاركه جميع أعضاء مجلس الأمن - باستثناء مندوب أستراليا - الذين اتخذوا نفس المسلك مع المندوبين الدائمين للمملكة المتحدة وفرنسا ، حتى أصبحت عزلتهما داخل مبنى الأمم المتحدة صورة لواقع العزلة الدولية ، التى فرضتها عليهما دول العالم أجمع[٦] .

ثم قامت المملكة المتحدة وفرنسا بمناورة جديدة ؛ إذ طلبتا إدخال تعديل على المشروع " يطلب من مصر وإسرائيل وقف إطلاق النار " ، ولم يعترض أحد على هذا التعديل الشكلى ، كما لم ير السفير عمر لطفى ، مندوب مصر ، أن مثل هذا التعديل يستوجب عرقلة الوصول إلى قرار ، وأنه من الضرورى تفويت الغرض الذى يسعى إليه بيرسون وكورنو لتأجيل أو عرقلة التصويت .

ثم أثرى المندوب السوفيتى يطلب التصويت الفورى ، فبدأت العملية التى اعترضت عليها المملكة المتحدة وفرنسا ، بينما امتنعت أستراليا وبلجيكا عن التصويت ، ووافق بقية أعضاء المجلس ، ثم سقط المشروع بسبب الفيتو الأنجلوفرنسى ·

وعندما أدخل مندوب الصين الوطنية تعديلاً على المشروع ، مماثلاً للتعديل الذى أدخل على المشروع الأمريكى بالنص على مطالبة " مصر وإسرائيل " ، باحترام وقف إطلاق النار ، طلب مندوب فرنسا تأجيل الجلسة ، ووافق المجلس على التأجيل حتى التاسعة مساء نفس اليوم ·

وقبل انعقاد الجلسة ··· أدخل المندوب السوفيتى تعديلاً آخر على المشروع ، يقضى بأن " تقبل كل الأطراف " وقف إطلاق النار ·· وكان واضحا الهدف من هذا التعديل ، وأبقى النص " مصر واسرائيل " لتفويت الفرصة على أية محاولة جديدة ؛ لتأجيل التصويت على المشروع ·

وقبل أن يتم التصويت ، تقدم مندوب مصر بطلب إلى المجلس لإدراج موضوع الإنذار الأنجلوفرنسى فى جدول الأعمال ، وطلب من المجلس اتخاذ إجراء إزاء هذا الموقف الجديد [٧] .

ولما أخذت الأصوات على المشروع السوفيتى ، وافقت عليه سبع دول ، وامتنعت بلجيكا والولايات المتحدة عن التصويت ، واعترضت المملكة المتحدة وفرنسا واستخدمتا حق الفيتو ، فسقط بذلك المشروع [٨] .

ودارت مداولات سريعة لمواجهة الموقف المترتب على الفيتو الأنجلوفرنسى ، وأصبح للزمن قيمته ، والمندوبان السوفيتى واليوغوسلافى ينبهان المجلس إلى أن المدة الباقية على تنفيذ الإنذار الانجلوفرنسى لم تعبر أو تتجاوز ثلاث أو أربع ساعات فقط[٩] .

وخلال المشاورات العاجلة التى قام بها همرشولد خارج قاعة الجلسة ، طرح على السفير عمر لطفى فكرة وإحالة القضية إلى الجمعية العمومية ؛ لتنعقد فى دورة طارئة تنفيذاً لقرارها رقم ٣٧٧ فى الدورة الخامسة " بالاتحاد فى سبيل السلام " ، ولما وافقه السفير عمر لطفى ، اتصل بمندوب يوغوسلافيا الذى أيد الفكرة على الفور ، كما اتصل عمر لطفى من جانبه بسوبولوف ، الذى كان يعد مشروعا شديد اللهجة ضد العدوان الأنجلوفرنسى ، وبعد أن تناقشا فى الموقف واحتمالاته ، وافق سوبولوف على إحالة القضية إلى الجمعية

العمومية ، بالرغم من معارضة الكرملين السابقه لقرار " الاتحاد من أجل السلام "الذى كان قد صدر أثناء الحرب الكورية[١٠] .

وقابل السفير عمر لطفى كابوت لودج ، فوعده بالحصول على موافقة واشنطن على هذه الفكرة . وبناء على ذلك وقبل أن تختتم الجلسة ، تقدم مندوب يوغوسلافيا باقتراح دعوة الجمعية العمومية فى دورة استثنائية من أجل السلام ، ثم أجلت الجلسة إلى صباح اليوم التالى ٣١ أكتوبر[١١] .

وفاجأ المستر همر شولد أعضاء مجلس الأمن ، عند نهاية جلسة مساء ٣٠ أكتوبر ، بالاستقالة احتجاجا على موقف المملكة المتحدة وفرنسا . وفى نفس المساء اتصلت كافة الوفود بهمرشولد لتقنعه بالعدول عن تلك الاستقالة ، التى قبل أخيراً أن يسحبها على أن يدلى ببيان ، يوضح موقفه فى بداية جلسة مجلس الأمن صباح ٣١ أكتوبر .

● وتحركت ضمائر الأحرار

وبمجرد أن عدل همرشولد عن الاستقالة ، عاود الاتصال بأعضاء مجلس الأمن والسفير عمر لطفى ؛ ليضمن الحصول على الأصوات السبعة اللازمة ليصدر المجلس قراره ، ولم يكتف همرشولد بذلك ، بل عمل فى نفس الليلة على الإعداد لانعقاد الجمعية العمومية ، التى أنبرت السكرتارية فى التحضير لأول جلسة لها ، فيما لا يتجاوز ٢٤ ساعة من صدور قرار مجلس الأمن ، وكما تقضى لائحة الإجراءات بذلك[١٢] .

وقبل انعقاد مجلس الأمن ، كانت مصر قد أبلغت المجلس بأنه فى الساعة الخامسة والربع من بعد ظهر يوم ٣١ أكتوبر ، بدأ الهجوم الأنجلوفرنسى على الأراضى المصرية . وعندما بدأت الجلسة طرح مشروع القرار اليوغوسلافى للتصويت ، وافقت عليه سبع دول ، هى : الصين ، وكوريا ، وإيران ، وبيرو ، والاتحاد السوفيتى ، والولايات المتحدة ، ويوغوسلافيا بينما اعترضت عليه المملكة المتحدة وفرنسا ، وامتنعت بلجيكا وأستراليا عن التصويت . وبذلك وافق المجلس على المشروع - باعتباره إجرائيًا - ولم يكن للاعتراض البريطانى - الفرنسى أى أثر فى عرقلته (١٣) .

وبمجرد صدور القرار أرسل السفير عمر لطفى برقية الى الرئيس عبد الناصر ، يخطره فيها بالنصر الكبير ، الذى أحرزته مصر ضد المملكة المتحدة وفرنسا فى مجلس الأمن (١٤) .

وبفضل جهود مندوب مصر الدائم لدى الأمم المتحدة ، فشل التكتيك الأنجلوفرنسى فى أن يبقى القضية ، تتوالى عليها الأيام فى مجلس الأمن ، دون أن يصدر شأنها أى قرار ، بينما الوقت يمر فى صالح المعتدى ، وضد مصلحة مصر الدولة المعتدى عليها .

بل لم يكن يدور فى مخيلة مندوب المملكة المتحدة أو فرنسا أن هذه الخطوة سوف تتخذ ؛ إذ كانت مفاجأة لهما . ثم إن مثل هذا القرار الذى اتخذت فيه إرادة الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتى ، له وزنه وتأثيره فى تصور شكل الصراع ، والمعركة السياسية التى ستنشب مستقبلاً فى الجمعية العمومية فى دورتها الاستثنائية . كما أن الاتحاد السوفيتى بموافقته على القرار ، إنما اتخذ موقفًا يتعارض مع كل ما أعلنه من قبل من رفض مشروع "الاتحاد نحو السلام ، "واعتباره مناقضا لروح الميثاق ؛ مما جعل تلك الموافقة كسبًا كبيرًا لمصر .

ثم إن إحالة القضية إلى الجمعية العامة ، سوف تفتح الأبواب على مصاريعها لممارسة ضغط الرأى العام العالمى على المعتدين ، وينقل إلى الجمعية العمومية مسئولية اتخاذ إجراءات حفظ السلام والأمن الدوليين ، وبالتالى يعطى سكرتيرها العام صلاحيات واسعة ، تسمح له بدور كبير فى شحن أعضاء الأمم المتحدة ضد المعتدين .

وفضلاً عما تقدم . . فإن اتخاذ موقف دولى معارض للعدوان على مصر ، يعتبر - فى حد ذاته - هزيمة سياسية للقائمين به ، بما يؤثر حتمًا على خططهم العسكرية ، التى بدأت

فى نفس الوقت الذى اتخذ فيه مجلس الأمن قرار إحالة القضية الى الجمعية العمومية . وبعبارة أخرى . . لم يعد أمام المعتدين فترة تنفس ؛ لتحقيق أغراضهم العدوانية ، بل وقعوا منذ البداية تحت ضغط سياسى شديد ، لم يكونوا يتوقعوه .

وخلال الفترة من ٣١ أكتوبر الى أول نوفمبر ، نشطت المداولات ، واجتمع السفير عمر لطفى مع كل من مندوبى المجموعات اللاتينية والآسيوية والأفريقية والإسكندنافية لتحديد خطة العمل . وتلقى تأكيدات منهم بعزمعهم على إلقاء بيانات ، تؤيد قرار مجلس الأمن [١٥] .

وهكذا اطمأنت القاهرة الى فوزها بتأييد عام وشامل من مختلف الوفود ، فانكبت على معالجة العدوان فى مجالين كالآتى :

المجال الأول : تفويت الفرصة على دول العدوان ؛ لتحقيق أهدافهم ، أو العمل على كسب الوقت لتحقيق أهداف المعتدين ، والعمل على تفريغ قرارات الأمم المتحدة ومجلس الأمن من شروطها الملزمة بالتنفيذ الفورى

المجال الثانى : استغلال الظروف الدولية لأقصى حد ممكن ؛ لإدانة العدوان والعمل على سرعة انسحابه .

ولتحقيق ذلك ، اتخذ الرئيس عبد الناصر قراره الأول ليلة ٣١ أكتوبر ، بإنسحاب القوات من سيناء - برغم معارضة القائد العام اللواء محمد عبد الحكيم عامر - وتدعيم جبهة القناة لمواجهة العدوان المتوقع عليها وعلى المدن والأهداف المصرية .

أما قراره الثانى . . فكان التحرك السياسى والدعائى على المستوى العالمى لفضح العدوان ، وتأليب الرأى العام ضده وإثارته بالقدر ، الذى يجعله يضغط بكل قوة لانسحابه الفورى .

وفى أول نوفمبر ، عقد اجتماع بين دالاس وايدن فى مكتب رئيس الوزراء البريطانى ؛ حيث أبلغ دالاس أنه تلقى لتوه مكالمة تليفونية من القدس نصها " لقد أحرزنا نصراً كاملاً " وبدت على دالاس أمارات الدهشة والقلق ، وكان دالاس يعلم أن الخبر صحيح ، رغم زعم الرئيس عبد الناصر بأن قواته قد أبادت جيش إسرائيل وسلاحها الجوى فى ٣٠ أكتوبر . وسأل دالاس إيدن : ولكن هل تعتزمون البقاء فى شبه جزيرة سيناء ؟ أنت تعلم

أن هذا سيؤثر على علاقاتنا ، ولن نستطيع أن نستمر فى تقديم المعونة الاقتصادية لكم ، وكل أنواع المساعدات الأخرى التى تحصلون عليها · ورد عليه إيدن بأنه وقع حدث أكثر أهمية نتيجة هذا النصر الكامل ؛ فتلك هى المرة الأولى التى يتم فيها مقاومة دكتاتورية عدوانية ، وبفضل النصر الذى أحرزته إسرائيل . . سوف يفقد عبد الناصر كل مصداقية ، وستحل محله حكومة معتدلة · ومن المحتمل أن تقدر إسرائيل وبعض الدول الأخرى على إقرار السلام فى الشرق الأوسط وأن يتقلص نفوذ الاتحاد السوفيتى فى مصر ، كما أن نصر إسرائيل قد يؤدى إلى تغيير كلى فى الخريطة السياسية ·

وأجاب دالاس بأنه ليس هناك أسعد منه بضرب مصر وعبد الناصر ، فهو منذ الربيع الماضى لديه سبب وجيه لكراهيته ·· إلا أنه مجبر على العودة إلى تأييد القانون الدولى والميثاق، وأنه إذا لم ينسحب الغزاة ويرجعوا خلف الحدود. . فإن همرشولد سيستقيل [١٦].

الجمعية العمومية :

انعقدت الجمعية العمومية للأمم المتحدة ، بناء على الاقتراح اليوغوسلافى الذى أقرته غالبية أعضاء مجلس الأمن - فى دورتها الاستثنائية الطارئة ابتداء من ١ حتى ١٠ نوفمبر سنة ١٩٥٦ - وأتخذت خلال هذه الدورة الاستثنائية سبعة قرارات · ثم اجتمعت فى دورتها العادية ابتداء من ١٢ نوفمبر ١٩٥٦ ، واتخذت فى ٢٤ نوفمبر ١٩٥٦ ، قرارين : أحدهما خاص بانسحاب القوات المعتدية ، وثانيهما خاص بتطهير قناة السويس ، وفتحها للملاحة العالمية · كما قدم السكرتير العام إلى الجمعية العمومية مجموعة من التقارير ·

وكان التساؤل عندما بدأت الجمعية العمومية اجتماعها ، يوم أول نوفمبر ١٩٥٦ الساعة الخامسة والنصف مساءً بتوقيت نيويورك ، هو : ما الذى يجب أن تقرره الدول الإحدى والسبعين المجتمعة فى هذه القاعة ؟ وما الذى يجب أن يتخذ من قرارات لمواجهة العدوان الإسرائيلى ، الذى يواصل تقدمه صوب قناة السويس ، بعد انسحاب القوات المصرية من سيناء ؟وكيف تواجه الهجوم الجوى الأنجلوفرنسى الذى تتعرض له المدن والمطارات المصرية ليل نهار ؟

وبمجرد أن افتتح داج همرشولد الجلسة ، دعا مندوب شيلى ليرأسها ، وبعد إقرار جدول الأعمال " وهو المسألة التى بحثها مجلس الأمن فى اجتماعه يوم ٣٠ أكتوبر "

صوتت الجمعية العمومية بأغلبية ٦٢ ضد ٢ (المملكة المتحدة - وفرنسا) ، وامتنع ٧ عن التصويت على جدول الأعمال ، كان من ضمنهم إسرائيل [١٧] .

القرار الأول للجمعية العمومية ، الصادر فى جلسة ٢ نوفمبر ١٩٥٦ ، الذى تقدمت بمشروعه الولايات المتحدة :

كانت الحالة النفسية لأعضاء الجمعية العمومية يسودها التوتر ، وتتردد بينهم الشائعات التى يختلقها المندوبون داخل الكواليس . وفى هذا الجو المشحون ، تقدمت الولايات المتحدة بمشروع قرار للجمعية العمومية بوقف إطلاق النار فى الشرق الأوسط من جميع الأطراف ، وانسحاب القوات الإسرائيلية إلى ماوراء خطوط الحدود وخط الهدنة ، ومنع إرسال العتاد الحربى إلى المنطقة ، مع اتخاذ الإجراءات اللازمة ؛ لإعادة فتح القناة وضمان حرية الملاحة فيها[١٨] .

وينسجم كل ذلك مع مشروع القرار الأمريكى ، الذى سبق تقديمه لمجلس الأمن ، باستثناء ماورد هنا ، فيما يتصل بمنع إرسال العتاد الحربى إلى دول المنطقة ؛ نظراً لتغير الظروف ، واشتراك المملكة المتحدة وفرنسا فى الأعمال الحربية . وكان فى هذا ما قد يقطع الطريق على مصر ، بل وعلى غيرها من الدول العربية ، إذا حاولت الحصول على عتاد حربى من دول معينة ؛ باتهامها أنها خالفت قرارات الأمم المتحدة .

كما كان مشروع القرار الجديد ينص على ضرورة العمل ، على إعادة فتح القناة ، وضمان حرية الملاحة فيها بمجرد تنفيذ قرار وقف إطلاق النار ، ودون انتظار انسحاب القوات المعتدية[١٩] .

وكان دافع الولايات المتحدة إلى تقديم مشروع القرار ما لمسته من أخطار تهدد السلام العالمى ، ولخشيتها من أن تتقدم المجموعة الأفروآسيوية بمشروع قرار ، يزيد الوضع تعقيداً وحرجاً .

بل إن دالاس استطرد مؤكداً أن سبب الإسراع فى تقديم مشروع القرار الأمريكى ، يعود فى حقيقته إلى الوضع المتردى فى المجر ؛ فلولا الهجوم الانجلوفرنسى على مصر ، لكانت الولايات المتحدة الآن فى حالة تصادم مع الاتحاد السوفيتى . وقد كشف ذلك عن مصدر قلق الولايات المتحدة من خشية اندلاع حرب عالمية ثالثة ، أو الخوف من ثورة العالم

الثالث على تقاعس الولايات المتحدة . كما تبدو أيضاً الحسرة على الفرصة التى أضاعها العدوان على الولايات المتحدة. بفتح جبهة فى المجر تسبب للاتحاد السوفيتى الحرج الشديد .

والواقع أنه عندما وصل " دالاس " إلى الأمم المتحدة ، كانت الوفود قد أجمعت تقريباً على وقوع عدوان على مصر ، يستدعى سرعة صدور قرار بوقف إطلاق النار وانسحاب القوات المعتدية . إلا أن الموقف الأمريكى لم يطالب بإدانة المعتدين بصراحة كافية .

ومع ذلك . . فقد كان المشروع الأمريكى أفضل ما يمكن أن يواجه به العدوان سياسياً؛ ولذلك قام الوفد المصرى بإبلاغ الوفد الأمريكى بموافقته عليه ، بينما كان مندوب الهند يطالب بإدانة أكثر صراحة للعدوان الثلاثى ، إلا أن مصر كان يهمها بدرجة أشد سرعة وقف العدوان عن التمادى فى زحفه داخل الأراضى المصرية .

وبينما كانت الجمعية العمومية تستمع إلى كلمة « جون فوستر دالاس » ، وهو يقدم المشروع الأمريكى ، كانت الغارات مستمرة على القاهرة والقوات المصرية تقف صامدة فى « أبو عويقيلة » لحماية الانسحاب الشامل من سيناء .

وظلت وزارة الخارجية المصرية طيلة تلك الليلة تستمع إلى الأخبار من مقر الأمم المتحدة ؛ انتظاراً للتصويت الذى أذيعت نتائجه فى الساعة التاسعة مساء بتوقيت نيويورك ، الرابعة صباح يوم ٢ نوفمبر فى القاهرة ، بالموافقة على المشروع الأمريكى ، بأغلبية ٦٤ صوتاً ضد ٥ أصوات ، هى (إسرائيل - أستراليا - فرنسا -المملكة المتحدة - نيوزيلندا) ، وإمتناع ٦ دول عن التصويت من بينها كندا .

وفى صباح ٢ نوفمبر ، طلبت القاهرة من السفير عمر لطفى إبلاغ همر شولد قبول مصر قرار الجمعية العمومية ، وأنه "من المفهوم ضمناً أن مصر لن تستطيع تنفيذ القرار من جانبها ، وحدها إذا استمرت القوات المغيرة فى عدوانها "[٢٠] .

رالف بانش

وفى ٣ نوفمبر ، اجتمعت الجمعية العمومية ؛ حيث أعلن همر شولد فى بداية الجلسة موافقة الحكومة المصرية على وقف إطلاق النار ، مع الاحتفاظ بحقها فى عدم تنفيذ أحكامه إذا ظلت القوات المهاجمة توالى عدوانها . ثم شكل همرشولد لجنة ثلاثية ؛ لمراقبة تنفيذ وقف إطلاق النار ، ضمّت المستر رالف بانش مساعد السكرتير العام ، وإيليا تشير ليشيف مساعد السكرتير العام ، وقسطنطين ستا فرو بولوس المستشار القانونى للأمم المتحدة .

وكانت القوات المصرية ، وقتئذ قد أتمت انسحابها من شبه جزيرة سيناء وقطاع غزة ونقلت جهدها الرئيسى فى الدفاع إلى الضفة الغربية للقناة . وكشفت القيادة المصرية للشعب فى مصر وللعالم العربى والرأى العام العالمى خطط العدوان المتشابكة ، كما أعلن الرئيس عبد الناصر - من فوق منبر الجامع الازهر - أنه سوف يحارب ، ولن يستسلم أبداً وكانت لهذه الكلمة أثر كبير فى العالم العربى والشعوب الأفرو آسيوية وأمريكا الجنوبية . وبدلاً من أن يحطم العدوان معنويات شعب مصر وزعامته ، أثار همتهم ورفعها إلى عنان السماء . وعاشت مصر والعرب أمجد أيام القرن العشرين .

وفى أعقاب احتلال إسرائيل قطاع غزة ، أبرقت وزارة الخارجية المصرية فى ٣ نوفمبر إلى السفير عمر لطفى ، تطلب منه الاتصال بهمر شولد ؛ لاتخاذ ما يراه من إجراءات لخدمة مصالح سكان قطاع غزة ، وصيانة حقوقهم التى يكفلها القانون الدولى العام[٢١] . وكان مقصد مصر من ذلك أن تستمر وكالة غوث اللاجئين فى القيام بمسئولياتها كاملة ، تحت الظروف التى استمرت باحتلال إسرائيل للقطاع .

ولم تنقطع البرقيات بين الخارجية المصرية ، ومكتب المندوب المصرى الدائم بالأمم المتحدة ، بل زادت سرعة وتلاحقًا . ففى نفس الثالث من نوفمبر ١٩٥٦ ، تلقت وزارة الخارجية المصرية برقية من السفير عمر لطفى ، تفيد أن ممثل الهند اتصل به ، واقترح أن تعلن موافقتها، على أن تؤلف الأمم المتحدة قوة بوليسية أمريكية ، تعاونها لجنة مراقبة مكونة من ثلاث دول، هى : تشيكوسلوفاكيا ، وكندا ، وإحدى دول آسيا (الهند مثلا) ، وذكر مندوب الهند أنه عرض هذه الفكره على همر شولد فرحب بها ، وقال إن من مصلحة مصر قبولها فى الحال ، وإن كان يعتقد أن إسرائيل ستعارضها[٢٢] .

وعلى أثر ذلك ، اجتمع السفير عمر لطفى بالمندوب الأمريكى كابوت لودج ، حيث أبلغه أن اقتراح الهند محل دراسة واشنطن وأنهم يفكرون فى أن تشترك كندا معهم .

وبناء على ذلك، اجتمع السفيرعمر لطفى بمندوب الهند ، الذى أخطره بميل الولايات المتحدة إلى أن تشترك مع دولته ، دولة أخرى مثل كندا . وهكذا تأكد السفير لطفى مما سبق أن صرح به المندوب الامريكى [٢٣] .

وظهر من مجمل المداولات التى دارت حول تلك الفكرة ، أن هناك اتجاها جادًا لإنشاء قوة طوارئ الأمم المتحدة ، وإن ظل المستر ليستر بيرسون ، وزير خارجية كندا ، يجرى بعض المشاركات ، بشأنها قبل اجتماع الجمعية العمومية فى أول نوفمبر ٥٦ ١٩ .

« إقترح المستر ليستر بيرسون
إنشاء قوة طوارئ الأمم المتحدة »

وبمجرد أن علمت القاهرة بهذا الاتجاه ، تمكنت من تحديد موقفها وسط التطورات السريعة والمتلاحقة للأحداث فى كل من مسرح الحرب بشبه جزيرة سيناء وقناة السويس ، والمعترك السياسى بالأمم المتحدة [٢٤] .

القرار الثانى للجمعية العمومية

ثم تتابعت قرارات الجمعية العمومية للأمم المتحدة ، بدءا بالقرار الثانى ، الصادر بجلسة ٤ نوفمبر ، الذى قضى باحتضان المشروع الكندى ، وتكليف سكرتير عام الأمم المتحدة بتقديم مشروع خلال ٤٨ ساعة ، بإنشاء قوة طوارئ للأمم المتحدة ، توافق عليه الأطراف المعنية ، بهدف مراقبة وقف الأعمال الحربية فى مسرح الحرب ؛ تنفيذاً لقرار الجمعية العمومية ، السابق صدوره فى جلسة ٢ نوفمبر ١٩٥٦ [٢٥] .

مشروع القرار الثالث المقدم من المجموعة الافروآسيوية

ولم يأت مشروع القرار الثالث ، الذى تقدمت به مجموعة الدول الأفروآسيوية فى ٤ نوفمبر بجديد . [٢٦] وفى اليوم التالى مباشرة ، تقدمت كل من كندا وكولومبيا والنرويج

بمشروع مكمل للقرار الثانى ، السابق صدوره بجلسة ٤ نوفمبر ، وقد تضمَّن إنشاء قيادة لقوات طوارئ الأمم المتحدة ، على أن يتولى الجنرال الكندى إيدسون بيرنز مسؤولياتها واختصاصاتها فى مراقبة وقف العمليات الحربية بالمسرح ؛ وفقاً لفقرات قرار ٢ نوفمبر ، على أن يختار معاونيه من بين ضباط مراقبة الهدنة الدائمين ، والذين لا ينتمون لأى من الدول الخمس الدائمة بمجلس الأمن [٢٧] .

وتعيَّن الجنرال الكندى إيدسون بيرنز لمراقبة وقف العمليات فى المسرح

وكان السفير عمر لطفى قد أكد على همر شولد ضرورة استبعاد الدول المعتدية من قائمة الدول ، التى سوف تدعى للاشتراك فى قوة طوارئ الأمم المتحدة ، وهو ما صادف قبولاً من همر شولد الذى طمأنه إلى أنها مستبعدة أصلاً . وزيادة فى الاطمئنان ، طلب عمر لطفى من مندوب الهند ، وبعض المندوبين الآخرين ، أن يشترطوا ذلك فيما سوف يلقونه أمام الجمعية العمومية من بيانات [٢٨] .

وقبل أن تنفض الجلسة ليلة ٤/ ٥ نوفمبر ، طلب وزيرا خارجية المملكة المتحدة وفرنسا التأجيل حتى الساعة الخامسة فجرًا ؛ لإجراء بعض المشاورات ؛ مما أضطر السكرتير العام إلى تأجيل الإدلاء بتقريره ، حتى الساعة السابعة مساء يوم ٦ نوفمبر [٢٩] .

تقرير السكرتير العام

وقد تناول هذا التقرير حق قائد قوة طوارىء الأمم المتحدة فى اختيار معاونية من ضباط مراقبة الهدنة ، من غير الدول الأعضاء الدائمين فى مجلس الأمن ، إلى جانب التنويه بأن هذه القوات ذات صفة مؤقتة ، تتوقف مدتها على انتهاء المهام المحددة لها ، والمترتبة على النزاع الحالى فى الشرق الأوسط .

كما أشار أيضًا إلى أن أعمال قوة طوارىء الأمم المتحدة ، تخضع لموافقة الأطراف المعنية ، وتختلف وظيفتها عن وظيفة مراقبة الهدنة [٣٠] .

كما تعرض التقرير لمسائل حجم القوة وتكوينها وتمويلها ومسؤولياتها ، إبتداءً من قناة السويس ، حتى خط الحدود الدولية والهدنة ، مع إقتراح إنشاء لجنة إستشارية لبحث المسائل الأخرى المترتبة على تكوين تلك القوات ، والتى لم يتسع الوقت أمام السكرتير العام ليبحثها بالتفصيل [٣١] .

القرار الرابع والخامس

وخلال يوم ٧ نوفمبر ، صدر قراران عن الجمعية العمومية للأمم المتحدة ، هما القرار الخامس الذى تقدمت به كل من الأرجنتين وبورما وسيلان ، والدانمرك وأكوادور وأثيوبيا والسويد ؛ لتأييد واستكمال القرارين السابقين رقمى ٣ و٤ ، وتقرير السكرتير العام ، وقد تناول طريقة تكوين قوات الطوارئ واللجنة الاستشارية ؛ بحيث تضم سبعة أعضاء ، بواقع عضو واحد من كل من الهند وإيران وباكستان وكندا وكولمبيا والبرازيل والنرويج برئاسة سكرتير عام الأمم المتحدة ، على أن تكون مهامها كالآتى :[٣٢]

١ - تسهيل عمل قوات طوارىء الأمم المتحدة ، ووضع تنظيمها ، وأسلوب الإشراف عليها ، وحل كل ما قد يطرأ من أمور أخرى ، لم يتناولها قرار الجمعية العمومية أو السكرتير العام ، ولا تدخل ضمن إختصاصات قائد قوات الطوارئ مباشرة .

٢ - مساعدة السكرتير العام فى كل المسؤوليات الملقاة على عاتقه بمقتضى هذا القرار ، وأية قرارات أخرى تصدر فى المستقبل ، وتكون ذات صلة بنفس الموضوع .

٣ - الحق فى أن تطلب ، وفقاً للإجراءات المعتادة ، أن تدعو الجمعية العمومية للاجتماع ؛ للنظر فيما تقدمه من تقارير خاصة بالمسائل ، التى تحتاج إلى مناقشتها بصفة عاجلة .

القرار السادس

أما القرار الثانى الذى صدر فى نفس اليوم ، وهو القرار رقم ٦ ، فقد تقدمت به

المجموعة الأفروأسيوية ، وقد دعا إسرائيل إلى الانسحاب خلف خطوط الهدنة والحدود الدولية ، كما دعا المملكة المتحدة وفرنسا إلى سحب قواتهما فوراً ، وطالب السكرتير العام بتقديم تقرير كل ٢٤ ساعة عن الموقف فى مسرح الحرب .

وقد اختلفت الآراء على المقصود بكلمة فوراً ، فيما يختص بانسحاب القوات الأنجلوفرنسية ، حيث فسرها البعض بأنها تعنى أنه بمجرد قبول مصر لقوات الطوارئ تنسحب تلك القوات ، بينما أكد البعض الأخر أن انسحاب القوات المعتدية غير مشروط .

كان يوم ٧ نوفمبر الذى صدر فيه قرارا الأمم المتحدة رقمى ٥و٦ سالفا الذكر ، هو نفس اليوم الذى توقفت فيه القوات الأنجلوفرنسية عن القتال ، بعد أن وصلت طلائعها إلى قرية الكاب جنوب بورسعيد .

تقرير السكرتير العام يوم ٢١ نوفمبر

ونتيجة للهدوء الذى ران على مسرح الحرب ، هبط معدل صدور قرارات الجمعية العمومية وتقارير السكرتير العام ، الذى تقدم بتقريره الثالث بعد أسبوعين ؛ أى يوم ٢١ نوفمبر ، وأشار فيه إلى تبادل وجهات النظر مع حكومة مصر ، حول ما طلبته من إيضاحات فى قرارات الجمعية العمومية ، فيما يتعلق بخصائص ومهام قوات طوارئ الأمم المتحدة . وبعد أن وافقت اللجنة الاستشارية على التفسيرات التى اتفق عليها السكرتير العام مع حكومة مصر ، أوصت بالبدء فى إرسال القوات إلى المسرح ، رغم عدم قيام القوات الأنجلو فرنسية بتنفيذ أى قدر من الانسحاب ؛ لإفساح المجال لتلك القوات للعمل[٣٣] .

وقد أرفق المستر همرشولد بتقريره مفكرة بالنقاط الأساسية الخاصة بخصائص قوات طوارىء الأمم المتحدة ، ومهامها التى سبق التفاهم بشأنها مع مصر ، التى أبدت رغبتها فى استمرار التعاون معه فى تذليل النواحى العملية لقوات الطوارئ ، وأماكن تواجدها ، وخطوط مواصلاتها وأسلوب تموينها[٣٤] .

تقرير السكرتير العام الرابع

وفى نفس اليوم ، تقدم المستر همر شولد بتقريره الرابع عن تطهير قناة السويس

وإعدادها للملاحة ، وقد أشار إلى طلب حكومة مصر مساعدة الأمم المتحدة فى تطهير القناة من العوائق الموجودة بالمجرى الملاحى ، مع بدء العمل فور انسحاب القوات المعتدية من بورسعيد ومنطقة القناة .

سد حطام السفن المجرى الملاحى بالقناة

وقد اقترح المستر همر شولد الترخيص له بعقد اتفاقيات مع مؤسسات هندسية ، تملك الخبرة العملية لاتمام تطهير القناة وفتحها للملاحة [٣٥] .

وبمجرد أن تلقى المستر همر شولد ، رد حكومتى المملكة المتحدة وفرنسا على أسئلته الخاصة بانسحاب قواتهما، قدم تقريره الخامس إلى الجمعية العمومية فى ٢٣ / ١١ / ١٩٥٦؛ موضحاً أن الحكومتين تريان أن قوات طوارئ الأمم المتحدة ، لا تزال فى طور التكوين ، وأنها فى مركز لا يتيح لها القيام بمهامها على الوجه الأكمل ، وحالما يتم ذلك .. فسوف تنسحب القوات الأنجلو فرنسية مع العلم بأنه قد تم فعلاً سحب جزء منها .

أما موقف إسرائيل .. فقد أوضح السكرتير العام أنها أبدت استعدادها ؛ لسحب

قواتها فوراً لانتهاء ما أسمته اتخاذ " الترتيبات المرضية " ، التى طالبت بها مسبقاً ، مع مطالبتها بإيضاح سياسة مصر نحو الصلح معها . كما وعدت بإبداء رأيها بمجرد دراسة تقرير السكرتير العام [٣٦] .

ثم تقدمت الكتلة الأفروأسيوية بمشروع القرار الثانى فى ٢٤ نوفمبر ، بشأن انسحاب القوات الأنجلو فرنسية والإسرائيلية فوافقت عليه الجمعية العمومية بأغلبية ٦٣ صوتاً ، مع تسجيلها أنها تلاحظ باهتمام بالغ أن ثلثى القوات الفرنسية وكل القوات البريطانية لم تنسحب من مواقعها بعد ، وذلك على الرغم مما أذيع عن إتمام ترتيبات سحب فرقة كاملة .

وبالمثل ، فإن القوات الإسرائيلية لم تنسحب خلف خطوط الحدود الدولية والهدنة ، ولذا . . فإن الجمعية العمومية تعيد دعوة هذه الحكومات الثلاث إلى تنفيذ قراراتها فى ٢و٧ نوفمبر دون إبطاء ، كما تطلب من السكرتير العام إبلاغ قرارها هذا إلى الأطراف المعنية ، مع تقديم تقرير إلى الجمعية العمومية عن مدى تنفيذه [٣٧] .

كما صدر فى نفس اليوم القرار التاسع الذى تقدم به كل من مندوب كندا وكولومبيا والهند والنرويج ويوغوسلافيا والولايات المتحدة ، بشأن قوات طوارئ الأمم المتحدة ، وكذا تطهير قناة السويس . وقد وافقت عليه الجمعية العمومية ، كما وافقت على تقرير السكرتير العام بتاريخ ٢٣ نوفمبر الخاص بتطهير القناة ، ورخصت له باستطلاع الترتيبات التنفيذية والتفاوض لعقد الاتفاقيات ؛ بهدف سرعة تطهير القناة وفتحها للملاحة الدولية [٣٨] .

وفيما بين ٣ ديسمبر ١٩٥٦ - قبول المملكة المتحدة الإنسحاب من مصر، و٨ مارس ١٩٥٧ - اليوم التالى على انسحاب إسرائيل من قطاع غزة ، صدر تسعة تقارير من سكرتير عام الأمم المتحدة ، كما صدرت خمسة قرارات من الجمعية لعمومية بيانها كالآتى :

التقرير السادس لسكرتير عام الأمم المتحدة بتاريخ ٣ ديسمبر ١٩٥٦ :

وقد تضمن ما أبلغته إياه حكومتا المملكة المتحدة وفرنسا عن قبولهما الانسحاب من مصر [٣٩] .

التقرير السابع بتاريخ ٢١ ديسمبر

وقد بين السكرتير العام أن إسرائيل تحاول المماطلة في الانسحاب ، وأن قواتها تنسحب ببطء شديد ، تاركة وراءها الكثير من العقبات ؛ لمنع تقدم قوات طوارئ الأمم المتحدة · وبعد إلحاح شديد من السكرتير العام ، إعلنت إسرائيل عن اعتزامها الانسحاب على مرحلتين : تبدأ الأولى منها في الأسبوع أول من يناير ١٩٥٧ ، أما الثانية وهي العودة خلف خطوط الهدنة والحدود الدولية . . فلم تحدد ميعاد لها [٤٠] .

التقرير الثامن بتاريخ ١١ يناير ١٩٥٧

وقد سرد فيه السكرتير العام المراحل ، التي مرت بها عملية تطهير قناة السويس وفتحها للملاحة ، وما صدر بشأنها حتى ذلك اليوم من قرارات · وأوضح المستر همرشولد أنه يتعذر في الوقت الحالي تقدير تكلفة عملية التطهير ، وإن كان الوضع يتطلب إن تساهم الدول الأعضاء بصفة مبدئية في تكلفة المرحلة الأولى من العملية[٤١] .

وأرفق السكرتير العام بهذا التقرير ثلاثة ملاحق ، يختص الأول بسير عملية التطهير ومراحلها المختلفة والموارد اللازمة للتنفيذ ، ويختص الثاني باتفاقية الأمم المتحدة مع الحكومةالمصرية من عملية التطهير ، بينما تضمَّن الثالث المذكرة التي أرسلها السكرتير العام إلى الدول الأعضاء ؛ لتقديم المبالغ اللازمة بصفة مؤقتة لعملية التطهير ، إلى أن يتم وضع مشروع كامل لها ·

التقرير التاسع بتاريخ ١٥ يناير ١٩٥٧

وقد رفعه المستر همرشولد للجمعية العمومية ، ونوَّه فيه عن عدم امتثال إسرائيل لقرارات الأمم المتحدة ، التي تقضي بإتمام انسحابها من شبة جزيرة سيناء ، عدا منطقة شرم الشيخ ، قبل ٢٢ يناير ١٩٥٧ ، وعدم ذكر أي انسحاب من قطاع غزة [٤٢] .

كما أشار هذا التقرير أيضا إلى الأهمية الدولية لخليج العقبة ، وضرورة كفالة حق المرور البريّ فيه طبقًا للقانون الدولي ، ثم ختم التقرير فقراته بالإشارة إلى الأهمية الكبرى لقوة طوارئ الأمم المتحدة كوسيلة لحل المشاكل المعلقة ·

التقرير العاشر بتاريخ ١٩ يناير ١٩٥٧

تقدم به السكرتير العام تنفيذاً لقرارات الجمعية العمومية الصادرة فى ١٩يناير ١٩٥٧ ، ويعتبر على قدر كبير من الأهمية لما تضمنه من معلومات ، كان على رأسها عدم امتثال إسرائيل لقرارات الجمعية العمومية ، فضلاً عن التأكيد على رفض إدخال أية تغييرات على الحالة القانونية ، التى كانت سائدة فى مكان ما نتيجة أعمال حربية ، جرت فيها بالمخالفة لميثاق الأمم المتحدة .

وقد حدد المستر همرشولد فى هذا التقرير مهمة قوات طوارئ الأمم المتحدة ، مع الإشارة بضرورة موافقة الدول ، التى تعمل تلك القوات فى أراضيها إذا ما رؤى التوسع فى اختصاصاتها ، وعدم رستخدامها فى حل المشاكل المتنازع عليها بين تلك الدول [٤٣] .

كما أوضح التقرير استمرار اتفاقية الهدنة المشتركة المتعلقة بقطاع غزة ، بما يستلزم احترامها ؛ حيث لايمكن للأمم المتحدة قبول أى تغيير فى الحالة التى كانت قائمة قبل العدوان مالم يتم الاتفاق عليه بين الطرفين . وبالتالى لايمكنها قبول إشراف إسرائيل على القطاع ، حتى ولو كان إشرافاً غير عسكرى .

وبالنسبه لقوات طوارئ الأمم المتحدة ، فقد حدد التقرير مهمتها مع عدم التوسع فيها إلا بموافقة مصر ، ويمكن اعتبار المادة الأولى من اتفاقية الهدنة بينها وبين إسرائيل بمثابة ميثاق عدم اعتداء ، ومن ثم يمكن إعادة العلاقات بين هاتين الدولتين استناداً إلى تلك المادة .

وقد بين السكرتير العام فى هذا التقرير أن وجود قوات طوارىء الأمم المتحدة فى قطاع غزه ، وتجاه العوجة ، يستند إلى قرار الجمعية العمومية الموافق على الفقرة ١٢ ، من التقرير الثانى للسكرتير العام بتاريخ ٦ نوفمبر ١٩٥٦ . أما تواجد تلك القوات على الجانب الإسرائيلى ، وعلى اتجاه العوجة ، بعد نزع سلاحها ، فيستلزم إصدار قرار جديد من الأمم المتحدة ، يخول لقوات الطوارىء مهمة الإشراف على تطبيق اتفاقية الهدنة ، بشرط موافقة كل من مصر وإسرائيل .

تبقى منطقة شرم الشيخ وحق المرور البرى بخليج العقبة ومضايق ثيران ، وقد أكد تقرير السكرتير العام أن العمل العسكرى الذى قامت به إسرائيل ، لايساعد على حل المشكلة ، وقد سبق للجنة القانون الدولى - فى دورتها الثامنة - أن تحفظت على الوضع

القانون للمضايق ، التى تكون جزءاً من المياه الإقليمية لدولة أو أكثر ، وتكون فى نفس الوقت المنفذ الوحيد إلى موانى دول أخرى . ولسوف تتابع قوات الطوارئ انسحاب القوات الإسرائيلية من منطقة شرم الشيخ ، علمًا بأن نظام الهدنة بما له من صفة الدوام ، لا يسوغ لأى طرف التمسك بحقوق المتحاربين ، وينطبق ذلك على خليج العقبة ، ومضايق تيران .

التقرير الحادى عشر بتاريخ ١١ فبراير ١٩٥٧

وقد قدمه السكرتير العام تنفيذًا لقرار الجمعية العمومية بتاريخ ٢ فبراير ١٩٥٧ ، ويتضمن مباحثاته مع مندوب إسرائيل بالأمم المتحدة . وقد أرفقت به خمسة ملاحق ، تشتمل على مفكرة إسرائيل إلى السكرتير العام بتاريخ ٤ فبراير ، وخطاب مندوب إسرائيل إلى السكرتير العام للأمم المتحدة بتاريخ ٥ فبراير ، وخطاب السكرتير العام إلى مندوب إسرائيل بتاريخ ٦ فبراير ، وخطاب مندوب إسرائيل إلى السكرتير العام فى ١٠ فبراير ، ثم خطابه التالى فى ٢٥ فبراير ١٩٥٧ .

وأوضح المستر همرشولد أن إسرائيل أبلغته بأن موقفها من الانسحاب ، سوف يتحدد على ضوء إجابة حكومة مصر عن الأسئلة التالية :

١ - هل توافق مصر على الامتناع الكامل المتبادل عن القيام بأعمال حربية ، سواءً فى البر أو البحر أو الجو ، بعد انسحاب قوات إسرائيل ؟

٢ - هل ستوضع قوات طوارئ الأمم المتحدة - فور انسحاب قوات إسرائيل - فى منطقة شرم الشيخ ؛ لتكون حائلا دون استئناف الأعمال الحربية ، وأن تبقى فى مكانها الى أن يتم الاتفاق بين الأطراف على وسائل فعالة لضمان دوام حرية الملاحة فى خليج العقبة ، وعدم القيام بأية أعمال حربية فى مضايق تيران وداخل الخليج ؟

كما أوضح المستر همر شولد أن إسرائيل أبلغته أيضاً أنها فى مركز ، يسمح لها بافتراض أن مصر سوف تحتفظ لنفسها بحق المحارب بعد انسحاب إسرائيل ، وأنها لن توافق على ضمان حرية الملاحة فى خليج العقبة بعد انسحاب القوات الإسرائيلية ، وأنها سوف تستمر فى إغلاق قناة السويس فى وجه الملاحة الإسرائيلية بعد فتحها ، على نحو مافعلت فى الماضى ، وأن سياسة مصر تجاه إسرائيل سوف تستمر فى عدم الاعتراف

بحقوق إسرائيل فى ظل ميثاق الأمم المتحدة ، كما انها سوف تستمر فى أعمال الإغارات على الحدود المشتركة معها . وبالنسبة لاتفاقية الهدنة ، أوضحت حكومة إسرائيل أن مصر قد أمعنت فى خرقها نصا وروحا حتى غدا من المستحيل اصلاحها ، وأن إسرائيل لا تعتبر نفسها فى حالة حرب مع مصر ، وهى على استعداد لتوقيع ميثاق عدم اعتداء معها .

هذا وقد أوضح السكرتير العام فى تقريره الآتى بعد :

لم تفصح إسرائيل عما إذا كانت تعتزم الامتثال لقرار ٢ فبراير ١٩٥٧ ، الذى يقضى بانسحابها ، وأن السكرتير العام يرى ضرورة أن يشمل هذا الانسحاب الوحدات الإدارية مثل الوحدات العسكرية .

وفيما يتعلق بمطالب إسرائيل بخليج العقبة فإن وضع قوات طوارئ الأمم المتحدة فى شرم الشيخ ، يقتضى الحصول على موافقة مصر ، وأن حكومة مصر قد أكدت للسكرتير العام رغبتها فى احترام نصوص اتفاقيه الهدنة ، على أن يكون ذلك من كلا الطرفين .

وذكر السكرتير العام ضرورة أن تفصح حكومة إسرائيل عن موافقتها ، من حيث المبدأ على تواجد قوات الطوارئ داخل أراضيها ؛ تنفيذاً لقرارات الأمم المتحدة ، ثم أنهى المستر همر شولد تقريره برغبته فى أن تشير عليه الجمعية العمومية بالخطوات التالية ، التى ينبغى عليه اتخاذها لتنفيذ قراراتها سالفه الذكر .

التقرير الثانى عشر بتاريخ ٢٢ فبراير ١٩٥٧

قدم السكرتير العام هذا التقرير شفاهة إلى الجمعية العمومية للأمم المتحدة ، بشأن قطاع غزة ، وقد أوضح فيه النقاط التالية :

١ - إن حكومة مصر توافق على أن تتولى قوات طوارئ الأمم المتحده ، الأمور فى قطاع غزة بعد انسحاب إسرائيل منه .

٢ - أن حكومة مصر راغبة ومستعده ؛ لتقديم ترتيبات خاصة للأمم المتحدة وفروعها كهيئة غوث اللاجئين ، وقوات طوارئ الأمم المتحدة ، بما فى ذلك ترتيبات استخدام تلك القوات فى القطاع ، وخط الحدود الدولية للفصل بين قواتها وقوات إسرائيل بطريقة فعالة .

٣ - إنه يمكن وضع ترتيبات أخرى مع الأمم المتحدة ؛ لتحديد فترة انتقال للمحافظة على حياة الأهالى ، وممتلكاتهم فى القطاع ، وذلك عن طريق توفير حماية الشرطة المدنية الفعالة لهم لضمان حسن الإدارة المدنية ، وتوفير أقصى مساعدة للاجئين ، وتنمية الأوضاع الاقتصادية فى المنطقة ·

وقد ترك هذا التقرير المجال لبعض التأويلات المغرضة ، بما حدى السكرتير العام إلى أن يتقدم يوم ٢٦ بتقرير آخر ، وضع به حداً لتلك التأويلات ·

التقرير الثالث عشر بتاريخ ٢٦ فبراير ١٩٥٧ ·

وقد تقدم به السكرتير العام الى الجمعية العمومية ، عقب محادثاته مع مندوب إسرائيل لدى الأمم المتحدة ، وقد اشتمل على قسم خاص بقطاع غزة ، وآخر خاص بمنطقة خليج العقبة ، ومضايق تيران ، كان ملخصها الآتى :

قطاع غزه

١ - إن لمصر حق الإشراف على القطاع بمقتضى اتفاقيه الهدنه ·

٢ - إن بيان السكرتير العام بتاريخ ٢٢ فبراير ١٩٥٧ ، بشأن تعاون مصر مع الأمم المتحدة ، فى قطاع غزة صدر فى حدود الأوضاع القانونية السابق الاتفاق عليها دولياً ، وأنه لا يستطيع نقض الحقوق القائمة بقتضى اتفاقية الهدنة أو إلغائها

٣ -إنه فيما يختص بتواجد قوات طوارئ الأمم المتحدة على جانبى خطوط الهدنة والحدود الدولية ، ومنطقة شرم الشيخ . . فقد أوضح مندوب إسرائيل أنه لايعتبر هذه المسألة متصلة بمشاكل قطاع غزة ، والتى تعتبر ذات صفة عاجلة لأن الانسحاب سوف يتم من القطاع ·

خليج العقبة ومضايق تيران ·

١ - بمجرد انسحاب قوات إسرائيل ، تقوم قوات طوارئ الامم المتحده بمنع أعمال القتال فى تلك المنطقة ، مع عدم املاء أى حل سياسى أو قانونى فى مشكلة المضايق ·

٢ - إن فترة بقاء قوات الطوارئ في منطقة شرم الشيخ ، والتاريخ الذى سوف تنسحب فيه ، سوف يحال أمره إلى الجمعية العمومية ؛ لتصدر بشأنه ما تراه من قرارات .

٣ - إن فكرة الحاق وحدات بحرية بقوات طوارئ الأمم المتحدة ؛ للقيام بدوريات بحرية داخل خليج العقبة ومضايق تيران ضمانا لحرية المرور البرئ فيها ، على نحو ما استفسر عنه مندوب إسرائيل ، تخرج فى الواقع عن اختصاصات السكرتير العام للأمم المتحدة ، الذى يلتزم بقرارات الجمعية العمومية فى هذا الشأن .

التقرير الرابع عشر بتاريخ ٨ مارس ١٩٥٧ :

صدر هذا التقرير الأخير تنفيذاً لقرار الجمعية العمومية بتاريخ ٢ فبراير ١٩٥٧ ، وقد تضمن الاتى بعد :

١ - أن السكرتير العام أصبح فى مركز ، يسمح له بأن يقرر أن إسرائيل قد أتمت الانسحاب من الأراضى المصرية ، امتثالا لقرارات الجمعية العمومية .

٢ - أن قرارات الجمعية العمومية بتاريخ ٢ فبراير ١٩٥٧ ، توضح بجلاء رغبتها فى البت ، فى تنفيذ باقى الإجراءات الواردة ، فى تقرير السكرتير العام ، فى ٢٤ يناير ١٩٥٧ ، على ضوء مشاوراته مع الأطراف المعنية .

٣ - أن مساعدة وكالة غوث اللاجئين ، تعتبر مسألة أساسية فى المرحلة الراهنة ، بما يتطلب توسيع مجال عملها ، وما سوف يترتب على ذلك من صعوبات مالية عند قيام الوكالة بتنفيذ مهامها .

٤ - أنه دون الإخلال ، بالوضع القانونى لهيئة الرقابة على الهدنة . . فإن عمل هذه الهيئة فى قطاع غزة ، سوف يكون تحت اشراف قوات طوارئ الأمم المتحدة ، وبالتعاون الوثيق بينهما .

وفيما يختص بقرارات الجمعية العمومية بالأمم المتحدة فيما بين ٢١ ديسمبر ١٩٥٦ ، و٢٢ فبراير ١٩٥٧ ، فقد صدرت خمسة قرارات ، بيانها كالآتى :

مشروع القرار التاسع للجمعيه العموميه بتاريخ ٢١ ديسمبر ١٩٥٦

وقد تقدمت به حكومة مصر ؛ من أجل المطالبة بتعويضات عن الأضرار التى نجمت عن العدوان الأنجلو فرنسى على منطقة بورسعيد ووادى النيل ، والعدوان الإسرائيلى على شبه جزيرة سيناء وقطاع غزة ، مع قيام السكرتير العام بإجراء الترتيبات اللازمة ؛ لتقدير تلك الخسائر فى الأرواح والأموال والعقارات المترتبة على العدوان ، والتقدم بأسرع وقت بتقرير ، يتضمن تلك التقديرات ؛ لتكون أساسًا لقيام كل من إسرائيل وفرنسا والمملكة المتحدة بدفع التعويضات المناسبة لمصر(٤٤) .

القرار العاشر للجمعية العمومية بتاريخ ١٩ يناير ١٩٥٧

وقد تقدمت بمشروعه الكتلة الأفروآسيوية بضرورة انسحاب إسرائيل ، ووافقت عليه الجمعية العمومية بأغلبية ٧٤ صوتاً ، ولم تعترض عليه سوى فرنسا وإسرائيل فقط .

وقد نوَّه القرار بأسف الجمعية العمومية لعدم امتثال إسرائيل لقرارتها الخاصة بالانسحاب ، كما طالب السكرتير العام باستمرار بذل الجهود للوصول إلى انسحاب إسرائيل انسحابا كاملا مع تقديم تقرير عن ذلك إلى الجمعية العمومية فى غضون خمسة أيام (٤٥)

القرار الحادى عشر للجمعية العمومية بتاريخ ٢ فبراير ١٩٥٧

وقد تقدم بمشروعه كل من البرازيل ، كولومبيا ، والهند ، واندونسيا ، والنرويج ، والولايات المتحدة ، ويوغوسلافيا ، وقد نص أيضًا على ضرورة انسحاب إسرائيل ، ووافقت عليه الجمعية العمومية بنفس عدد أصوات القرار العاشر ؛ أى ٧٤ صوتًا ، بينما اعترضت عليه كل من فرنسا وإسرائيل ، كما نوَّه القرار للمرة الثانية بعدم تنفيذ إسرائيل الانسحاب الكامل ، رغم مطالبتها المتكررة بذلك .

القرار الثانى عشر للجمعية العمومية بتاريخ ٢ فبراير ١٩٥٧

وقد تقدم به كل من البرازيل وكولومبيا واندونسيا والهند والنرويج والولايات المتحدة ، ويوغوسلافيا ، وطالبت للمرة الثالثة ضرورة انسحاب إسرائيل الكامل ، والفورى من كافة الأراضى التى احتلتها ، ووافقت الجمعية العمومية على هذا القرار بأغلبية ٥٦ صوتا، وامتناع ٢٢ دولة منها مصر عن التصويت .

وأوضحت الجمعية العمومية فى هذا القرار انها تلاحظ بكل تقرير السكرتير العام للأمم المتحدة بتاريخ ٢٤ يناير ١٩٥٧ ، وأنها تطلب من مصر وإسرائيل مراعاة تنفيذ اتفاقية الهدنة بكل دقة ، بمجرد انسحاب إسرائيل وراء حدودها ، وقيام قوات طوارئ الأمم المتحدة، بممارسة اختصاصاتها ؛ للمحافظة على الهدوء والسلام فى المنطقة .

وجاءت بهذا القرار فقرة تحتمل التأويل ؛ لكونها تطالب السكرتير العام - بعد أن يتشاور مع الأطراف المعنية - أن يتخذ الخطوات الكفيلة بتنفيذ التدابير الملائمة ، على أن يقدم عنها تقريراً إلى الجمعية العمومية .

مشروع القرار الخاص بإدانة إسرائيل ، والمقدم للجمعية العمومية بتاريخ ٢٢ فبراير ١٩٥٧ :

وقد تقدمت به كل من أفغانستان ، وأندونيسيا ، وباكستان ، و العراق ، ولبنان ، والسودان . وبذلت الكتلة الأفروأسيوية جهداً كبيراً لحصوله على الأصوات الكافية لتأييده ، مع علمها بأن الولايات المتحدة وحلفاءها لن يصلوا إلى هذا المدى فى إدانة أفعال إسرائيل العدوانية .

ولما وجد مقدمو مشروع القرار أنه من الحكمة التريّث ، حتى يضمنوا العدد الكافى من الأصوات إلى جانبهم ، فقد تأجل اجتماع الجمعية العمومية المرة تلو المرة ، حتى تم انسحاب إسرائيل الكامل من الأراضى ، التى احتلتها فلم يعد للمشروع داع .

التعليق :

تعددت أطراف أزمة السويس فى خريف عام ١٩٥٦ ، بقدر تعقد المشكلات التى أدت إليها وتلك التى ترتبت عليها . فمصر - وقد عقدت العزم على التخلص من باقى مظاهر الاستعمار الأنجلو فرنسى أرادت أن تكون لها السيطرة الكاملة على قناة السويس ، بينما تحاول المملكة المتحدة وفرنسا إنقاذ البقية الباقية من نفوذهما فى الشرق الأوسط ، بإبقاء سيطرتهما على القناة، والقضاء على الحكم الثورى فى مصر، الذى تزعم حركة إجلائهما ، عما بقى لهما من قواعد ومصالح بالمنطقة .

وترغب إسرائيل فى استغلال الأنواء التى تهب على الشرق الأوسط ، بعد تأميم شركة القناة فى إستكمال المخطط التوسعى ، الذى لم تكتمل أطرافه فى حرب فلسطين ،

وما تبعها من هدنة رودس ، وعلى رأسها حق المرور فى خليج العقبة ، عبر مضايق تيران ، الذى كانت مصر تربطه بحق عودة اللاجئين إلى ديارهم وممتلكاتهم ، التى طردوا منها بفلسطين ، أوتعويض من لا يرغب منهم فى العودة تعويضاً عادلاً .

كما كانت إسرائيل - تتطلع مثل المملكة المتحدة وفرنسا - إلى هدف مشترك ، هو إسقاط نظام الحكم فى القاهرة ، بعد أن أصبح يشكل خطراً داهماً على مصالحها فى الشرق الأوسط والكتلة الأفروآسيوية .

وبالنسبة للولايات المتحدة . . فقدكانت تدفعها اعتبارات معادية للاستعمار الأنجلوفرنسى، واعتبارت أخرى أنانية تجعلها تسعى إلى استبعاد المملكة المتحدة وفرنسا من الشرق الأوسط ، حتى تخلفهما بنوع جديد من الإسبريالية ، أطلقت عليه مبدأ أيزنهاور لملء الفراغ الناشئ عن رحيل الاستعمار الأنجلوفرنسى بقواعده الكثيرة ، وفتح الأبواب أمام المصالح الأمريكية لتحل محلهـــا .

فلما تزعمت مصر جبهة رفض هذا المبدأ ، نشب العداء بينها وبين الولايات المتحدة ، الذى ظهر أولاً فى عملية سحب تمويل السد العالى ، مع التشكيك فى اقتصاد مصر ، ثم راح يتفاقم أمره ؛ حتى وصل درجة الغليان فى صيف عام ١٩٦٧ ، عندما وقفت الولايات المتحدة بكل قوتها مع عدوان إسرائيل على الدول العربية ، ثم راحت تبذل ماعيها ؛ لعرقلة صدورأى قرار من مجلس الأمن ، يطالب إسرائيل بالانسحاب أو يدمغها بالعدوان .

وعلى الطرف المقابل ، حرص الاتحاد السوفيتى على أن ينتهز فرصة نزوح الإستعمار الأنجلوفرنسى عن الشرق الأوسط ؛ ليتسلل اليه بنفوذه وأطماعه الدفينة منذ عصر القيصرة كاترين الثانية ، التى كانت تتطلع للوصول الى المياه الدافئه بالبحرين المتوسط والأحمر .

وفى مواجهة كل ماسبق ذكره ، حرصت مصر على ادارة معركتها بأسلوب عقلانى ، يهدف إلى كسب تعاطف الضمير العالمى مع وجهات نظرها ، مع التأكيد بشكل حازم وجازم بمصرية قناة السويس لحمًا ودمًا ، وحقها غير المنازع فى بسط سيادتها عليها ؛ تطبيقًا لاتفاقية ٢ فبراير ١٨٦٦ ، التى نصت على خضوع شركة القناه للقوانين والأعراف المصريه ، وكذا المادة ١٣ من معاهدة القسطنطينية عام ١٨٨٢ ، التى أكدت حق السيادة المصرية على القناة .

ورغم ذلك ، فقد ظلت الصلة قوية بين صراع مصر ضد الاستعمار ، وبين صراعها ضد السيطرة الأجنبية على القناة ، ومحاولاتها للانفراد بإدارتها واستغلالها كمظهر من مظاهر الإمبريالية الغربية فى الإصرار على استلاب خيرات الشعوب ، التى ترزخ تحت نيرها .

لقد استمرت التيارات السياسية تتصادم بعنف حول منطقة الشرق الأوسط وداخلها ، فالولايات المتحدة تتظاهر بعدائها للأستعمار الأنجلوفرنسى ، بينما هى تتهيأ لوراثته . والرئيس أيزنهار ، ووزير خارجيته جون فوستر دالاس يمقتان الرئيس عبد الناصر ، وكل ما يمثله من تطلعات وطنية ، ورغبة فى السير ببلده فى ركب التقدم والأزدهار . وهما لا يثقان فيه ، وكانا من أشد مؤيدى مؤتمر لندن وقراراته ، التى كادت أن تنجح فى انتزاع السيادة المصرية على شركة القناة بجمعية المنتفعين ، وما لها من حقوق فى استلام رسوم القناة وعدم دفعها للحكومة المصرية ، عملاً بمقولة دالاس الشهيرة ... " لابد من إجبار الرئيس عبد الناصر على أن يتقيأ قناة السويس " .

ولم يكن موقف الاتحاد السوفيتى أقل تطلعًا إلى جنى الثمار ؛ فقد بدأ فى مرحلة مبكرة بإبداء الكراهية للرئيس عبد الناصر ، وعدم الثقة فى برنامجه التحررى ، مع وصفه بالرجعية إلا أن معاداة الكرملين للاستعمار الغربى كان أقوى ؛ إذ دفعه إلى تأييد الرئيس عبد الناصر فى المراحل التالية ومؤازرته فى امتلاك مصر الكامل لقناة السويس ، وإدارتها وتحصيل رسومها .

لقد كان الاتحاد السوفيتى يريد مصر القوية القادرة على صد هجوم الغرب الإمبريالى ، وتأمين الشرق الأوسط من أحابيله ، إلا أنه لم يكن يريدها فائقة القدرة بما يجعلها زعيمة المنطقة ، ذات النفوذ والسيطرة عليها ، وعلى ما حولها من مناطق حيوية ، يشعر الكرملين بشدة الحاجة إليها فى المستقبل القريب .

أما الهند فكان موقفها متناقضًا وغير منطقى ؛ فهى تؤيد تحرير القناة من الهيمنة الأنجلوفرنسية ، وتقف مع مصر فى تأمين القناه ، ولكنها فى نفس الوقت تفضل إدارة القناة دوليًا . كما أنها لم تكن تريد للرئيس عبد الناصر ، أن يصبح زعيماً للعرب وللمسلمين حتى لا يسبب لها المشاكل بمئات الملايين من المسلمين داخل الهند .

تبقى مجموعة الدول الأفروآسيوية التى فتح مؤتمر باندونج فى إبريل ١٩٥٥ شهيتها للتحرر والتضامن من أجل المصلحة المشتركه . ولقد جاءت أزمة قناة السويس كفرصة لإظهار هذا التضامن ، الذى تجسد فيما قدمته من مشروعات قرار للجمعية العمومية للأمم المتحده ، وما بذلته من جهود متواصلة لإدانة إسرائيل بالعدوان ، ثم السعى فى الحصول على الأصوات الكافية لإصداره .

ولا تكتمل الصورة دون توضيح دور السكرتير العام للأمم المتحدة فى أزمة الشرق الأوسط ؛ إذ بدأ بنظره عدائيه للرئيس عبد الناصر شبهه فيها بهتلر عام ١٩٣٥ إلا أنه سرعان ما أحسن التقييم للرئيس المصرى ، بعد أن فهم قضية مصر بوضوح أكثر ، فضلاً عن سخطه الشديد على العدوان الثلاثى ، الذى يجافى تفكيره السليم واحترامه الحرفى للقانون الدولى والأعراف المرعية .

ونتيجة لكل تلك المواقف المتعارضة والمتضاربة توالت قرارات الجمعية العمومية للأمم المتحدة بمعدل سريع ، كاد أن يصل إلى إدانة أطراف العدوان الثلاثى ، بكل ما يتبعه من خسائر مادية ومعنوية ، لولا أن تداركت حكوماته الأمر ، وقبلت الانسحاب الكامل غير المشروط من أرض مصر . وقطاع غزة .

وكان دور الأمم المتحدة فى كل ذلك بارزًا شديد التأثير على مجريات الأمور فى المسرح، وعلى الساحة الدولية ، إذ ترتب عليه انحسار ظل المملكة المتحدة وفرنسا عن منطقة الشرق الأوسط ، ونزولهما عن قمة الدول العظمى إلى دول الدرجة الثانية .

توثيق الفصل السابع عشر

(١) أوراق السفير أحمد حسين - غير منشورة - رسالة من السفير أحمد حسين إلى الدكتور محمود فوزى ، بتاريخ ٣٠ أكتوبر ١٩٥٦ .

(٢) وثائق الخارجية المصرية ، مقابلة محمود فوزى لسفير بريطانيا فى القاهرة ، بتاريخ ٣٠ اكتوبر ١٩٥٦

(٣) وثائق الخارجية المصرية ، إدارة الأبحاث - قسم النشرات ، نشرة خاصة عن العدوان الثلاثى على مصر ، ص ٧ ، انظر كذلك : صلاح بسيونى ، مصر وأزمة السويس ، ص ٢٢٨ ،

Op. Cit., Mahmoud Fawzi – The Suez War, 1956, pp. 128–129.

(٤) صلاح بسيونى - مصر وأزمة السويس ، ص ٢٢٩ ، ص ٢٣٠ .

(٥) المصدر نفسه ، ص ٢٣٠ .

(٦) صلاح بسيونى - مصر وأزمة السويس ، ص ٢٣٠ ، ص ٢٣١ ، انظر كذلك : أزو ، هنرى - فخ السويس ، ص ٣٢٠ .

(٧) صلاح بسيونى ، المرجع السابق ، ص ٢٣١ ، ص ٢٣٢ ، انظر كذلك :

Op. Cit., Mahmoud Fawzi – The Suez War, 1956, pp. 128–129.

(٨) وثائق الخارجية المصرية ، المشروع السوفييتى المقدم لجلسة مجلس الأمن ، يوم ٣٠ أكتوبر ١٩٥٦ .

(٩) وثائق الخارجية المصرية ، نشرة خاصة عن العدوان الثلاثى على مصر ، ص ٦ .

(١٠) صلاح بسيونى - مصر وأزمة السويس ، ص ٢٣٢ .

(١١) وثائق الخارجية المصرية ،برقية مرسلة من السفير عمر لطفى إلى الوكيل الأول لوزارة الخارجية ، يوم ٣٠ أكتوبر ١٩٥٦ .

(١٢) صلاح بسيونى - مصر وأزمة السويس ، ص ٢٣٢ ، ص ٢٣٣ .

(١٣) وثائق الخارجية المصرية - غير منشورة - برقية برقم ٤٤٦٥ ، مرسلة من وكيل أول الخارجية إلى السفير عمر لطفى المندوب ، بتاريخ ٣١/ ١٠/ ١٩٥٦ ، انظر كذلك :

صلاح بسيونى - مصر وأزمة السويس ، ص ٢٣٤ ، محمود فوزى - حرب السويس ١٩٥٦ ، ص ١٠٥ .

(١٤) أوراق السفير أحمد حسين - غير منشورة - برقية مرسلة من السفير عمر لطفى إلى الرئيس جمال عبد الناصر ، برقم ١٣/٤٦٨ ، بتاريخ ١٩٥٦/١٠/٣١ .

(١٥) وثائق الخارجية المصرية ، مجموعة وثائق أزمة السويس ، مجموعة من البرقيات المرسلة من السفير عمر لطفى إلى وكيل أول الخارجية ، بأرقام ٤٠١ ، ٤٠٣ ، ٤٠٥ ، ٤٠٦ ، ١٣/٤١١ فى الفترة من ١٠/٣١ ، وفى ١٩٥٦/١١/١ .

(١٦) Op. Cit., Mahmoud Fawzi – The Suez War, 1956, pp. 130–132.

(١٧) Brdi – United Nations – Official Record of the General Assembly Emergency and a Summary of the Meeting of Security Council Official Record and Annexes also as, Year Book 1956.

(١٨) وثائق الخارجية المصرية ، مجموعة وثائق أزمة السويس ، مشروع القرار الأمريكى المقدم للجمعية العامة فى جلسة ٢ نوفمبر ١٩٥٦ .

(١٩) وثائق الخارجية المصرية ، نشرة خاصة عن العدوان ، ص ٨ .

(٢٠) وثائق الخارجية المصرية - غير منشورة - برقية مرسلة من وكيل أول الخارجية المصرية إلى المندوب المصرى الدائم بنيويورك ، السفير عمر لطفى ، بتاريخ ١٩٥٦/١١/٢ ، برقية الوزارة الرمزية رقم ١٦٠٠ .

(٢١) وثائق الخارجية المصرية - غير منشورة - برقية مرسلة من وكيل أول الخارجية المصرية إلى السفير عمر لطفى ، بتاريخ ١٩٥٦/١١/٣ ، برقية الوزارة الرمزية رقم ١٦٠٨ / ١٦٠٩ .

(٢٢) وثائق الخارجية المصرية - غير منشورة - برقية مرسلة من السفير عمر لطفى إلى الخارجية المصرية ، برقم ٥٣٢١/٥٣٣٢ ، بتاريخ ١٩٥٦/١١/٣ .

(٢٣) وثائق الخارجية المصرية - غير منشورة - برقية نيويورك الرمزية ، رقم ٥٣٣٩/٥٣٤٠، بتاريخ ١٩٥٦/١١/٣ .

(٢٤) وثائق الخارجية المصرية - غير منشورة - برقية نيويورك المفتوحة ، بتاريخ ١٩٥٦/١١/٤ .

(٢٥) وثائق الخارجية المصرية - غير منشورة - برقية نيويورك المفتوحة ، بتاريخ ١٩٥٦/١١/٤ .

(٢٦) وثائق الخارجية المصرية - غير منشورة - برقية نيويورك المفتوحة ، بتاريخ ١٩٥٦/١١/٤ .

(٢٧) وثائق الخارجية المصرية - غير منشورة - برقية نيويورك المفتوحة بتاريخ ١٩٥٦/١١/٤ .

(٢٨) وثائق الخارجية المصرية - غير منشورة - برقية نيويورك الرمزية، رقم ٥٣٦٢/ ٥٣٦٣، بتاريخ ١٩٥٦/١١/٤ .

(٢٩) وثائق الخارجية المصرية - غير منشورة - برقية نيويورك الرمزية رقم ٥٣٦٨ ، بتاريخ ١٩٥٦/١١/٤ .

(٣٠) وثائق الخارجية المصرية - غير منشورة - برقية نيويورك المفتوحة ، بتاريخ ١٩٥٦/١١/٤ .

(٣١) وثائق الخارجية المصرية - غير منشورة - برقية نيويورك المفتوحة ، بتاريخ ١٩٥٦/١١/٦ .

(٣٢) وثائق الخارجية المصرية - غير منشورة - برقية نيويورك المفتوحة ، بتاريخ ٧ نوفمبر ١٩٥٦ .

(٣٣) وثائق الخارجية المصرية ، ادارة الأبحاث - قسم النشرات ، نشرة خاصة عن العدوان الثلاثي على مصر صادرة بتاريخ ٢٩ ديسمبر ١٩٥٦ .

(٣٤) المصدر نفسه ، ص ١٢ .

(٣٥) وثائق الخارجية المصرية - مجموعة وثائق أزمة السويس ، تقرير السكرتير العام الرابع ، بتاريخ ١٩٥٦/١١/٢١ .

(٣٦) وثائق الخارجية المصرية ، إدارة الأبحاث ، تقرير سكرتير عام الأمم المتحدة الخامس ، بتاريخ ١٩٥٦/١١/٢٣ .

(٣٧) United Nations, Year Book of the United Nations, 1956, p. 215.

(٣٨) Ibid, p. 223.

(٣٩) Ibid, p. 231.

(٤٠) Ibid, p. 237.

(٤١) Ibid, p. 10.

(٤٢) Ibid, p. 17–25.

(٤٣) Ibid, p. 48–54.

(٤٤) Ibid, p. 243.

الفصل الثامن عشر

قـــوات طـــوارئ الأمم المتحـدة

فكرة إنشاء قوات طوارئ الأمم المتحدة - تشكيل قوات طوارئ الأمم المتحدة- تكوين قوات الطوارئ - مهمـة قوات الطوارئ - اجتمـاع اللجنة الاستشاريـة - مهمة قوات الطوارئ بعد انسحاب إسـرائيل - الحد الزمنـى والمكانى لمباشرة قوات طوارئ الأمم المتحدة مهمتها - اتفاقية الوضع القانونى لقوات الطوارئ - التعليق •

فكرة إنشاء قوات طوارئ الأمم المتحدة

بدأت فكرة إنشاء قـوات طوارئ الأمم المتحدة ، منذ أن رفض المستـر سان لوران رئيس وزراء كندا النداء الذى وجهه إليه السيـر أنتونى إيدن رئيس الوزراء البريطانى فى ٣٠ أكتوبر ١٩٥٦ ؛ لتقف كندا إلى جانب المملكة المتحدة ، فيما تنوى القيام به من أعمال عسكرية ضد مصر [١] .

وقد جاء هذا الرد الـكندى يوم ٣١ أكتوبـر ، فى صورة رسالة جافة مـن رئيس الوزراء الكندى أبلغ إيدن فيها معارضة كندا لوجهة نـظر المملكة المتحدة ، فى تبرير هجوم إسرائيل على مصر .

وكان رد كندا يـعتمد فى الأساس علـى حرصها على المحافـظة على كيانهـا القومى ، وحســـاسية جـوارهـا للولايات المتحدة ، فـضلاً عن دعم رابطة الـكومنولث وحمـايته من التصدع . . . وكانت كل هذه العوامل ماثلـة فى ذهن رئيس وزراء كندا ، وهو يرفض طلب إيدن . وكان السير ليستر بيرسون وزير خارجية كندا - فى حقيقة الأمر - هو المحرك الأول لموقف الحكومة الكنـدية ،حيث إنه كان يقدر مدى الأضرار التى ستصيـب التحالف الغربى

نتيجة التصدع الذى حدث بالفعل فى أركانه ، بعد العدوان على مصر ومعارضة الولايات المتحدة له [٢] .

لذلك تحرك ليستر بيرسون فى اتجاهين ، فعمل فى الاتجاه الأول على أن يخفف من حدة الصدام بين الحلفاء الغربيين ، وفى الاتجاه الثانى على وقف التدهور الخطير فى الموقف الدولى . وكانت الفكرة التى سيطرت على تفكيره يوم ٣١ أكتوبر - عقب صدور الإنذار الأنجلو فرنسى لمصر وإسرائيل ، وما تبعه من تطورات فى مجلس الأمن - هو إيجاد أداة فعالة لفرض قرارات الأمم المتحدة ، تتمثل فى قوة بوليسية دولية ، قد تكفى لعمل مؤقت فى مواجهة هذا الوضع الطارئ ، خاصة وأن تحقيق هذه الفكرة سوف يحفظ ماء وجه المملكة المتحدة وفرنسا ، اللتين كانتا قد أعلنتا أن تدخلهما عسكرياً يهدف إلى الفصل بين المتحاربين ، الأمر الذى يخّول لهما الاشتراك بقواتهما مع الدول الأخرى ؛ للعمل كشرطة دولية للأمم المتحدة[٣] .

وقد أبرق ليستر بيرسون إلى سفيره فى لندن ، ليبحث هذه الفكرة مع حكومة المملكة المتحدة ، كما طلب من سفيره فى واشنطن بحثها مع الحكومة الأمريكية . وردت لندن بأنها ترحب بالفكرة وإن كانت لا تحقق أغراضها فى المستقبل القريب . أما واشنطن فقد اعتذرت بأن الوقت لا يتسع لتضمينها فى المشروع الأمريكى ، الذى ستتقدم به إلى الجمعية العمومية .

وذكر إيدن فى مجلس العموم يوم ٣١ أكتوبر أنه اذا كانت الأمم المتحدة راغبة فى تحمل مسئوليتها الفعلية فى الحفاظ على السلام فى المنطقة ، فلن يكون ثمة من هو أكثر منه غبطه بذلك ، ولكن والواجب أن تتخذ إجراءً بوليسيًا . وقد اعتبر وزير خارجية كندا أن هذا يعنى قبولا لبدء إنشاء القوة الدولية .

وبمجرد أن وصل الى نيويورك فى أول نوفمبر لحضور الدورة الطارئة للأمم المتحدة ، اجتمع بدالاس ؛ حيث عرض عليه فكرته ، وطلب منه إدراجها فى المشروع الأمريكى ، إلا أن دالاس اعتذر بضيق الوقت ، فضلاً عن أن الموقف لم يعد يحتمل التأخير ، وإن كان لم يعترض على الفكرة فى حد ذاتها ، بل أيدها ، وطلب من بيرسون الاستمرار فيها .

وعند التصويت على المشروع الأمريكى ، امتنعت كندا عن التصويت ، وبرر وزير خارجيته ذلك بأنه يرى " ضرورة ايجاد وسائل فعالة لتحقيق وقف إطلاق النار ، وعدم العودة إلى الأوضاع السابقة ، وأن الحاجة أصبحت تتطلب وجود قوات دولية ؛ لمواجهة هذه الأوضاع ، بشرط أن تكون قوة ذات فعالية لتحقيق السلام وصيانته . "

ثم بدأ الوفد الكندى برئاسة ليستر بيرسون مشاوراته المكثفة مع الوفود المختلفة بالأمم المتحدة ، طوال يومى ٢ ، ٣ نوفمبر ؛ بهدف استطلاع رأيها فى مدى موافقتها على تشكيل هذه القوة الدولية. وفى لقاء تم بين بيرسون وهمر شولد يوم ٣ نوفمير ، وافق همر شولد على الفكرة واعتبرها مخرجًا للأمم المتحدة ؛ للوصول إلى حل إيجابى وعدم تصدع المنظمة الدولية بتجريم المملكة المتحدة وفرنسا ، وطردهما من الأمم المتحدة ، كما كانت تطلب بعض الدول الأفروآسيوية.

ويشير روبر تيسون فى كتابه " الأزمة " الى أن سان لوران رئيس وزراء كندا اتصل ببيرسون وزير خارجيته ؛ لينقل إليه حديثًا تليفونيًا دار بينه وبين إيدن .. وفيه ذكر الأخير أنه إذا كانت كندا ستقترح قيام هذه القوة الدولية ، فليس ثمة ما يمنع من مضى فرنسا والمملكة المتحدة فى عملياتهما الحربية ضد مصر تحت راية الأمم المتحدة . ولما كانت القوات الأنجلوفرنسية موجودة بالمنطقة فإنها تعتبر فى وضع أفضل من غيرها لتنفيذ قرارات الأمم المتحدة فى هذا الصدد ، وعندئذ رد بيرسون على رئيس وزرائه " ياللسماء أن هذا يعنى إن اللصوص يطلبون قوة بوليسية لحمايتهم أثناء قيامهم بسرقة الخزانة الحديدية " (٥) .

وفى مساء ٢ نوفمبر ١٩٥٦ ، وصل السيد جورج بينو والسيد بورجس مونورى الى لندن للاجتماع ، بإيدن الذى اقترح عليهما وقف إطلاق النار ، شريطة أن تتولى الأمم المتحدة نفسها القيام بالعمليات العسكرية ، وهو ما سبق أن اقترحة على المستر سان لوران فى حديثه التليفونى ، ورفض الفرنسيان الاقتراح ، وطالبا بالتعجيل بإبرار قوات الغزو وبدء العملية موسكيتير المعدلة ، وتردد البريطانيون بعد أن تمكن الجيش المصرى من الانسحاب إلى الضفة الغربية لقناة السويس ، إلا أن إيدين عاد وقبل تحت ضغط الفرنسيين ، ولكنه فى نفس الوقت أبلغ الكنديين بأن إنزال القوات لن يتم ، قبل أن توافق الجمعية العمومية على مشروع إنشاء القوة الدولية بشرط أن يصدر فى ٤ نوفمبر .

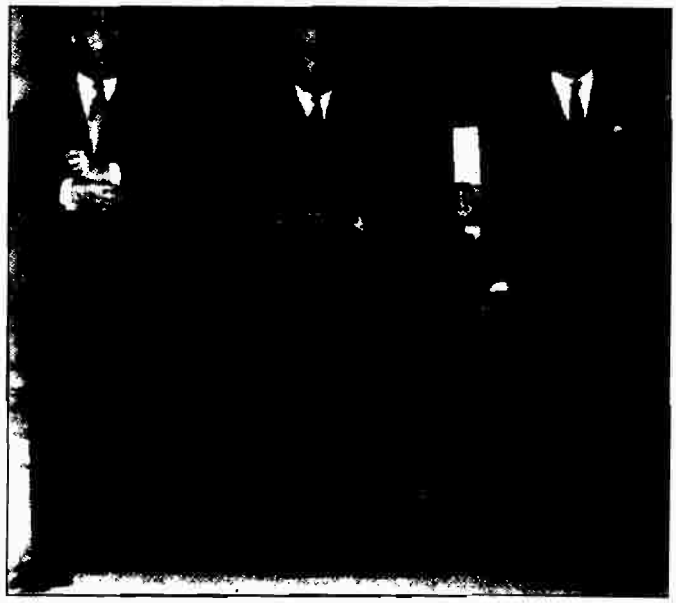

ووصل جورج بينو وبورجس مونورى إلى لندن

وازداد نشاط بيرسون والوفد الكندى لإقرار المشروع بأمل تأجيل نزول القوات الأنجلوفرنسية فى بورسعيد، ولكن واشنطن أبدت شكوكها فى صحة ما يذكره البريطانيون، ولم يعد الأمر سرًا بين الوفود يوم ٤ نوفمبر ، بأن كندا ستتقدم بمشروع هذه القوة الدولية .

واتصل المندوب الهندى السيد لال بالسفير عمر لطفى ، واقترح عليه أن تعلن مصر موافقتها ، على أن تؤلف الأمم المتحدة قوة بوليسية أمريكية ، تعاونها لجنة مراقبة مكونة من ثلاث دول : تشيكوسلوفاكيا ، وكندا ، وإحدى دول آسيا " الهند مثلا " ، كما أخبره بأن همر شولد يرحب بهذه الفكرة ، وأن من مصلحة مصر قبول هذا الاقتراح فى الحال ، وإن كان يعتقد أن إسرائيل ستعارضه[٦] .

واجتمع السفير عمر لطفى مع مندوبى الولايات المتحده والهند ، حيث أخبره الأول أن المشروع الهندى محل دراسة واشنطن .. كما أبلغه مندوب الهند - بعد ذلك - أن الولايات المتحده تفكر فى أن تشترك معها فى ذلك دولة أخرى مثل كندا[٧] .

وفى نفس الوقت ، كانت الوفود الآسيوية - الأفريقية تعد مشروعا جديداً ، يمهل

المملكة المتحدة وفرنسا وإسرائيل اثنتا عشر ساعة بتنفيذ وقف اطلاق النار ، وحاول بيرسون أن يقنع الهند بتبنى المشروع الكندى ، ولكن المندوب الهندى كان يعطى الأسبقية لوقف إطلاق النار والانسحاب · وشكل ذلك عقدة لبيرسون ؛ إذ إن أصوات الدول الأفروآسيوية التى ستتقدم بمشروع قرارها ١٩ صوتًا ، وإذا لم توافق على مشروع القوة الدولية . . فإنه لن يحصل على أغلبية الثلثين · وفى الوقت نفسه ، كان بيرسون قد حصل على تأييد ثلاثين دولة لمشروعه ، وقد أمكن الوصول إلى اتفاق بأن تؤيد الهند والدول الأفروآسيوية مشروع بيرسون ، مقابل تأييد كندا والمجموعة التى تؤيد اقتراحها مشروع الهند ، بينما اقترحت الولايات المتحدة إدخال تعديلين على النص الكندى ·

فالنص فى صورته الأصلية كان يطالب بأن توصى الجمعية العمومية للأمم المتحدة بتعيين لجنة من خمس من الدول الأعضاء ، تتقدم فى غضون ٤٨ ساعة بخطة تهدف إلى اقامة قوة طوارئ دولية فى الشرق الأوسط ، على أن تجند وحداتها من القوات العسكرية الوطنية المتوافرة حالاً ، على أن تكون بحجم مناسب لتنفيذ مهامها [٨] .

وقد نص التعديل الأول على موافقة الأطراف المعنية على تدخل القوة ، بينما طالب التعديل الثانى بحذف الفقرة الخاصة بالقوات العسكرية الوطنية المتوافرة حالاً · وأغضب التعديلان مندوبا المملكة المتحدة وفرنسا ، اللذين ابلغا بيرسون أن المشروع يخالف ما بعث به إلى لندن وباريس ، بما يستدعى الحصول على تعليمات جديدة من حكومتيهما ·

وعندما تقدم المستر بيرسون بمشروعه الى الجمعية العمومية ، تمت الموافقة عليه فى الساعة الثانية صباح ٤ نوفمبر ، بأغلبيه ٥٧ صوتًا وامتناع باقى الدول عن التصويت ، ولم يعترض عليه أحد ·

وفى نفس اليوم أرسل السفير عمر لطفى برقيه الى الدكتور محمود فوزى وزير الخارجية المصرى ، يخطره بأنه فهم من همر شولد أن السبب فى تأخير ميعاد وقف القتال من الساعة الثامنة مساء اليوم - توقيت جرينتش - حتى الساعة الخامسة من صباح ٥ نوفمبر ، كان بسبب أن وزيرى خارجية المملكة المتحدة وفرنسا أرادا أن يجتمعا قبل إبلاغ قراريهما · وأحس السفير عمر لطفى أن همرشولد يستبعد أن يقبلا وقف القتال[٩] .

ولذلك قدم همرشولد فى نفس يوم ٤ نوفمبر تقريراً إلى الجمعية العمومية ، يطلب فيه

إنشاء قيادة لقوات طوارئ الأمم المتحدة ، تحت رئاسة الجنرال إديسون بيرنز رئيس هيئة مراقبى الهدنة ، والتصريح له بأن يختار من بين ضباط هيئة الرقابة من يعمل معه فى القوة الجديدة . كما ذكر أنه سيعمل على تقديم خطة لإنشاء هذه القوة الدولية على أساس تشكيلها من قوات دول ، ليست أعضاء دائمين فى مجلس الأمن[١٠] وتقدمت كندا والنرويج وكولومبيا بمشروع إلى الجمعية العمومية بالموافقة على تقرير همرشولد ، وتعيين الجنرال بيرنز قائداً للقوه الدولية الجديدة ، وتمت الموافقة عليه بأغلبية ٥٧ صوتا ، وامتناع ١٩ عن التصويت[١١] .

وخلال هذه التطورات ، كان لابد أن يوضح مندوب مصر موقفه ، فأبلغ داج همرشولد قبل التصويت على المشروع الكندى ، بأنه لابد من التأكد من ضرورة استبعاد الدول المعتدية من أن تكون ضمن الدول التى سوف تشارك فى قوات طوارئ الأمم المتحدة وأبلغه همرشولد أن هذه الدول مستبعدة أصلاً ، كما طلب السفير عمر لطفى من الهند - وبعض الدول الأخرى - أن تشترط هذا فى البيانات التى تلقيها[١٢] ، وكانت لهذه الاتصالات فائدة كبيرة فى توضيح الموقف السابق ، والذى عبر عنه السكرتير العام فى تقريره .

تشكيل قوات طوارئ الامم المتحده :

عقب تقديم السكرتير العام لتقريره المبدئى إلى الجمعية العمومية فى ٤ نوفمبر ، قدم إليها يوم ٦ نوفمبر تقريرة التفصيلى حول انشاء قوة طوارئ الأمم المتحدة وقد عاونته فى إعداد هذا التقرير لجنة غير رسمية مشكلة من بيرسون المندوب الكندى وانجن المندوب النرويجى ، ولال المندوب الهندى . وعملت هذه اللجنة مع همرشولد طوال يومى ٥ ، ٦ نوفمبر ، حتى استكملت تقريرها الخاص بانشاء قوة الطوارئ الدولية ، والذى تضمن النقاط التاليه :[١٣]

١ - تشكل القوة على أساس المبادئ المستخلصة من ميثاق الأمم المتحدة ذاته ، ويترتب على ذلك أن يعين قائد للقوة ، ويكون مسئولاً عن تنفيذ واجباته أمام الجمعية العمومية أو مجلس الأمن ، وتحدد سلطاته بحيث يكون مستقلاً تمام الاستقلال عن سيطرة أى دولة ، كما يجب أن تكون صلته بالسكرتير العام للأمم المتحدة مماثلة لصلة أركان حرب هيئة الرقابة الدولية .

٢ - يمكن للأمم المتحدة أن تكلف دولة أو مجموعة من الدول بمسئولية تشكيل قوة دولية بمعرفتها تتولى تنفيذ الرغبات التى تحددها الأمم المتحدة . ومن الواضح فى هذه الحاله أنه لم يضمن للقوه استقلالا كاملا عن السياسات الوطنية ، كما يحقق بواسطة الحل الأول .

٣ - أو بأن يتم الاتفاق بين مجموعة من الدول ، على أن تحدد - فيما بعد - علاقة القوات التى تقدمها بالأمم المتحدة ، وهذا الحل ينطبق عليه نفس التحفظات السابق إثارتها بالنسبة للحل الثانى .

وفى الحالتين الأخيرتين . . لن يكون لقائد هذه القوات نفس الاستقلال ، الذى يكفله الوضع الأول . وبعد أن عرض همر شولد الحلول السابقة ، ذكر للجمعية العمومية أنها بعد أن وافقت على تعيين الجنرال بيرنز كقائد للقوة ، فإنها تكون قد اختارت بالفعل الحل الأول ، رغم أن المملكة المتحدة وفرنسا كانتا تطمعان - فى اقتراحهما للسكرتير العام - بأن يعتمد الحل الثانى حتى يضمن اشتراكهما فى قوة الطوارئ .

ثم أوضح همر شولد للجمعية العمومية أنها لا تملك الحق بإرسال قوات للعمل فى أرض دولة ، دون الحصول مسبقاً على موافقتها .

أما عن واجبات القوة ، فهى تتحدد على ضوء قرار ٢ نوفمبر الذى نص على أن تدخل الأراضى المصرية بموافقة الحكومة المصرية ؛ للمساعدة فى حفظ الهدوء أثناء وعقب انسحاب القوات غير المصرية ، ولتحقيق الامتثال للشروط الأخرى الواردة فى قرار ٢ نوفمبر مع العلم بأن القوه ليست عسكرية ، للسيطرة على المنطقة التى تدخلها . . وانما ستقوم بالتعاون مع السلطات المحلية . وبناء عليه . . فإن اختصاصات القوة تشمل منطقة ، تمتد من قناة السويس إلى خطوط الهدنة المحددة فى اتفاقيه الهدنة بين مصر وإسرائيل ، ثم ذكر همر شولد - فى نهاية تقريره - أنه إزاء وجود عديد من الموضوعات المفتوحة للبحث . . فإنه يقترح أن يناط أمر الاستمرار فى بحث تلك الموضوعات إلى لجنة صغرى ، تشكلها الجمعية العمومية لهذا الغرض ، ويمكن أن تقوم أيضًا بدور الهيئة الاستشارية للسكرتير العام فى شئون العمليات .

وفى ٧ نوفمبر وافقت الجمعية العمومية بأغلبية ٦٤ صوتا ضد لا شىء على تقرير داج همرشولد السكرتير العام للأمم المتحدة ، فتكررت بذلك المبادئ الأساسية لعمل القوة ،

والتى تتلخص فى أنها لن تستخدم الضغط على مصر ، وأنها تدخل مصر بموافقة الحكومة المصرية وحدها ، وليست للقوة أية أغراض أو مهام عسكرية ، ولو أن طبيعتها شبه عسكرية ، كما أنه لا تأثير لها على الميزان العسكرى - وبالتالى الميزان السياسى فى النزاع القائم ، كما قررت الجمعية العمومية منح همرشولد سلطة " إصدار التعليمات والأوامر الضرورية للعمل الفعال للقوه ، وذلك بعد التشاور مع اللجنة الاستشارية " (١٤)

وكان أول ماقررته اللجنة الاستشارية فى ٧ نوفمبر ، شروط اشتراك الدول فى قوة طوارىء الأمم المتحدة ، والتى تلخصت فى الآتى :

١ - إن انشاء قوات الطوارىء ، تم فى إطار انسحاب القوات الأنجلوفرنسية من مصر ، وعلى أساس دعوة إسرائيل إلى الانسحاب إلى ما وراء خطوط الهدنة .

٢ - إن القوة لن تخلف القوات الغازية أو تتولى سلطاتها .

٣ - إن القوات ستعمل على الأراضى المصرية ، ولذلك . . فمن الضرورى موافقة مصر على تشكيلها .

٤ - إن القوة مؤقتة لمواجهة الطوارىء ، وهدفها فصل المتحاربين : مصر وإسرائيل ، وانسحاب الأخيرة طبقاً لقرار الجمعية العمومية .

٥ - ان يكون تشكيل القوة متوازيًا .

وكانت الحكومة المصرية قد تساءلت عما يعنيه السكرتير العام فى تقريره ، من أن تعمل القوة من قناة السويس حتى حدود الهدنة ؟

هل يعنى ذلك أنها ستبقى فى منطقة قناة السويس ؟ وإذا صح ذلك وقد تحقق الانسحاب ، فأى مبرر يسمح لهذه القوات الدولية بالبقاء فى منطقة القناة ؟ وإن افتراض مثل هذا الوضع يعنى أننا نعود مرة أخرى إلى تدويل القناة بصورة جديدة ، والخطورة فيه أنه يتم فى إطار الأمم المتحدة ، وعندما تحتج مصر بعد ذلك . . فإن موقفها يظهر ، وكأنه تحدى لإرادة الأمم المتحدة[١٥] . وقد أثار هذا التساؤل فى الجمعية العمومية مندوب سوريا ، وطلب من السكرتير العام أن يوضح المفهوم من هذه العبارة .

ورد همر شولد على تساؤلات مصر ، موضحاً أن الموقف الحالى يفترض أن قوات

طوارئ الأمم المتحدة ستبدأ عملها بالقرب من قناة السويس ، ولكن بعد التنفيذ المتوقع لتوصيات الجمعية العمومية . . فإن تواجد القوات سيكون عند خطوط الهدنة [١٦] .

تكوين قوات الطوارئ :

لم يحدد أى من قرارات الجمعية العمومية جنسية قواتها ، اكتفاء بما جاء فى تقرير السكرتير العام الثانى من التوصية بتقديم وحدات ذات كفاية ذاتية ، بمعنى إمكان أن تشمل عناصر جوية أو برية أو بحرية .

أما الدول التى لها حق الاشتراك فى تكوين القوة . . فمن غير الدول ذات المقاعد الدائمة فى مجلس الأمن ، الأمر الذى استبعد المملكة المتحدة وفرنسا ، اللتين حاولتا الاشتراك فى القوة . وقد ترك الأمر مفتوحاً بالنسبة لحجم القوة ، التى أشار نفس التقرير إلى احتمال تغيير حجمها .

وفى رسالة السكرتير العام إلى الحكومة المصرية يوم ٧ نوفمبر ، أبلغها أن قوات من كندا ، وكولومبيا ، والدانمرك ، وفنلندا ، والنرويج ، والسويد ستشترك فى القوة ، فهل لدى الحكومة المصرية اعتراضات على أى من هذه الدول ؟

وبوصول الجنرال بيرنز إلى القاهرة ، أبلغه الدكتور محمود فوزى يوم ٨ نوفمبر ، أن مصر سترد على كتاب همر شولد الخاص بتكوين القوة الدولية ، بأن الأساس القانونى لعملها ذو جزئين : الأول خاص بتوصيات الجمعية العمومية ، والثانى خاص بموافقة الدولة التى ستتواجد القوات على أراضيها ، وهذه الموافقة يجب ان تكون مستمرة [١٧] .

أما بالنسبة للدول المشتركة فى قوة الطوارىء ، وتحديد مكان نزول وتحرك هذه القوة ، فسيتم إبلاغ السكرتير العام به . والواقع أنه كان لدى مصر كثير من التساؤلات حول تكوين هذه القوة ؛ فمثلا إذا سمحت مصر بأن تكون القوات على النحو الذى أبلغت به همرشولد ، فمعنى هذا أن مصر تسمح بقوات عسكرية أوربية غربية ، تحل محل قوات عسكرية أوربية غربية ؟ حقيقة أن هذه الدول لها مواقف ضد العدوان ، ولكن لا ننسى أن من بينها دولاً أعضاء فى حلف الأطلسى . ثم كيف يمكن قبول قوة دولية على هذا النحو ، ولماذا لا تدخل فيها الدول اللاتينية والآسيوية حتى يتحقق مبدأ توازن التشكيل لهذه القوة[١٨]

وقد رأت مصر أن من مصلحتها ألا تقبل قوات من الكومنولث ، أو دول مشتركة مع كل من المملكة المتحدة وفرنسا فى أحلاف دفاعية ، ولذلك فقد رفضت فى البداية اشتراك النرويج والدانمارك وكندا ، باعتبارها أعضاء فى منظمة حلف شمال الأطلسى ؛ فضلا عن أن الأخيرة عضو فى الكومنولث - على ان السكرتير العام بعث إلى مصر برسائل ، أوضح فيها أن مثل هذا الرفض سيعرقل مهمته ، وسيدعو دولاً أخرى كالسويد وفنلندا الى الانسحاب ؛ نظراً لأنها تعتبر نفسها جزءاً من الوحدة الاسكندنافية المطلوب إرسالها · وعلى هذا الاساس رأت مصر - إظهارا لتعاونها مع الأمم المتحدة - الموافقة على اشتراك هذه الدول فى قوة الطوارىء الدولية ، كما وافقت على اشتراك أندونسيا ويوغوسلافيا والهند وكولومبيا حتى تكون أكثر توازنًا · ثم انتهت الى قبول مساهمة كندا فى النقل الجوى لهذه القوات ، وفى توفير وحدات إدارية لها [١٩] .

وعلم بيرنز بكل اتجاهات مصر بعد مقابلته للدكتور محمود فوزى يوم ٨ نوفمبر ١٩٥٦ ، فنقلها على الفور الى السكرتير العام · واتصل همر شولد يوم ٩ نوفمبر بالسفير عمر لطفى ، وهو فى حالة قلق شديد على أثر الأخبار التى بلغته من الجنرال بيرنز عن موقف الحكومة المصرية من تأليف القوة الدولية ، وقد أبلغ همر شولد السفير عمر لطفى أن مصر فى هذه الحالة ستصبح منعزلة عن الأمم المتحدة[٢٠] · ثم بعث همر شولد إلى الدكتور محمود فوزى يقول " إنك تعلم الخط الصارم الذى اتخذناه بأن قوات الطوارىء الدولية يمكن أن تبقى بصفة مؤقتة على أراضى مصر ، وبموافقتها فقط ··· إن تقارير الجنرال بيرنز أقلقتنى ، والتأخير قد يهدم العمل السريع الذى نحتاجه بشدة · إن تردد مصر الآن سيعزلها دون شك أمام الرأى العام العالمى ، والذى كان أفضل حماية لها حتى الآن ·· إن هذا الموقف قد يفتح إمكانيات عمل - تعلمه مثلى تمامًا - إذا تحقق فقد يكون ضد أمالكم بنفس الدرجة التى يكون بها ضد مصالحنا جميعاً [٢١] .

وفى نفس اليوم الذى وصلت فيه هذه الرسالة (٩ نوفمبر) ، اجتمع الدكتور محمود فوزى مرة ثانية بالجنرال بيرنز ·· وكان فى تصور الجنرال بيرنز أن رسالة همر شولد بكل ما فيها من تحذيرات ستعمل على سرعة تغير موقف القاهرة · ولكن ما حدث كان مخيبا لأماله فقد ذكر له الدكتور محمود فوزى أن مصر ليست أقل حرصا من سواها على سرعة البت فى الشئون القائمة حاليًا ، وأننا واثقون من أن مستر همرشولد وجميع المنصفين سيقدرون تمامًا واجب العناية والحذر من جانب الحكومة المصرية إزاء موضوع حيوى وضخم

كموضوع دخول قوات أجنبية أرض مصر ، ومن واجبنا أن نراعى غاية الدقة فى تناول هذا الأمر الخطير وأن نعرف فى أتم وضوح ما نحن قادمون عليه وما نحن فاعلون ، ومصر بذلك تسهم إسهامًا فعالاً فى جعل الموقف والمقاصد بلورية الوضوح .

ثم سأل الدكتور فوزى الجنرال بيرنز عن حجم هذه القوات ، فأجاب بيرنز .. إنها ستكون فى البداية فى حدود ثلاثة آلاف رجل وقد تزيد - تبعا لتقديره الشخصى - إلى ستة آلاف [٢٢] .

مهمة قوات الطوارىء :

استندت الجمعية العمومية فى قراراتها ، كما استند السكرتير العام داج همر شولد فى تقاريره ، بشأن مهمة قوة طوارئ الأمم المتحدة ، إلى قرار ٢ نوفمبر ١٩٥٦ والذى يتبين منه ومن الاتصالات التى جرت مع السكرتير العام بأن عمل هذه القوة لا ينصرف إلى أهداف أخرى ، خلاف التى جاءت بالقرار ، وتركزت فى مراقبة وقف إطلاق النار والعمليات الحربية ، فلا يحق لها أن تحتل القناة أو جزء منها تمهيداً لتدويلها ، أو أن تحل محل هيئة مراقبة الهدنة التابعة للأمم المتحدة .

ومع أ ن الجمعية العمومية - كما ذكر همر شولد فى تقريره المؤرخ فى ٦ نوفمبر ١٩٥٦ - تحتفظ لنفسها بالحق فى تحديد عمل هذه القوات ، إلا أنها سوف تتوخى حسن النية فى مزاولة قوة الطوارئ لنشاطها ، كما أن مصر سوف تراعى من جانبها حسن النية فى ممارسة حقوق السيادة ، فى أى شأن يتعلق بمهمة هذه القوات .

وفى مقابلة الدكتور محمود فوزى للجنرال بيرنز يوم ٩ نوفمبر ، استفسر عن مهمة القوات التابعة للأمم المتحدة ، وطلب إيضاحاً أكثر مما ورد فمثلاً : ماذا عساها فاعلة عند خطوط الهدنة ؟ وما المناطق التى يفكر فى أن تشغلها مع ملاحظة أنه من المفهوم طبعاً أن تحديدها - بالنسبة للأراضى المصرية - لابد أن يكون بموافقة الحكومة المصرية . وما مدى الزمن الذى ينتظر أن تمكثه هذه القوات ؟ وما مهمة القوات التى ستنزل فى بور سعيد وقرب قناة السويس ؟ وهل ستكون مهمتها مقصوره - كما يبدو - على مراقبة الفرنسيين والإنجليز ؟ وهل ستنسحب بمجرد انسحابهم ؟ ومامعنى التعاون - الذى أشير إليه - بين القوات الدولية والحكومة المصرية فى حفظ الأمن

والنظام فى المنطقة ؛ خاصة بعد انسحاب القوات الأنجلوفرنسية ؟ لأن حفظ الأمن والنظام بعد الانسحاب لا يكون إلا من صميم اختصاص السلطات المصرية وحدها[٢٣] .

وقد أجاب بيرنز على استفسارات الدكتور محمود فوزى ، موضحا أن انسحاب القوات الإسرائيلية بشروط ، كما جاء فى كتاب بن جوريون ، أما تحديد المناطق التى تشغلها القوات فهذا يكون بموافقة مصر .

وذكر بيرنز عن الزمن أنه ما دام هناك خطر تصادم بين مصر وإسرائيل ، فالقوات باقية ، ولها أن تستخدم القوة عند اللزوم لمنع التصادم بين الطرفين . أما عن التساؤلات حول مهمتها فى بور سعيد فإنه يعترف بأنه ليس واضح الذهن فى هذا الشأن [٢٤] .

وفى كلمات واضحة صريحة ، عاد الدكتور محمود فوزى ليجدد مرة أخرى للجنرال بيرنز ما سبق أن أبلغه له فى اليوم السابق ، من لزوم استمرار الموافقة من جانب مصر على بقاء القوات فى أراضيها ، وأنه فى الوقت الذى تريد فيه الدولة إعلان عدم موافقتها ، يجب على القوات الدولية الانسحاب [٢٥] .

ورغم أن الدكتور فوزى لم يشأ أن يفصح فى هذه المقابلة عن موقف الحكومة المصرية بالنسبة لجنسية القوات المشتركة فى القوة الدولية ، إلا أنه رأى أن الاعتبارات الخاصة بجهود ليستر بيرسون فى إنشاء القوة الدولية - وتعيين الجنرال بيرنز - وهو كندى - كقائد لها ، قد تتطلب التعبير عن موقف مصر بالصورة التى لا تجرح كرامة كندا . فأشار الدكتور فوزى - فى تلك المقابلة - إلى أن القوات الكندية سوف تأتى حقيقة باسم الأمم المتحدة ، ولكن لا شك أن كثيرين يقدرون ويفهمون أنها قوات مدينة بالولاء لملكة بريطانيا - تعود إلى مصر ، بينما لم يهبط بعد الغبار الذى ارتفع أثر جلاء قوات المملكة فى يونيو ١٩٥٦ [٢٦] .

صمت بيرنز قليلا .. وساد السكون لحظات ، قبل أن يتكلم الجنرال بيرنز .. قائلا إن فى عدم قبول مصر للقوات الكنديه حرجا ، وقد يضطر بدوره إلى التنحى عن مهمته الجديدة ، ثم نوّه عن الدور الذى قامت به كندا فى الجمعية العمومية وسواها ، والذى وصفة بالدور الودى والمفيد جدا . وشعر الدكتور فوزى على الفور بمدى الصدمه التى تلقاها الجنرال بيرنز ، وحاول التخفيف عنه ، قائلاً : ليس المقصود كندا ولا القوات الكندية ولا الجنرال بيرنز ، فالأمر متصل بسلامة الوضع أو عدم سلامته ، وإنه إذا

كانت هناك قوات كـقوات كندا ، تدين بالولاء لملكـة الدولة المعتدية فالتعـليق على هذا - خاصة من مـصر - واضح · عندئذ استـفسر الجنرال بيرنـز عن الوضع بالنسـبة لقوات الهـند وباكـستان · وكـان الغرض واضـحًا من التـساؤل ، فهـى قوات دول أعضـاء فى الكومنولث . ومع ذلك ورغم أن هذه الدول جمهوريـات ولا ينـطبـق عليـها مـا ينطبق على كندا مثلا ·· فقـد أجابه الدكتور فـوزى بـأن الأمـر لـيس مـعـروضًا علينـا فـى الـوقت الحاضر [٢٧] .

وفى ١٠ نوفمبر ١٩٥٦ ، استدعى الدكتور محمود فوزى سفير كندا فى القاهرة ، وأبلغه أن مصر ترى مـن الحكمة ، ولمصلحة كل من مصر وكـندا ، أن لا تضم القوة الدولية المقترحة قوات كندية ، فكندا دولة عضو فـى جامعة الشعوب البريطانية ، كما أنها عضـو فى حلف الأطـلسى ومـصر تعتـرض على اشتـراك الدول التـى تمت بصلـة إلى المجموعات والأحلاف والارتباطات الإقليمية ، مهما كان شكلها فى القوة الدولية ·

وقد حاول السفير الكندى أن يوضح وجهـة نظره ، ولكن الدكتور فوزى استمر فى هذا الحديث الصريح ، وأبلغ السفير أنه تباحث مع الجنرال بيرنز ، وأنه ردَّ بأنه سيستقيل من منصـبه ·· ومصـر تأسف أشـد الأسف لمثل هـذا القرار ، فالجنرال بيـرنز موظف دولى ، ووضعه يختلف كل الاختلاف عن وضع القوات الأخرى ·

وقـد أرسل السـفير الكندى فى مصر يخطر لـيستربيرسون بمقابلته الـدكتور محمود فوزى ، ·· وكانت الكتيبه الكندية التى تم اختيارهـا قـد شحنت معداتهـا بالفعـل ، وفـى طريقهـا الـى الشـرق الأوسط [٢٨] .

وما إن غادر السفير الكندى مقر وزارة الخارجية المـصريه حتى كان السفير عمر لطفى يبلغ داج همر شولد أنه يود الحصول على تأكيدات حول الآتى :[٢٩]

١ - أن موافقة الـدولة المعنية - مصـر - أساسية لدخول وبـقاء قوات طوارئ الأمم المتحدة فـى أية بقعة من أراضـيها ، وإذا لم تعد هذه المـوافقة قائمة ، فـعلى هذه القوات الانسحاب ·

٢ - أن قوات طـوارئ الأمم المـتحـدة لن تكون لهـا أية مهام فى بورسعيـد ومنطقة القناة ، بعد انسحاب القوات الأنجلوفرنسية

٣ - أن موقف مصر حيال جنسيات القوات المشتركة أساسية .

وما زلنا نعترض بشدة على القوات الكندية ؛ فهى ترتدى الزى العسكرى البريطانى ، وتدين بالولاء لملكة بريطانيا ، وهى الدولة الأساسية فى العدوان على مصر .

وقد ردَّ همر شولد على الاستفسارين الأول والثانى " بنعم " ، وردَّ على النقطة الأخيرة ، بأن رفض الحكومة المصرية قبول القوات الكندية يعتبر كارثة ، وأوضح همر شولد أن " التشاور " مع مصر أساسى ، ولكنه - دستورياً - يقع عليه مسئولية معينة ، وقال إنه سيعطى كل الوزن لآراء مصر ، ولكنه غير مقتنع بوجهة نظرها .

طلب همر شولد فرصة من الوقت للاتصال بالسير بيرسون ، وبعدها اتصل مرة أخرى بالسفير عمر لطفى ، وأبلغه أن رد فعل بيرسون كان فى غاية السوء ، وأنه يفكر فى تغيير بيرنز ، واقترح بيرسون أن يكون اشتراك كندا بقوات للإمداد الجوى بدلاً عن قوات برية . كما أن بيرسون قد أبلغ همرشولد بأنه سيصل إلى نيويورك غدا ١١ نوفمبر ١٩٥٦ للتباحث معه[٣٠] .

ثم اتصل همرشولد مرة أخرى بالسفير عمر لطفى ، وذكر له إن قبول مصر قوات من الهند قد يساعد فى هذا الموقف - وكان هدف همرشولد أن يخفف من حجج مصر ، فقبولها الهند - وهى عضو فى الكومنولث - قد يدفعها إلى التقليل من حدة معارضتها للقوات الكندية . وطلب همرشولد من مصر أن تعيد النظر فى موافقتها على قبول قوات الهند .

ووجد همرشولد أنه من الأفضل - إزاء تشدد مصر وحقها فى السيادة ، وما يرتبه ذلك من حقوق - أن يبتعد مؤقتًا عن المناقشة فى تشكيل القوة ، وأن يتخذ خطوة إيجابية أمام الجمعية العمومية ، فاقترح فى العاشر من نوفمبر ١٩٥٦ صيغة البيان التالى على الحكومة المصرية لإذاعته : " لقد تم الاتفاق بين السكرتير العام والحكومة المصرية على تمركز قوة طوارىء الأمم المتحدة فى مصر ، وستتحرك الجماعات الأولى من تلك القوة إلى مصر فى أوائل هذا الأسبوع ، ويعتزم السكرتير العام زيارة القاهرة فى أولى مراحل العملية ، كى يبحث التفاصيل مع حكومة مصر ، كما أنه سيقوم أيضا بتفقد منطقة الانتقال الخاصة بقوة طوارئ الأمم المتحدة فى إيطاليا "[٣١] .

وبخصوص قبول مصر لقوات هندية ، فقد كانت الحكومة المصرية أبدت اعتراضها على

أساس انتماء الهند للكومنولث ، وأبلغت الهند بذلك ، فقامت الهند بدورها بإبلاغ السكرتير العام أنها لن ترسل قواتها إلا بموافقة مصر . وكان لهذا التكتيك المشترك من جانب مصر والهند أثره فى تدعيم موقف الحكومة المصرية من حيث ضرورة ' موافقة ' مصر - وليس مجرد التشاور معها - على جنسية قوات الدول التى ستشترك فى قوات طوارىء الأمم المتحدة [٣٢] .

وفى القاهرة جرت محاولة أخرى من جانب كندا ، فقد طلب الجنرال بيرنز مقابلة السفير صلاح جوهر مدير إدارة شئون فلسطين ، وعبَّر له عن قلق حكومته بالنسبة لرفض القوات الكندية ، واقترح الاتى للتغلب على هذه العقبة [٣٣] :

١ - أن هذه القوات لن ترتدى الزى المشابه للزى البريطانى العسكرى ، بل ستكون فى لبس الميدان ، وهو يشابه إلى حد كبير الزى الذى يلبسه الجنود المصريون حالياً .

٢ - متى بدأت القوات التابعة للأمم المتحدة عملها . . فستكون القوات الكندية أول من يتحرك عبر القناة إلى شبه جزيرة سيناء ؛ لمراقبة تنفيذ انسحاب إسرائيل منها .

٣ - عند نزول هذه القوات بالأراضى المصرية - فى المنطقة التى سوف تحدد فيما بعد - يمكن تخصيص مكان منفصل لها بعيداً عن المناطق الآهلة بالسكان المدنيين .

ثم أبلغ الجنرال بيرنز القاهرة بالرد على الأسئلة، التى طرحها الدكتور محمود فوزى يوم ٨ نوفمبر ١٩٥٦ ، والذى اشتمل على الآتى : [٣٤]

١ - من المفهوم ان قوات طوارىء الأمم المتحدة ستصل إلى خطوط الهدنة بعد انسحاب إسرائيل من سيناء ، وسيتم الاتفاق من الحكومات المعنية حول الأراضى التى ستحتلها .

٢ - من المستحيل القول بصفة محددة الى أى وقت ستبقى القوات على خطوط الهدنة ، ولكن صفتها كقوات طوارىء تربطها بالأزمة الحالية ، التى عالجها قرار ٢ نوفمبر والعمل على تصفيتها . وفى حالة الاختلاف فى الرأى حول انتفاء الحاجة الى وجود هذه القوات . . فهذا أمر سيتم التفاوض عليه مع الأطراف .

٣ - بعد انسحاب القوات الأنجلوفرنسية ، لن تكون لقوات الطوارىء أية مهمة فى بورسعيد ومنطقة قناة السويس .

وفى ١١ نوفمبر ، أبلغت مصر سفيرها فى بيروت ، عبد الحميد غالب ، بأن يبلغ ملوك ورؤساء الدول العربية المجتمعين فى بيروت بالرسالة التالية من الحكومة المصرية " إن مصر صممت على ان تعرف واجب القوة الدولية ، قبل الموافقة على دخولها الأراضى المصرية . وتم الاتفاق مع المستر همر شولد على النقاط الأساسية . لابد من موافقة مصر على دخول قوات طوارىء الأمم المتحدة وتواجدها فى أى مكان من الاراضى المصرية . وإذا سحبت مصر هذه الموافقه فى أى وقت ، فيجب أن تنسحب القوات الدولية فى الحال . ولايكون للقوات الدولية أى عمل فى بورسعيد أو منطقة القناة بعد انسحاب القوات الأنجلوفرنسية منها ، ويجب الحصول على موافقة مصر على الدول المشتركة فى القوة الدولية [٣٥] .

وخلال الاسبوع الأول من شهر نوفمبر ، تقدمت أندونسيا ويوغوسلافيا إلى المستر همر شولد بغرض المساهمة فى القوة الدولية .. وفى ١١ نوفمبر ، أبلغ السفير عمر لطفى السكرتير العام أن مصر توافق على اشتراك كل من كولومبيا والسويد وفنلندا وأندونسيا ويوغوسلافيا فى القوة الدولية ؛ لأن هذه الدول غير مرتبطة بأحلاف عسكرية مع الدول المعتدية[٣٦]

وفى ١١ نوفمبر ، ردت مصر على المستر همرشولد بشأن البيان ، الذى يقترح إذاعته بالآتى : [٣٧]

١ - إن مصر مازالت تعتبر أن موافقتها ضرورية بالنسبة لجنسيات القوات المشتركة فى القوة الدولية ، وتبدى تحفظها بالنسبة لما أشار اليه السكرتير العام من حقوق دستورية له .

٢ - إن الحكومة المصرية تلاحظ ما يلى :

أ - أنه من المتفق عليه أن موافقتها أساسية بالنسبة لدخول وتواجد قوات طوارىء الأمم المتحدة فى أى جزء من أراضيها . وإذا لم تعد هذه الموافقة قائمة . . فإن على هذه القوات الانسحاب .

ب - لن تكون لقوات طوارىء الأمم المتحدة أية مهمة فى بورسعيد ومنطقة القناة ، بعد انسحاب القوات البريطانية والفرنسية .

٣ - على هذه الأسس ، ليس للحكومة المصرية اعتراض على البيان الذى يقترح المستر همرشولد إذاعته ، على ان يكون " الاتفاق على وصول " قوات طوارىء الأمم المتحدة بدلاً عن " تمركز " .

وبهذا لم تدع مصر أية فرصة لتفسير مخالف لهذا الموقف ، الذى حددته للسكرتير العام . وبعد أن وافق المستر همرشولد على التعديل السابق أصدر بيانه فى ١٣ نوفمبر ، ويلاحظ هنا مغزى التعديل البسيط الذى رأى الدكتور فوزى إدخاله على نص البيان المقترح إذاعته ، ففارق كبير بين الموافقة على " وصول القوات " ، الموافقة على كلمة " تمركز القوات " .

ولكن همرشولد حاول مرة أخرى فرض وجهة نظره ؛ حيث بعث برسالة تتضمن رده على رسالة الحكومة المصرية وتعديلاتها ، وأشار فى هذه الرسالة الى أنه بعد أن استلم رسالة الحكومة المصرية يود أن يسجل موقفين ، أولهما : أن الحكومة المصرية تشير إلى مسألة موافقتها على تشكيل القوة ، وهو لايرى من الضرورى حل مسألة الاتفاق على هذا المبدأ فى الوقت الحاضر ، وفى نيته ان يكون تشكيل القوة على أساس اتفاق ، يتم التفاوض بشأنه مع مصر .

وثانيهما : عبارة " إذا لم تعد موافقة مصر قائمة .. فعلى القوات الانسحاب " ، وهو يود أن يسجل أن الظروف التى تؤدى إلى الموافقة على دخول وبقاء القوات ، هى نفسها الظروف التى تحدد مهام القوات فى قرار الجمعية العمومية ، ولذلك فهو يفترض أنه من المعترف به أنه طالما لم يتم الانتهاء من المهمة المقرره للقوات .. فإن أسباب الموافقة المصرية تبقى قائمة . كما أن سحب موافقة مصر قبل إتمام القوات لمهمتها ، سيكون متعارضًا مع قرار الجمعية العمومية ، وإذا حدث خلاف فى الرأى .. فإنه يجب التفاوض بشأنه مع الأمم المتحدة " [٣٨] .

وبهذا التفسير الذى وضعه المستر همر شولد بهذه اللغه المرنة . وبهذا الشكل المنطقى ، لم يعد ما أبلغته له مصر من وجهة نظر قائمًا ، ما لم ترد عليه وتحدد مرة أخرى موقفها من التفسير الذى قدمه . وفعلاً بعث إليه الدكتور محمود فوزى برسالة ، جديدة وجاء فيها : [٣٩]

١ - أن الحكومة المصرية لا يمكن أن تقبل هذا التفسير ؛ لأن معناه إلقاء المسألة بأكملها فى متاهات الغموض والتأخير عن طريق التفاوض ، ثم أنها تعتبر مساساً خطيراً وانتقاصاً للسيادة المصرية ، وأحد مظاهرها الأساسية هو الحق المطلق فى اتخاذ قرار بالنسبة لتواجد قوات غير مصرية على أراضٍ مصرية .

٢ - وأن مصر عندما أبلغت موافقتها على " وصول " القوات ، فقد قامت بذلك على أساس مذكرتها فى ١١ نوفمبر وما تضمنته من شروط أساسية ؛ خاصة ماتعلق منها بموافقة مصر ، وحقها فى سحب هذه الموافقة .

٣ -وقد قبل المستر همر شولد ذلك ، وأصدر بيانه على هذا الأساس .

٤ - وفى ضوء الرسالة الجديدة للسكرتير العام ، فإن الحكومة المصرية تجد نفسها مضطرة إلى أن ترى عدم تنفيذ ما ورد فى البيان ، الذى أذاعه السكرتير العام حتى يزول كل سوء فهم .

وفى اليوم التالى ١٣ نوفمبر ... بعث المستر همر شولد برسالة خاصة إلى الدكتور محمود فوزى ، جاء فيها .. " لم أناقش ، وكذلك الجمعية العمومية ، أن دخول وتواجد القوات الأجنبية فى مصر يتوقف على موافقة الحكومة المصرية " .[٤٠] واستمر همرشولد فى رسالته حيث ذكر .. ولكننى عبرت عن رأيى الشخصى بالنسبة "لأسباب الموافقة " وبقاؤها طالما لم تنته مهمة القوات ، وما ذكرته يفيد أن سحب مصر لموافقتها قبل أن تتم القوة لمهمتها - ولو أنه يدخل فى حقوق الحكومة المصرية - إلا أنه يتعارض مع موافقتها على قرار الجمعية العمومية . ومضى المستر همر شولد فى توضيح أنه قصد بالتفاوض أن يكون انسحاب قوات الطوارئ الدولية محلاً للتباحث ، حول ما إذا كانت مهمتها على ضوء ما قررته الجمعية العمومية قد إستكملت أم لا .

ثم رجا همر شولد أن ينفذ الاتفاق حتى يمكن وصول القوات الدولية ، ثم ألحق بهذه الرسالة الخاصة ، رسالة أخرى فى نفس المعنى ، ويبدو أنه شعر بالأخطار التى تواجه العملية بأكملها .

وكتب همرشولد فى رسالته الثانية " أرجو ان تقدر أنه لابد من أن أحفظ حقى بالنسبة لمناقشة انسحاب القوات الدولية إذا لم تتم مهمتها "[٤١] وكيف يكون الموقف إذا قبلت

حقكم الدستورى الواضح ، دون أن أحفظ حقى بالنسبة لكيفية ممارستكم لهذا الحق ، إذا تعارض قراركم مع قرار الجمعية العمومية الصادر فى ٥ نوفمبر . إنى لا أرى داعياً للقلق فعلى كل منا أن يحتفظ بحريته فى الحركة ، ونستطيع أن نسير قدماً ، ونحن نأمل بأن موضوع الخلاف لن يثور ، وإذا فشلت الترتيبات . . فسأضطر إلى الذهاب إلى الجمعية العمومية لعرض الموضوع عليها ، وسيكون فى هذا الإجراء إحراج لنا جميعاً ، وأخشى ردود الفعل السياسية له ، وأخشى أن دولاً قليلة ستجد من المعقول أن الاعتراف لكم بحرية الحركة يعنى - بعد سماحكم بدخول القوات - طلبكم انسحابها فى وقت ، تكون فيه نفس الأسباب التى دفعتكم للموافقة ما زالت قائمة . . . إنى لا أستطيع ان أحضر الى القاهرة إلا بعد وصول القوات . . . لقد فعلت أقصى ما أستطيع لمساعدتكم . . وإنى أثق باسم مصلحتنا المشتركة أنكم ستساعدونى بأن أتمكن من اتخاذ الموقف ، الذى يتمشى مع حقوقى فى الإطار السليم " .(٤٢)

اجتماع اللجنة الاستشارية :

اجتمعت اللجنة الاستشارية فى أول اجتماع لها فى العاشرة من صباح ١٤ نوفمبر ١٩٥٦ . وفى بداية الجلسة ، تكلم المستر همر شولد ، وذكر " أرى أن سيادة مصرالكاملة واللامحدودة هى نقطة البداية فى عمليتى كلها ، ولاريب أن موافقة مصر أمر لابد منه فى هذه المرحلة لإقامة قوة طوارىء الأمم المتحدة عند وصولها . . (٤٣)

وذكر المستر همرشولد أنه قد تعهد للحكومة المصرية أن لا يكون للقوة الدولية أى عمل فى بورسعيد ، أو منطقة القناة بعد انسحاب القوات الأنجلوفرنسية منها ، وتصبح المهمة الملقاة على عاتق هذه القوة متابعة القوات الإسرائيلية ، وإرغامها على الانسحاب من سيناء وقطاع غزة إلى حدود الهدنة الأصلية .

وترى الحكومة المصرية ضرورة الحصول على موافقتها على كل وحدة من الوحدات التى تشملها هذه القوة الدولية . . وأوضح همر شولد أنه كان يرى أيضًا عدم إرسال وحدة منها الى أى بلد دون موافقته . وليس ثمة شك فى أنه من المستحيل ضم أى وحدة من هذه القوات ، دون موافقة ورضاء الحكومة التى ستتمركز هذه الوحدة فى أراضيها . وبالاختصار ، فإن من حق مصر السيادة على أراضيها ، وأن توافق على دخول هذه القوات إلى أراضيها وبقائها فيها . ومن حقوقها السيادية أيضًا - وإن كان هذا لا ينقص من حقوق

الأمين العام فى تأليف القوة ، ان لا تمضى الى مصر وحدة لا ترضى حكومتها عن وجودها فيها · وبهذه العبارات المحددة ، سلم همر شولد تماما بوجهة نظر الحكومة المصرية ·

ولذلك بعث الدكتور محمود فوزى فى نفس اليوم ١٤ نوفمبر ، برسالة الى المستر همرشولد ، أبلغه فيها أنه على ضوء التفسير الواضح للاحترام الكامل للسيادة المصرية ، فإن الحكومة المصرية توافق على وصول قوات طوارىء الأمم المتحدة ، التى سبق الاتفاق عليها[٤٤]

وقد حاول السير ليستر بيرسون أن يشكك فى سلامة الموقف القانونى للحكومة المصرية ·· ولكن همر شولد أكد موقفه ، وسانده فى الرأى مندوب الهند الذى ذكر للجنة : " أنا لا أستطيع أن أقبل أى قرار يتخذ حول موضوع تشكيل القوة الدولية ، دون موافقة مصر [٤٥] .

وفى ١٥ نوفمبر ، استدعى الدكتور محمود فوزى ، القائم بأعمال سفارة كندا ، وأبلغه أن الحكومة المصرية قررت ان تقبل اشتراك كندا فى القوة الدولية للأمم المتحدة ، عن طريق المساهمة فى أعمال النقل الجوى · ثم أبلغ محمود فوزى السكرتير العام للأمم المتحدة بذلك[٤٦] .

وفى ١٦ نوفمبر ، طار همر شولد إلى القاهرة ؛ لإجراء مباحثات مكثفه مع الرئيس جمال عبد الناصر ووزير خارجيته عن مهام قوة طوارىء الأمم المتحدة ، وموقعها ، والمدة التى ستبقى فيها ، وأين ستنتشر · وكان هناك اتفاق كامل من ناحية المبدأ ، ولكن بين المبدأ وتحقيقه يمكن أن تنشأ مئات من الآراء المتعارضة [٤٧] .

وفى مباحثات القاهرة ، حاول المستر همر شولد إقناع الرئيس عبد الناصر بأن يترك تكوين القوة فى أيدى السكرتير العام واللجنة الاستشارية ، وأن تشترك الجمعية العمومية فى قرار نهائى بشأن متى تنسحب القوة عندما تنتهى من مهامها · ولكن لم يتم التوصل إلى اتفاق محدد حول هذا الأمر ، بالرغم أنه حدث أن أصدرت الحكومة المصرية تصريحاً بأنها عندما تمارس حقوقها السيادية على أى موضوع ، يختص بوجود ومهام قوة الطوارىء التابعة للأمم المتحدة .. فإنها تسترشد بحسن نية ، بقبولها قرار الجمعية العمومية ٣٩٤ الصادر فى ٥ نوفمبر ١٩٥٦ ، الذى ينشىء قيادة الأمم المتحدة · وهذه الصيغة كانت المفتاح الذى فتح فى النهاية الباب المصرى ؛ للسماح بدخول قوة طوارىء الأمم المتحدة [٤٨] .

وبينما كانت مصر تؤكد موقفها الذى وافقت عليه الجمعية العمومية بوجه عام ، والقائم على مبدأ السيادة الوطنية ، وأن وجود قوة الطوارىء التابعة للأمم المتحدة على أراضيها يتطلب بالضرورة الموافقة المستمرة من الحكومة المصرية . . كان المستر همر شولد يبلغ الدكتور محمود فوزى قراراً بأن مجلس الأمن سواء من ناحية الشكل أو المضمون العملى ، له دور يؤديه ، إذا رأت الدولة المضيفة أن وقت رحيل القوة قد حان[٤٩] .

ورغم وهن هذه الحجج ، فقد قبلت مصر رغبة السكرتير العام ؛ إظهاراً منها لروح التعاون مع الأمم المتحدة .

وقد نتساءل : لماذا قبلت مصر قوات من الدانمرك والنرويج ، وهما عضوان فى حلف الأطلسى . . والرد على ذلك أن الشكل الذى عرض به المستر همر شولد اشتراك هذه القوات هو الذى أدى إلى قبولها ؛ إذ عرض أن تحضر فى إطار قوة إسكندنافية موحدة من الأربع دول (فنلندا - السويد - الدانمرك - النرويج) .

وفضلاً عن أن مصر لم تشأ تعقيد الأمور أمام السكرتير العام . . فقد رأت أن المصلحة تقضى بالفعل بالإسراع فى تشكيل القوات وحضورها ، طالما أن انسحاب المعتدين يتوقف على ذلك .

وبعد انسحاب إسرائيل . . اقترحت بعض الدول - ومنها كندا - زيادة عدد أفراد القوة ؛ حتى تستطيع القيام بمهامها . وقد طلب الجنرال بيرنز إضافة وحدات كندية جديدة ، عبارة عن وحدات استطلاعية مدرعة ، وقد وافقت الحكومة المصرية على حضور وحدات فنية ميكانيكية كندية ، لتتمركز قرب خطوط الهدنة ، وذلك بعد انسحاب القوات الأنجلوفرنسية من بورسعيد .

كما ترددت كذلك فكرة إضافة وحدات بحرية فى خليج العقبة ، وإن كان السكرتير العام قد أوضح فى تقرير بتاريخ ٢٦ فبراير ١٩٥٧ أن هذه الفكرة - بما تتضمنه من توسيع لوظيفة قوات الطوارئ - تخرج عن اختصاص السكرتير العام ؛ طبقاً لقرارات الجمعية العمومية [٥٠] .

ومع أن الجمعية العمومية - كما ذكر همر شولد ، فى تقريره المؤرخ فى ٦ نوفمبر ١٩٥٦ - احتفظت لنفسها بحق التحديد الكامل لأعمال هذه القوات . . فإنها - كما قرر

المستر همر شولد فى مفكرته ، المرفقة . بتقريره ، المؤرخ فى ٢١ نوفمبر ١٩٥٦ - ستتوخى حسن النية فى مزاولة قوات الطوارئ لنشاطها . كما أن مصر سوف تراعى من جهتها حسن النية ، حين ممارستها لحقوق سيادتها فى أى شأن يتعلق بمهمة هذه القوات . وقد أتاحت الأحداث مناقشة جواز توسيع اختصاصات قوات طوارئ الأمم المتحدة ؛ إذ ربطت إسرائيل بين انسحابها من منطقة شرم الشيخ وخليج العقبة ، الحصول على ضمانات كافية ، تكفل لها حرية الملاحة فى الخليج . كما طلبت فى مفكرتها إلى السكرتير العام بتاريخ ٢٣ يناير ١٩٥٧ ، أنه بعد انسحابها من المنطقة . . لابد أن تراقب قوة طوارئ الأمم المتحدة حرية الملاحة فى خليج العقبة ، مع البقاء فى المنطقة ؛ حتى يتحقق الحل النهائى للمشكلة .

أما تقرير السكرتير العام بتاريخ ٢٤ يناير ١٩٥٧ . . فإنه - وإن كان قد أكد أن أى توسع لاختصاص قوات الطوارئ ، يقتضى موافقة الأطراف المعنية والجمعية العمومية - إلا أنه من ناحية أخرى أقترح أن تقوم هذه القوات بمهمة مراقبة تنفيذ اتفاقية الهدنة [٥١] .

كما ذكر السكرتير العام فى تقريره الشفوى بشأن الوضع فى قطاع غزة - بتاريخ ٢٢ فبراير ١٩٥٧ - أنه يمكن لمصر وضع ترتيبات مع الأمم المتحدة بالنسبة لفترة الانتقال للمحافظة على حياة الأفراد وممتلكاتهم فى القطاع ، وذلك بتقديم الحماية البوليسية الفعالة لضمان حسن الإدارة المدنية ، وتحقيق أقصى مساعدة للاجئين ، وتنمية الأوضاع الاقتصادية [٥٢] .

ولعل هذا الاتجاه نحو توسيع اختصاصات قوات طوارئ الأمم المتحدة يظهر واضحاً ، فيما أعلنه مندوب الولايات المتحدة فى جلسة الجمعية العمومية بتاريخ ٢ فبراير ١٩٥٧ ؛ حيث أجمل وجهة نظر حكومته بعد انسحاب إسرائيل فيما يلى : [٥٣]

١ - قيام قوات الطوارئ بكفالة تنفيذ قرار الجمعية العمومية بتاريخ ٢ نوفمبر .

٢ - استخدام قوات الطوارئ كمانع ، يحول دون استعمال أى من الطرفين لأى حق من حقوق المحاربين .

٣ - مساهمة قوات الطوارئ فى الرقابة على تنفيذ اتفاقية الهدنة .

٤ - بقاء قوات الطوارئ فى منطقة خليج العقبة ومضايق تيران ؛ للفصل بين القوات البرية والبحرية التابعة لمصر وإسرائيل ، حتى يتضح أن عدم استعمال الطرفين لحقوق المحاربين ، قد أوجد الظروف السلمية ، التى يتعين معها استمرار الملاحة فى تلك المياه ذات الأهمية الدولية .

وقد أوضحت مصر موقفها على لسان وزير خارجيتها الدكتور محمود فوزى ، بتاريخ ٢ فبراير ١٩٥٧ ، بما لا يدع مجالاً للشك ، فأعلنت : أنها على أثر انسحاب إسرائيل ، تتخذ قوات طوارئ الأمم المتحدة مواقعها على جانبى خطوط الهدنة ... وأن دخول وإقامة وتوزيع هذه القوات يجب أن يسبقه موافقة الحكومة المصرية ، كما أوضح الدكتور فوزى أن قوات طوارئ الأمم المتحدة ليست بقوات احتلال ، ولا تحل محل المعتدى أو لحل أى مسألة ذات صلة بقناة السويس أو فلسطين أو حرية المرور فى المياه الإقليمية ... وأن قوات الطوارئ الدولية ليست موجودة للانتقاص من السيادة المصرية ، وإنما لتعرب عن رغبة الأمم المتحدة فى وضع حد للاعتداء الذى وقع على مصر ، وكفالة انسحاب إسرائيل إلى ما وراء خطوط الهدنة [٥٤] .

مهمة قوات الطوارئ بعد انسحاب إسرائيل :

بعد انسحاب القوات الإسرائيلية من قطاع غزة يوم ٦ مارس ١٩٥٧ ، أعلن الجنرال بيرنز أن قوة الطوارئ سوف تضطلع بمسئولية تصريف الشئون المدنية فى غزة ، وذلك حتى يمكن الوصول إلى ترتيبات أخرى . كذلك أوضح همر شولد فى تقريره المرفوع إلى الجمعية العمومية بتاريخ ٨ مارس ١٩٥٧ ، أنه دون الإخلال بالوضع القانونى لهيئة الرقابة على الهدنة . . فإن عمل هذه الهيئة فى قطاع غزة ، سوف يكون تحت إشراف قوات الطوارئ الدولية[٥٥] .

وقد قام الكولونيل الدنماركى كارل أنجوهيلم بأعمال الحاكم العسكرى بالقطاع ، تعاونه لجنة من خمسة أعضاء من سكان غزة لتصريف الشئون المدنية فى المدينة . ولما قامت المظاهرات فى غزة منادية بعودة الإدارة المصرية ، وتفاقمت الحالة . . وأعلنت مصر فى ١١ مارس سنة ١٩٥٧ أن الإدارة المدنية المصرية سوف تقوم بمسئولياتها فى القطاع فوراً ، وأنه قد تم تعيين اللواء محمد حسن عبد اللطيف حاكماً إدارياً لقطاع غزة .

كما قامت مصر بالاحتجاج لدى السكرتير العام ، على خروج قوة طوارئ الأمم المتحدة عن مهمتها الأصلية - وهى إيقاف القتال ومتابعة انسحاب القوات المعتدية إلى ما وراء خطوط الهدنة - ومحاولتها أن تأخذ لنفسها صفة إدارية فى القطاع ، وقيامها بإطلاق النار على الأهالى المدنيين والاعتداء على حرياتهم .

الحد الزمنى والمكانى لمباشرة قوات طوارئ الأمم المتحدة مهمتها :

يؤخذ من قرارات الجمعية العمومية وتقارير المستر همر شولد أن دخول قوات الطوارئ وإقامتها أو عملها ، لا يمكن أن يتم دون موافقة الدولة التى ستعمل فى أراضيها (الفقرة التاسعة من تقرير همر شولد) . وتأسيساً على ذلك . . سجلت مصر وجوب استمرار موافقتها على بقاء هذه القوات فى أراضيها ؛ حتى يسمح لها بالبقاء ، فلها أن تطلب منها الانسحاب من الأراضى المصرية ، إذا وجدت أنه ليس ثمة مايدعو لبقائها ، غير أن همر شولد بعث لمصر بتفسير لها وأنه يعتبر الموافقة قائمة ما دامت القوات لم تفرغ من مهمتها . وبما ان مصر وافقت على قرارات الجمعية العمومية فى هذا الصدد . . فإن سحب موافقتها قبل انتهاء مهمة هذه القوات يتعارض وقرارات الأمم المتحدة ، ويقتضى الأمر حينئذ إجراء مفاوضات مع الأمم المتحدة فى هذا الشأن .

ونظراً لخطورة هذا التفسير الذى ينازع مصر حقها ؛ مما قد يجرها إلى مفاوضات قد تطول وتعقد الموقف . . . فقد سجلت مصر فى رسالة لهمر شولد قبيل وصول قوات الطوارىء ان دخولها أرض مصر ، إنما يستند إلى موافقتها ، دون المساس بسيادتها .

وقرر همر شولد فى تقريره - ثم أكد فى بيان له بعد ذلك - أن قوات الطوارىء ستبدأ مهمتها فى الأراضى القريبة من قناة السويس ، وتنتهى عند خطوط الهدنة بين مصر وإسرائيل . وهكذا تم تقسيم مهمة القوة - من حيث الحد الزمنى والمكانى - إلى قسمين . . القسم الأول : مراقبة انسحاب القوات الانجلوفرنسية من منطقة بورسعيد - وهى مهمة مؤقتة . . تنتهى بانسحاب هذه القوات الذى تم فعلا يوم ٢٢ ديسمبر ١٩٥٦ ، وصرح الجنرال بيرنز بأن قواته ستنتقل إلى سيناء . . والقسم الثانى : مراقبة انسحاب القوات الإسرائيلية إلى ماوراء خطوط الهدنة ؛ حيث تستقر القوات الدولية ، على أن تحدد المناطق التى ستقيم فيها هذه القوات ، بالاتفاق مع الأطراف المعنية .

وبعد انسحاب القوات الإسرائيلية ، برزت مسألة الحد الزمانى والمكانى لقوات طوارىء الأمم المتحدة ؛ إذ إنه بتمام الانسحاب تنتهى مهمتها ، وتثار مسألة مدة بقائها والنطاق الإقليمى الذى تعمل فيه . فبخصوص الحد الزمنى ، أوضح السكرتير العام فى تقريره المقدم إلى الجمعية العمومية بتاريخ ٢٦ فبراير ١٩٥٧ ، أنه بخصوص فترة بقاء القوات الدولية فى شرم الشيخ وتاريخ انسحابها منها . . فسوف يحيل الأمر إلى اللجنة الاستشارية لقوة الطوارىء ؛ لتقرير إحالته إلى الجمعية العمومية .

أما عن الحد المكانى لقوة الطوارىء الدولية . . فيمكن إجماله فى النقاط التالية :

١ - مازال مركز قيادة الجنرال بيرنز فى البلاح ، وقد أعلن أنه سوف ينقله إلى قطاع غزة قريبًا .

٢ - توجد القوات الفنلندية فى منطقة شرم الشيخ وخليج العقبة .

٣ - دخلت قوات الطوارىء قطاع غزة على الوجه التالى :

- القوات الدانمركية والنرويجية بمدينة غزة .
- القوات السويدية فى رفح .
- القوات الكولومبية فى خان يونس .
- القوات اليوغوسلافية المدرعة فى الجنوب خارج القطاع .

٤ - وبعد تولى الإدارة المدنية المصرية فى قطاع غزة ، بات من المنتظر أن تستقر قوات الطوارىء على جانبى خطوط الهدنة ، وبرزت مسألة موافقة إسرائيل على وجودها على الجانب الإسرائيلى من خطوط الهدنة .

اتفاقية الوضع القانونى لقوات الطوارئ

فى أوائل ديسمبر ١٩٥٦ ، تم الاتفاق على الوضع القانونى لقوات الطوارىء ، فى مباحثات دارت بين المستر ستافرو بولوس المستشار القانونى للسكرتير العام ، ووزارة الخارجية المصرية .

وصار توقيع هذه الاتفاقية بالأحرف الأولى بوزارة الخارجية المصرية يوم ٤ فبراير

١٩٥٧ ، كما تم تبادل الخطابات بشأنها بين السكرتير العام ووزير الخارجية المصرية بتاريخ ٨ فبراير ١٩٥٧ وهى ترتكز على اتفاقية امتيازات وحصانات الأمم المتحدة ، التى انضمت اليها مصر فى ١٧ سبتمبر سنة ١٩٤٨ . وأهم المسائل التى تناولتها :

١ - تعريف قوات طوارىء الأمم المتحدة ، والأفراد الذين ينتمون اليها ، والرقعة التى تعمل فيها .

٢ - احترام افراد القوة للقوانين واللوائح المصرية ، وامتناعهم عن مزاولة أى نشاط سياسى فى مصر ، أو أى عمل يتعارض مع الطبيعة الدولية لهذه القوة .

٣ - إعفاء أفراد القوة من الخضوع للوائح الجوازات والتأشيرات ، وقيود الدخول أو الخروج من الأراضى المصرية .

٤ - الولاية الجنائية : لا يخضع أفراد القوة للقضاء الإقليمى المصرى بالنظر للأفعال الجنائية التى تقع منهم فى مصر .

٥ - الولاية المدنية تكون على الوجه التالى :

أ - لا يخضع أفراد القوة للولاية القضائية المدنية للمحاكم المصرية ، بالنسبة للمسائل المتعلقة بأعمالهم الرسمية .

ب - الدعاوى المدنية التى يرفعها مصرى بالنسبة للأضرار التى تلحقه ، والتى يكون سببها عملاً أو امتناعًا عن عمل يأتيه أحد أفراد القوة ، وكذلك الدعاوى المدنية التى ترفعها الحكومة المصرية على أحد أفراد القوة ، يتم النظر فيها بواسطة لجان خاصة تشكل لهذا الغرض .

جـ - المنازعات التى تنشأ عن عقود العمل بالنسبة للأفراد المحليين ، يتم النظر فيها بالإجراءات الإدارية ، التى يضعها قائد قوات الطوارىء .

٦ - الشرطة العسكرية التابعة لقوات الطوارىء الدولية واختصاصاتها وسلطاتها .

٧ - قيام السلطات المصرية بتوفير أماكن الإعاشة والإقامة للقوة ، وتعتبر هذه الأماكن أراضٍ مصرية .

٨ - حق قوة الطوارىء فى رفع أعلام الأمم المتحدة ، وحق أفراد القوة فى ارتداء الأزياء الخاصة بها ، ووضع علامات مميزة على معداتها .

٩ - حمل أفراد القوة لأسلحتهم ، أثناء القيام بالمهام الموكولة إليهم .

١٠ - تمتع قوات الطوارىء بالامتيازات والحصانات المقررة لمختلف فروع الأمم المتحدة . (إعفاء أفراد القوة من الرسوم والضرائب واللوائح الجمركية ، وتمتع القوة بمختلف التسهيلات بالنسبة للمواصلات) .

١١ - تمتع قوات الطوارئ بحرية الحركة ، واستعمال الطرق البرية والمائية وسائر المنافع العامة .

١٢ - تقدم الحكومة المصرية للقوة العملات المصرية اللازمة ، نظير الدفع بمقابل (دولارات - فرنكات سويسرية) .

١٣ - تقوم الحكومة المصرية بتقديم مختلف التموينات .

١٤ - تيسير حصول القوة على اليد العاملة المحلية اللازمة لها .

١٥ - تعتبر هذه الاتفاقية سارية المفعول من يوم وصول أول عنصر من قوات الطوارئ ، وحتى تاريخ رحيل هذه القوات ، على أن يتم تحديد هذا التاريخ بالاتفاق بين الحكومة المصرية والسكرتير العام للأمم المتحدة .

وقد أثبتت الأيام سلامة الموقف الذى اتخذته حكومة مصر، وأوضحت أنه - فى أحلك الظروف - لابد للدول من أن تحافظ على هدوء أعصابها ، وتتحرك لمواجهة المواقف التى تواجهها فى إطار سيادتها واستقلالها ، وأن التفريط فى الحقوق السياسية والقانونية يسبب أضراراً لا يمكن تعويضها مستقبلاً . . وخير للدولة أن تتحمل مزيداً من الأضرار المادية ، على أن تتخلى عن مبادئها وسيادتها .

التعليق :

أدت الأزمة السياسية التى انتهت إلى العدوان الثلاثى على مصر ، فى خريف عام ١٩٥٦ أن تستقبل مصر فوق أراضيها - ولأول مرة - قوة سلام تابعة للأمم المتحدة عرفت

باسم قوة طوارىء الأمم المتحدة ؛ لتأمين وقف الأعمال العدائية ومراقبة انسحاب قوات العدوان الثلاثى ؛ وفقا للقرار رقم ٩٩٧الصادر فى ٢ نوفمبر ١٩٥٦ .

وجاء إنشاء تلك القوة مستندًا إلى قرار الاتحاد من أجل السلام ؛ حيث إن الآمر بإنشائها لم يصدر من مجلس الأمن ، بل من الجمعية العمومية للأمم المتحدة ؛ طبقا للفقرة التاسعة من تقرير السكرتير العام ، المؤرخ فى ٦ نوفمبر ١٩٥٦ .

وهى تعتبر قوة احتلال اتفاقى فى وقت السلم ، وفقا للقانون ، لها أربع خصائص مميزة ، هى : أن تكون قوة سلام ، وألا تكون ناقلة للسيادة ، وأن تعمل بالاتفاق مع الدول المضيفة ، وأن تكون ذات طبيعة مؤقتة [٥٦] .

وبمطابقة تلك الخصائص على قوة طوارىء الأمم المتحدة ، التى عملت فى مصر منذ شهر نوفمبر ١٩٥٦ ، حتى انسحابها فى منتصف شهر مايو ١٩٦٧ ، يتضح الاتى :

١ - أن قوة طوارىء الأمم المتحدة كانت قوة سلام غير محاربة .

٢ - أن السيادة المصرية كانت مكفولة ، فيما عدا بعض القيود التى تطلبتها ضمانة أمن افراد القوة ، ومنحها حق إقامة داخل مصر .

٣ - أن أساس تواجد القوة وممارسة وظائفها فى مصر يستمد شرعيته من اتفاقية قانونية بين السكرتير العام للأمم المتحدة والسلطات الشرعية المصرية[٥٧] .

٤ - أن القوة ذات طابع مؤقت .

٥ - أن القوة ترمز الى المجتمع الدولى ، وتوجد على أرض مصر لخدمة قضية السلام ، وليس لخدمة مصالح أية دولة اخرى .

٦ -أن القوة تهدف - فى نهاية الأمر - إلى المساعدة والإشراف على تنفيذ قرارات الجمعية العمومية ومجلس الأمن ، وليس فرض شىء معين على الدولة المضيفة عن طريق القسر .

٧ - أن أهم شروط عمل القوة هو الالتزام التام بالحياد بين الأطراف المتنازعة ، وعدم التأثير على المواقف القانونية أو السياسية أو العسكرية .

وإذا كان البعض قد اطلق عليها اسم البوليس الدولى . . فإنه يعتبر تسمية تفتقر إلى

الدقة القانونية ؛ لأنها تخلط بلا مبرر - بين الأجهزة الامنية التى تستخدمها الدولة داخليا ، وبين الجهاز الذى تنشئه الأمم المتحدة ليعمل فى النطاق الدولى ، والذى يختلف من كافة الوجوه عن وظائف الأجهزة الداخلية فى الدولة .

وقد كان من المتفق عليه عند انشاء قوة طوارىء الأمم المتحدة فى نوفمبر ١٩٥٦ ، أنها تعتبر من الفروع القانونية ، التى نصت المادة ٢٩ من ميثاق الأمم المتحدة على أحقية مجلس الأمن فى أن ينشىء من الفروع الثانوية ما يرى ضرورته لأداء وظيفة معينة .

ويترتب على هذا تكييف قانونى لقوة الطوارىء بأنها أحد الأجهزة الفرعية للأمم المتحدة ، تتمتع بسائر مزايا أجهزة الأمم المتحدة الرئيسية وحصاناتها . كما أن أفراد القوة - على الرغم من استمرار بقائهم فى الخدمة الوطنية للدول التى يتبعونها - فإنهم يعدون من الموظفين الدوليين ، الذين يخضعون مباشرة لقيادة الأمم المتحدة ، ممثلة فى سكرتيرها العام ، تحت سلطة مجلس الأمن[٥٨] .

وتتشكل قوات الطوارىء من عدد من الوحدات العسكرية ، التى تقدمها الدول التى يقع عليها اختيار السكرتير العام ، بعد التشاور مع مجلس الأمن والأطراف الأخرى المعنية . ومن المسلم به أن من حق الدولة التى تشترك بوحدة عسكرية ، أن تسحبها وقتما تشاء ، وهو حق مكفول لها بغاية الوضوح فى قرار الجمعية العمومية ، رقم ٣٢٧٦ / أ ، بتاريخ ٤ نوفمبر ١٩٥٦ ، كما تقررت الإشارة إليه فى الفقرة الأولى من تقرير السكرتير العام ، المؤرخ فى ٦ نوفمبر ١٩٥٦ .

ومن الطبيعى ألا يستخدم هذا الحق بهدف التعنت ، وعادة ما تراعى الدولة صاحبة الوحدة العسكرية المطلوب سحبها ، أن تعطى الأمم المتحدة ، فرصة زمنية كافية ؛ لإحلال وحدة بديلة محل التى يجرى سحبها حتى لا تختل مهمة قوة الطوارىء [٥٩] .

وبالنسبة للحقوق الأخرى لسائر الاطراف المباشرة فى النزاع القائم ، الأمر الذى استدعى توجيه قوة الطوارىء لحفظ الأمن والسلام فى مسرحه - فإن تلك الأطراف المباشرة تنقسم إلى قسمين متميزين ، هما : الدول المضيفة لقوات الطوارىء ، والدول غير المضيفة ، ولكنها تقع داخل حلقة الصراع .

وفى حالتنا هذه تعتبر مصر هى الدولة المضيفة ، التى نص تقرير السكرتير العام المقدم

للجمعية العمومية بتاريخ ٦ نوفمبر ١٩٥٦ ، فى البند التاسع منه : " أن قوة الطوارئ الدولية عندما تنشأ ، سوف تكون محدودة فى أعمالها بموافقة الأطراف المعنية ، فى ظل الشروط المتعارف عليها دولياً ، وأن الجمعية العمومية لا تستطيع أن تطلب تواجد هذه القوة أو ممارسة عملها فى أراضى دولة معينة بغير موافقة حكومة هذه الدولة ."

وقد وافقت الجمعية العمومية على هذا البند التاسع ، فى قرارها رقم ١٠٠١ بتاريخ ٧ نوفمبر ، ثم تبادلت الحكومة المصرية والسكرتير العام بعد ذلك اتفاق نوايا حسنة فى ٢٠ نوفمبر ١٩٥٦ ، أودع وثائق الأمم المتحدة ، وأكد فيه الجانبان على ضرورة موافقة الدول المضيفة على تواجد وعمل قوة الطوارئ على أراضيها .

ثم أعلنت الحكومة المصرية - بعدئذ - أنها عندما تمارس حقوق سيادتها ، فيما يتعلق بتواجد وعمل قوات الطوارئ . . فسوف تسترشد بالنوايا الحسنة . وقد تبعتها الأمم المتحدة ، ومن ناحيتها بنفس الإعلان ، مؤكدة أن نشاط الطوارئ سوف يسترشد أيضاً بالنوايا الحسنة .

وقد اتفقت آراء الفقهاء حتى قبل أن تثور مشكلة صيف ١٩٦٧ ، عندما طلبت حكومة مصر إنهاء مهمة قوات الطوارئ ، وسحبها من أراضى مصر ، على أن استمرار وجودها مرتهن بموافقة مصر ، وإن كان البعض قد انتقد ذلك الوضع ووصفه بالقصور .

فهذه القوة ليست وسيلة احتلال عسكرى ؛ ليحق لها البقاء حتى لو طلبت الحكومة المضيفة سحبها ، وهو ما أيدته محكمة العدل الدولية فى رأيها الاستشارى ، الصادر فى يوليو ١٩٦٢ ، بخصوص الطبيعة القانونية لقوات الطوارئ .

ثم تأكد ذلك بصورة قاطعة يوم ١٨ مايو ١٩٦٧ ، عندما طلبت مصر سحب القوات ، ونزل السكرتير العام للأمم المتحدة على طلبها ، رغم معارضة الولايات المتحدة وكندا وإسرائيل .

وقد برر السكرتير العام قراره بالأسانيد القانونية والاعتبارات العلمية ، التى جعلت استمرار القوة فى أماكنها ومباشرة مهامها ضربا من المستحيل ، بعد أن سحبت مصر موافقتها على بقائها[٦٠] .

وتلخصت تلك المبررات والأسانيد فى الآتى :

١ - أن الحكومة المصرية سبق أن أوضحت بكل جلاء أن وصول القوة إلى أراضيها والعمل فيها لا يمس سيادتها ، وان أى طلب منها بسحبها سوف يحترم[٦١] .

٢ - أنه إذا سحبت الدولة المضيفة موافقتها على بقاء القوة فى أراضيها ، وطلبت جلاءها ، فليس للسكرتير العام أن يتمسك ببقائها بغير الإخلال بسيادة الدولة المضيفة ، لأن تلك القوة إنما تضطلع بمهمة سلام واضحة ، فإذا أصرت على البقاء رغما عن الدولة المضيفة . . تحولت المهمة إلى عمل قهرى ، يتعارض مع الأساس الذى قامت عليه تلك القوة .

٣ - أن استمرار القوة ضد رغبة الحكومة المصرية ، سوف يحرمها من المساعدات والأيدى العاملة المحلية ، التى تعتمد عليها فى حياتها اليومية بصورة شبه كاملة ، فضلا عن أنها سوف تجد نفسها فى مواجهة يومية مع حكومة مصر وقواتها المسلحة وشعبها ، بل والشعوب العربية المجاورة .

٤ - أن تقدم قوات مصر المسلحة إلى خط الحدود الدولية ، وخطوط الهدنة جعل قيام قوات طوارىء الأمم المتحدة بمهامها فى حكم المستحيل . ولم يكن من سلطة تلك القوات أولا السكرتير العام للأمم المتحدة أن يمنع مصر من تحريك قواتها المسلحة ؛ حيثما شاءت لأن قوات الطوارىء - كما سبق القول - ليست قوات قهر بل قوات سلام .

٥ - أن مبادرة حكومات يوغوسلافيا والهند بسحب وحداتها العسكرية من قوات طوارىء الأمم المتحدة ، ساعد عمليًا على جعل استمرارها متعذرًا ومعرضًا للتفكك والتلاشى[٦٢] .

٦ - أن إسرائيل عندما عرض عليها السكرتير العام للأمم المتحدة نقل قوة طوارىء الأمم المتحدة الى أراضيها ، رفضت ذلك رفضا باتا ، فلا يحق لها أن تحتج بعدئذ على قرار السكرتير العام بسحب القوات من مصر ؛ حتى لا تطالب بإجبار دولة على فعل شىء ترفضه هى نفسها ، وتحت نفس الظروف والملابسات .

٧ - أن السكرتير العام كلف مستشاريه فى اللجنة الاستشارية لقوات طوارىء الأمم المتحدة ، ببحث الأمر قبل أن يصدر قراره الخاص بالموافقة على سحب القوة يوم ١٨ مايو ١٩٦٧ ، وقد أشارت عليه تلك اللجنة بحق مصر فيما تطالب به[٦٣] .

٨ - إنه عندما وافقت مصر على تواجد قوات طوارىء الأمم المتحدة على أراضيها رفضت إسرائيل ذلك ، ولم تسمح بإحلال القوة على أرضها مستعملة حقها القانونى فى ذلك ، فكيف تحرم مصر من حق ، سبق لها أن مارسته هى نفسها من قبل ؟

٩ - إذا كانت قوات طوارىء الأمم المتحدة قد نجحت لأكثر من عشر سنوات فى أداء مهامها ، بفضل تعاون الحكومة المصرية ، فكيف يستسيغ السكرتير العام رفض طلبها سحب هذه القوات ، أو الزعم بأنها لا تملك حق طلب سحبها ، رغم أن ذلك قد يعنى ضمنًا معاقبتها على ما أبدته من تعاون صادق طيلة تلك المدة[٦٤] .

وخلاصة القول إن قوات طوارىء الأمم المتحدة التى أنشئت فى نوفمبر ١٩٥٦ ، كانت ذات طابع رضائى بحت فى تواجدها داخل الأراضى المصرية ، وفى أداء مهامها فيها · كما أنها لم تكن تستطيع الاستمرار فى التواجد على أرض مصر ، أو مباشرة مهامها هناك بغير الموافقة التامة من جانب الحكومة المصرية ، بمعنى أنه كان يتعين عليها أن تنسحب ، بمجرد أن طلبت الحكومة المصرية ذلك من سكرتير عام الأمم المتحدة يوم ١٨ مايو ١٩٦٧ ·

ثم تبقى كلمة موجزة عن تقييم عمل تلك القوات ، على امتداد عشر سنوات ونيف فى إقرار السلام والاستقرار على خطوط الحدود والهدنة بين مصر وإسرائيل · والواقع أنها فى مرحلة متابعة انسحاب قوى العدوان من الأراضى المصرية فى منطقة القناة ، ثم شبه جزيرة سيناء وقطاع غزة . . قد بذلت جهودًا مضنية ، وكانت شديدة الالتزام بالحياد ، كما أنها تحملت خلالها بعض الخسائر المادية وفقد الأرواح من جراء ما عمدت إليه القوات الإسرائيلية المنسحبة من حرث الطرق المسفلتة ، وزرع الألغام المبعثرة هنا وهناك ، ووضع الشراك الخداعية فى عديد من الأمان والمبانى ، التى أودت بحياة بعض جنود قوات الطوارىء ، وجرحت البعض الآخر جراحاً بليغة ·

إلا أنه مع تطاول الزمن عليها ، بدأت قلة من جنودها فى التربح ، مستغلة مزايا الإعفاء من الرسوم والجمارك على وارداتها من الخارج فى نفس الوقت ، الذى كان استيراد البضائع من خارج مصر محظورا حظرًا تاماً على الشعب ؛ الأمر الذى أدى الى انتشار سوق

سوداء فى مدن قطاع غزة وشبه جزيرة سيناء وبعض مدن وقرى القناة ، صب فيضًا من التجارة فيها ، قرب نهاية مدة القوات ·

هذا من ناحية ، ومن ناحية أخرى .. فقد اتضح أثناء مراجعة بعض أسماء أفراد تلك القوات أن بهم نسبة ضئيلة من اليهود ، وقد بادرت هيئة الاتصال المصرية بقوات طوارىء الأمم المتحدة إلى لفت نظر قيادة القوات ، إلى مجافاة هذا الوضع لمقتضيات الحياد المطلوب ؛ إذ لا يصح أن يقف أحد جنودها على خط الحدود أو الهدنة ؛ ليفصل بين القوات الإسرائيلية والقوات المصرية ، بينما هو يهودى الأمر الذى يضعه دون داع موضع الشك والريبة ·

وقد قامت قيادة قوات الطوارىء على الفور باستبعاد هؤلاء الأفراد اليهود من الخدمة على خطوط الهدنة والحدود الدولية توطئة لترحيلهم المبكر لبلادهم ، كما طلبت من حكومات الدول المشتركة فى قوات الطوارىء ألا ترسل أفرادًا من اليهود ضمن قواتها ·

وفيما يتعلق بالمتعاطفين مع الحركة الصهيونية من أفراد قوات الطوارىء .. فلم يحدث خلال السنوات العشر ، سوى عدد قليل من الأفعال ، التى ضبط فيها قليل من الأفراد من هذه الطائفه ، كان أهمها ما حدث من مقدم كندى كان يشغل منصب رئيس مخابرات قيادة قوات الطوارىء ، وحدثت منه عدة تجاوزات فى مراقبة وتصوير الأماكن العسكرية المصرية ، وقد انتهى أمره بعد لفت نظره عدة مرات إلى اعتباره شخصًا غير مرغوب فيه ، ، فقامت حكومته بسحبه على الفور ·

وكذلك قضية قيام رقيب أول كندى بإحضار ثلاث مجندات إسرائيليات داخل قطاع غزة ، ثم إبقائهن فى منزله عدة أيام تخللها زيارات تفقدية لأماكن كثيرة بقطاع غزة وشبه جزيرة سيناء · وقد تم القبض عليهن وصدرت بشأنهن أحكام بالسجن ، كما صدر بشأن هذا الرقيب أول حكم مجلس عسكرى كندى بالطرد من الخدمة العسكرية ، مع حرمانه من مرتب التقاعد ·

والواقع إن الأجهزة الإسرائيلية نشطت بالإغراءات المادية والجنسية والترفيهية ؛ للاستفادة من كل الفرص المواتية فى هذا المجال ، على نحوما تحدث عنه الجنرال السويدى

كارل كارلسون فان هورن فى كتابه القيِّم " الخد مة العسكرية من أجل السلام(*) " ، والذى ساق فيه بعض ذكرياته إبَّان قيادته قوات طـوارىء الأمم المتحدة ؛ خاصة الفصل الذى أسماه " أحاديث الوسادة " ، ولخص فيـه محاولات تلك الأجهزة الإسرائيلية فـى استمالة وشراء ضمائر بعض جنوده ، والتى لم يسلم هو نفسه منها ·

وإذا كانت هـذه الحوادث القليلـة تكشف عن بـعض الانحرافات والتـجاوزات . . فإن الغالبية العظمى من أفراد قوات طـوارىء الأمم المتحدة أدت واجباتها بشرف وإخلاص وحياد تام ، ظهرت نتائـجه فيما نعمت به المنـطقة من هدوء واستقرار ، على امـتداد نيف و عشر سنوات ·

توثيق الفصل الثامن عشر

(١) Canada and the Suez Canal Crisis – Department of External Affairs, Ottawa.

(٢) Ibid.

(٣) Ibid.

(٤) Robertson, Terence : Crisis, pp. 35–37.

(٥) وثائق الخارجية المصرية – غير منشورة – برقية نيويورك رقم ٥٣٢١/٥٣٣٢ ، بتاريخ ٣/١١/١٩٥٦ .

(٦) وثائق الخارجية المصرية – غير منشورة – برقية نيويورك الرمزية رقم ٥٣٣٩/ ٥٣٤٠ ، بتاريخ ٣/١١/١٩٥٦ .

(٧) United Nations, Resolutions Adopted by the General Assembly During Its Emergency Special Session From 1 To 10 November 1956, No. 1 A/3354.

(٨) وثائق الخارجية المصرية – غير منشورة – برقية نيويورك الرمزية ، رقم ٥٣٦٨ ، بتاريخ ٤/١١/١٩٥٦ .

(٩) المصدر نفسه .

(١٠) وثائق الخارجية المصرية ، برقية نيويورك المفتوحة ، بتاريخ ٤/١١/١٩٥٦ .

(١١) وثائق الخارجية المصرية – غير منشورة – برقية نيويورك الرمزية رقم ٥٣٦٢/٥٣٦٣ ، بتاريخ ٤/١١/١٩٥٦ .

(١٢) وثائق الخارجية المصرية ، إدارة الأبحاث ، سرى جداً ، نشرة خاصة عن العدوان الثلاثى على مصر ، ص ١٤ ، انظر كذلك : تقرير همرشولد إلى الجمعية العامة ، يوم ٦ نوفمبر ١٩٥٦ .

(١٣) تم الاتفاق على أن تشكل اللجنة الاستشارية من كندا والبرازيل وكولمبيا والنرويج والهند وباكستان . وكان لهذه اللجنة دور مهم فى الأيام والسنوات التالية للعدوان

الثلاثى ، وفى مايو عام ١٩٦٧ . وعندما طلبت مصر سحب قوات الطوارئ الدولية ووافق السكرتير العام ، اجتمعت اللجنة ، ولم يكن رأى أغلبية أعضائها معارضاً للسكرتير العام يوثانت .

(١٤) وثائق الخارجية المصرية - غير منشورة - برقية وزارة الخارجية المصرية الرمزية ، رقم ١٧٠١ بتاريخ ١٩٥٦/١١/٩ إلى السفير عمر لطفى ، المندوب المصرى الدائم فى نيويورك ، مقابلة محمود فوزى للجنرال بيرنز يوم ١٩٥٦/١١/٨ .

(١٥) وثائق الخارجية المصرية - غير منشورة - برقية نيويورك المفتوحة ، بتاريخ ١٩٥٦/١١/٧ ، وهذه البرقية تتناول شرح همرشولد للمنطقة التى ستعمل فيها القوات الدولية .

(١٦) وثائق الخارجية المصرية - غير منشورة - برقية الوزارة الرمزية ، رقم ١٧٠١ ، بتاريخ ١٩٥٦/١١/٩ ، مقابلة محمود فوزى للجنرال بيرنز .

(١٧) المصدر السابق نفسه.

(١٨) وثائق الخارجية المصرية - غير منشورة - برقية رمزية من السفير عمر لطفى ، برقم ٥٤٨٠ ، بتاريخ ١٩٥٦/١١/٩ إلى وزير الخارجية محمود فوزى .

(١٩) المصدر نفسه .

(٢٠) وثائق الخارجية المصرية - غير منشورة - رسالة من المستر داج همرشولد إلى الدكتور محمود فوزى ، يوم ٩ نوفمبر ١٩٥٦ ، عاجلة .

(٢١) وثائق الخارجية المصرية - غير منشورة - محضر اجتماع الدكتور محمود فوزى بالجنرال بيرنز يوم ٩ نوفمبر ١٩٥٦ ... وقد سجل محضر هذا الاجتماع الوكيل المساعد للشئون السياسية السفير ، مصطفى يوسف .

(٢٢) وثائق الخارجية المصرية ، مقابلة محمود فوزى للجنرال بيرنز يوم ٩ نوفمبر ١٩٥٦ ، المصدر نفسه .

(٢٣) وثائق الخارجية المصرية ، مقابلة محمود فوزى للجنرال بيرنز يوم ٩ نوفمبر ١٩٥٦ ، المصدر نفسه.

(٢٤) المصدر نفسه .

(٢٥) المصدر نفسه .

(٢٦) المصدر نفسه .

(٢٧) وثائق الخارجية المصرية - غير منشورة - محضر اجتماع الدكتور محمود فوزى بالسفير الكندى يوم ١٠/١١/١٩٥٦ .

(٢٨) وثائق الخارجية المصرية - غير منشورة - برقية نيويورك الرمزية، رقم ٥٥٦١/ ٥٥٦٤، بتاريخ ١٠/١١/١٩٥٦ :

(٢٩) وثائق الخارجية المصرية - غير منشورة - برقية نيويورك الرمزية، رقم ٥٥٦٦/٥٥٦٨، بتاريخ ١٠/١١/١٩٥٦ .

(٣٠) وثائق الخارجية المصرية - غير منشورة - برقية نيويورك الرمزية ، رقم ٥٤ ، بتاريخ ١٠/١١/١٩٥٦ .

(٣١) وثائق الخارجية المصرية - غير منشورة - رسالة من السفير عمر لطفى إلى الدكتور محمود فوزى ، بتاريخ ١٠/١١/١٩٥٦ .

(٣٢) وثائق الخارجية المصرية - غير منشورة - برقية نيويورك الرمزية، رقم ٥٥١٠/٥٥١١، بتاريخ ١٠/١١/١٩٥٦ .

(٣٣) وثائق الخارجية المصرية ، مقابلة السفير صلاح جوهر للجنرال بيرنز ، يوم ١٠/١١/١٩٥٦ .

(٣٤) وثائق الخارجية المصرية - رسالة أرسلها همرشولد إلى الجنرال بيرنز ، يوم ١٠/١١/١٩٥٦؛ رداً على بعض النقاط ، التى أثارتها الحكومة المصرية .

(٣٥) وثائق الخارجية المصرية - غير منشورة - برقية من الخارجية المصرية إلى سفير مصر فى بيروت بتاريخ ، ١١/١١/١٩٥٦ ؛ لتبليغها للملوك والرؤساء العرب سعود ، حسين ، فيصل ، القوتلى ، شمعون ، ورئيس مجلس السيادة السودانى .

(٣٦) وثائق الخارجية المصرية - غير منشورة - برقية رمزية مرسلة من الوزارة إلى السفير عمر لطفى ، برقم ١١١٥ ، بتاريخ ١٩٥٦/١١/١١ .

(٣٧) وثائق الخارجية المصرية ، برقية الوزارة الرمزية رقم ١١١٦ ، بتاريخ ١٩٥٦/١١/١١، إلى السفير عمر لطفى .

(٣٨) وثائق الخارجية المصرية ، برقية نيويورك الرمزية رقم ١١٢٧ ، بتاريخ ١٩٥٦/١١/١٢ .

(٣٩) وثائق الخارجية المصرية ، رسالة من الدكتور محمود فوزى إلى داج همرشولد ، بتاريخ ١٩٥٦/١١/١٢ .

(٤٠) وثائق الخارجية المصرية ، رسالة من داج همرشولد إلى الدكتور محمود فوزى ، بتاريخ ١٩٥٦/١١/١٣ .

(٤١) وثائق الخارجية المصرية ، رسالة من همرشولد إلى الدكتور محمود فوزى ، بتاريخ ١٩٥٦/١١/١٣ .

(٤٢) المصدر السابق نفسه .

(٤٣) وثائق الخارجية المصرية ، برقية نيويورك الرمزية ، رقم ١٢٣٠ ، بتاريخ ١٩٥٦/١١/١٤ .

(٤٤) Mahmoud Fawzi : The Suez War 1956, p. 151.

(٤٥) Ibid, p. 151.

(٤٦) Ibid, pp. 151–152.

(٤٧) وثائق الخارجية المصرية ، رسالة من الدكتور محمود فوزى إلى داج همرشولد ، بتاريخ ١٩٥٦/١١/١٤ ، برقية الوزارة رقم ١١١٦ ، بتاريخ ١٩٥٦/١١/١٤ .

(٤٨) برقية نيويورك الرمزية رقم ١٨ ، بتاريخ ١٩٥٦/١١/١٤ .

(٤٩) برقية نيويورك الرمزية رقم ١١١٧ ، بتاريخ ١٩٥٦/١١/١٥ .

(٥٠) وزارة الخارجية ، إدارة الأبحاث ، نشرة عن العدوان الثلاثى ، الجزء الثانى ، ص ١٢ .

(٥١) وزارة الخارجية ، إدارة الأبحاث ، نشرة عن العدوان الثلاثى ، الجزء الثانى ، ص ١٣ ، انظر كذلك تقرير السكرتير العام .

(٥٢) تقرير السكرتير العام للأمم المتحدة ، بتاريخ ٢٤/ ١/ ١٩٥٧ .

(٥٣) تقرير السكرتير العام للأمم المتحدة ، بتاريخ ٢٢/ ٢/ ١٩٥٧ .

(٥٤) كلمة مندوب الولايات المتحدة الأمريكية ، أمام الجمعية العامة فى جلستها ، يوم ٢/ ٢/ ١٩٥٧ .

(٥٥) وثائق الخارجية المصرية ، خطاب الدكتور محمود فوزى ، أمام الجمعية العامة ، بتاريخ ٢/ ٢/ ١٩٥٧ .

(٥٦) وثائق الخارجية المصرية ، تقرير السكرتير العام إلى الجمعية العامة بتاريخ ٨/ ٣/ ١٩٥٧ .

(٥٧) Robin, Des Occupations Militaires Dehors Des Occupations de Gverre, Paris, Sirey, 1913.

(٥٨) إقرار رقم ١١٢١ (١١) بتاريخ ٢٤ نوفمبر ١٩٥٦ ، وتقرير السكرتير العام بتاريخ ٨ فبراير ١٩٥٧ رقم ٣٥٢٦/أ ، الذى اعتمدته الجمعية العمومية للأمم المتحدة فى ٢٢ فبراير ١٩٥٧ ، بقرارها رقم ١١٢٦/ ١١ .

(٥٩) نشرة القواعد المنظمة لقوات طوارئ الأمم المتحدة ، الصادرة من السكرتير العام للأمم المتحدة ، بتاريخ ٢٠ فبراير ١٩٥٧ ، الفقرة رقم ٦ . وانظر أيضًا :
Elauterpacht, The United Nations – Emergency Force, Basic Documents, New York, 1960, p. 37.

(٦٠) Recner, Gabiwiell, United Nations Emergency Force, New York, 1963, pp. 504–506.

(٦١) تقارير السكرتير العام للأمم المتحدة ، أرقام ٦٧٣٠/أ ، ٧٨٩٦/س ، ٧٩٠٦/س ، ٦٦٧٢/أ بتاريخ ١٨ مايو ١٩٦٧ ، وما بعده .

(٦٢) خطاب الدكتور محمود فوزى أمام الجمعية العمومية فى ١٩٥٦/١١/٢٧ ، الذى تمسك فيه بما سبق أن أقرته الجمعية العمومية ، من أنه من غير الممكن أن تتواجد القوة فى أراضى دولة معينة ، بغير موافقة تلك الدولة .

(٦٣) يرجع ذلك إلى حق الدول المساهمة فى سحب قواتها وقتما تشاء .

(٦٤) وذلك استناداً إلى الحق المخول له فى الفقرة ٩ ، من قرار الجمعية العمومية رقم ١٠٠١ سالف الذكر ، وانظر أيضًا عطية جمال الدين .

Hes Force Armees Des U.N. en Caree et an M.O., Geneve, 1963, p. 272.

(*) Van Horn, Carl Carlson, Soldiering For Peace.

حيث يقول فى ص ١٣٦ : « وقمنا بتحريات متشعبة ، ولكن انفعالات اللسان وأحاديث الفراش والتحول لتأييد إسرائيل ، كانت كلها أمورًا تافهة بالنسبة لعمليات الفساد والرشاوى المنظمة ، وسرعان ما عرفنا كثيرًا عن طبيعة قوائم المرتبات الإسرائيلية ومحتوياتها ، والدخول العالمية للغاية من أشكال التوظيف عند الإسرائيليين ، وقررنا أن نعرف مزيدًا عن الفتيات الإسرائيليات الجميلات ، اللاتى يتولين الترفيه عن رجال الأمم المتحدة .

الفصـــل التاسع عشر

الانسحـــاب

تمهيد - موقف المملكة المتحدة وفرنسا من الانسحاب - غليان فى باريس ولندن - انسحاب إسرائيل - موقف إسرائيل من الانسحاب - موقفها من قطاع غزة - موقفها من خليج العقبة ومنطقة شرم الشيخ - المرحلة الأخيرة للانسحاب : موقف إسرائيل . بالنسبة لخليج العقبة . بالنسبة لقطاع غزة . موقف الولايات المتحدة الأمريكية : قطاع غزة . منطقة شرم الشيخ وخليج العقبة - موقف مصر .

تمهيد :

تلكأ المعتدون عن عمد فى تنفيذ قرارات الجمعية العمومية أيام ٢ ، ٤ ، ٧ نوفمبر القاضية بانسحابهم من مصر فطلبت الجمعية العمومية من السكرتير العام بقرارها الصادر فى ٧ نوفمبر - الذى تقدمت بمشروعه الكتلة الأفروأسيوية - أن يقدم تقريراً عن مدى استجابة الدول الثلاث لقراراتها الخاصة بالانسحاب .

وقدم السكرتير العام تقريره فى ٢٧ نوفمبر ١٩٥٦ متضمناً ردود الدول الثلاث ، وكان واضحاً أنها تبغى التلكؤ والتسويف ؛ مما أثار الرأى العام العالمى ، وظهر ذلك فى قرار الجمعية العمومية بتاريخ ٢٤ نوفمبر ، عندما وافقت ٦٣ دولة على مشروع القرار المقدم من الكتلة الأفروأسيوية بمطالبة القوات المعتدية بالانسحاب دون إبطاء .

وكان الدكتور محمود فوزى قد سافر يوم ٢٠ نوفمبر ١٩٥٦ إلى نيويورك ؛ لحضور دورة الجمعية العمومية ، ولمواصلة اتصالاته مع السكرتير العام ، وتوجيه الأمور فى الطريق الصحيح . وكانت مهمته الأولى دفع عجلة انسحاب قوات العدوان ، وقد تركزت اتصالاته

مع السكرتير العام حول هذه القضية التى صدرت بشأنها عدة قرارات متتالية للجمعية العمومية ، تقضى كلها بالانسحاب ·

وقد قبلت مصر قرار إنشاء قوات الطوارئ ، وقبلت دخولها وتواجدها ، كما اتفقت على جنسياتها مع السكرتير العام ، وفوق كل هذا فمصر دولة معتدى عليها ويقف بجانبها أعضاء الأمم المتحدة ، فهى ليست فى مركز سياسى ضعيف ، ومع ذلك فإنه يجب أن تتم الموازنة بدقة متناهية بين المركز السياسى القوى الذى تتمتع به مصر ، والمركز العسكرى الدقيق الذى تواجهه ، وضرورة المحافظة على هذا الخيط الرفيع الذى يحفظ للقوة السياسية فعاليتها ، بينما يحمى قوتها العسكرية من التهور والاندفاع مرة أخرى ·

موقف المملكة المتحدة وفرنسا من الانسحاب :

فى يوم ٢٠ نوفمبر ١٩٥٦ ، بدأ عميد الدبلوماسية المصرى الدكتور محمود فوزى اتصالاته بهمر شولد ، وكان الرئيس عبد الناصر قد أرسل إليه ، يطلب سرعة مقابلة همر شولد وتوجيه نظره إلى المذابح ، التى ترتكبها إسرائيل فى رفح والعريش وغزة ؛ لاتخاذ نفس الإجراء الذى تم بالنسبة لبورسعيد ، وهو إرسال قوات طوارئ الأمم المتحدة إلى تلك المناطق فوراً [1] .

وفى يوم ٢١ نوفمبر ، ردَّ الدكتور محمود فوزى على الرئيس عبد الناصر ، بأنه قابل همر شولد الذى أخطره بأنه يواصل - بمنتهى الحزم والسرعة - جهوده للإسراع بانسحاب قوات العدوان · كما ذكر همر شولد أنه سلم عدداً من الأسئلة إلى سلوين لويد وكريستيان بينو وجولدا مائير ، وطلب الرد عليها فى وقت لا يتأخر عن يوم الأربعاء الموافق ٢١ نوفمبر ١٩٥٦ ؛ حتى يستطيع أن يتقدم إلى الجمعية العمومية بتقريره فى هذا الشأن تنفيذاً لقرارها الخاص بالإنسحاب ، وحدد همرشولد موعد تقديم تقريره يوم الخميس ٢٢ أو الجمعة ٢٣ نوفمبر على أبعد تقدير · وكانت تلك الأسئلة كالآتى :

١ - هل بدأ الانسحاب ؟ وإذا كان قد بدأ ، فإلى أى مدى ؟

٢ - ألا يمكن ذكر أى شئ خاص بخطط الانسحاب ؟

٣ - ما الأسباب التى تقدمونها إزاء الحقيقة بأنه حتى الآن لم يتم أى تقدم فى شأن الانسحاب ؟

٤ - ما وجهة نظركم بالنسبة لتنفيذ وقف إطلاق النار ؟

والواقع أن إسرائيل كانت تحيك خطوط مؤامرة جديدة ؛ إذ لم تكن تقبل أن ينتهى الموقف عى هذه الصورة ، فلا يكون أمامها سوى الانسحاب فى أعقاب انسحاب القوات الأنجلوفرنسية ، بعد أن تضمن رد حكومة فرنسا فى ٢١ نوفمبر ١٩٥٦ استعدادها للاستمرار فى الانسحاب ، إذا ما صارت قوات طوارئ الأمم المتحدة فى مركز يسمح لها بتأدية المهام التى وكلت إليها ؛ طبقاً لقرارات الجمعية العمومية فى ٢و٧ نوفمبر ، وعلى الأخص قدرتها على ملاحظة تنفيذ السلطات المصرية لقرار وقف إطلاق النار ، وعلى حفظ الهدوء ، وضمان حماية الأشخاص أياً كانت جنسياتهم ، خلال وبعد عملية انسحاب القوات الأنجلوفرنسية ، كما تضمن الرد أنه قد تم سحب ثلث القوات الفرنسية التى اشتركت فى العمليات الحربية .

ولم يخرج رد المملكة المتحدة عن الرد الفرنسى ، وقد أشار إلى التسهيلات التى تقدمها القوات الأنجلوفرنسية لقوات الطوارئ ، وإلى ما سبق أن طلبته كشروط لإيقاف أعمالها العسكرية (وقف إطلاق النار - إنشاء قوة دولية قادرة على بلوغ الأهداف الواردة فى قرار الجمعية العمومية المؤرخ فى ٢ نوفمبر سنة ١٩٥٦) ، ثم ذكرت أن القوات الأنجلوفرنسية سوف تنسحب ، عندما تتأكد من أن قوات الطوارئ أصبحت فى مركز يسمح لها بالقيام على وجه فعال بالمهام الموكولة إليها . وأضافت أن قوات الطوارئ ما زالت فى مرحلة التكوين ، وليست فى مركز يمكنها من القيام بالمهام المنوطة بها ، على الوجه الأكمل .

وكان الدكتور محمود فوزى قد أرسل إلى الرئيس عبد الناصر يوم ٢١ نوفمبر ، يخطره بأن رالف بانش مساعد السكرتير العام للأمم المتحدة قد زاره فى مقر إقامته فى نيويورك ، وأخبره بأنه فهم من روفائيل جدعون عضو الوفد الإسرائيلى بالجمعية العامة للأمم المتحدة ، ومدير إدارة الهيئات الدولية فى وزارة خارجية إسرائيل أن المناورة الإسرائيلية مبنية على الأمل بأن تمانع المملكة المتحدة وفرنسا فى الانسحاب من مصر فتمانع إسرائيل بالتالى تحت إدعاء أن قوة طوارئ الأمم المتحدة ليست كافية ، فينهار الموقف إلى حد يتبعه حضور متطوعين من الاتحاد السوفيتى ، وانقلاب فى سياسة الولايات المتحدة فتصبح ضد مصر ، وتتعاون مع دول العدوان الثلاثى [٢] .

على أن الخطة الإسرائيلية لم يقدر لها النجاح لعدة عوامل ، من أهمها أن الولايات

المتحدة كانت على علم بها ، ولم تخف قلقها تجاه هذا المخطط ، بالإضافة إلى أن هذه المعلومات وصلت إلى القاهرة . ولذلك استمر السكرتير العام فى حملته التى بدأها بالأسئلة التى وجهها إلى دول العدوان الثلاثى .

وفى ٢٣ نوفمبر ، قدم المستر همر شولد تقريره إلى الجمعية العمومية عن مدى الامتثال لقرار الانسحاب ، وضمنه الأسئلة التى وجهها إلى المملكة المتحدة وفرنسا وإسرائيل ، وردود هذه الدول عليها . وكان مجرد إذاعة هذه الأسئلة والإجابات التى لم تتضمن تحديد موعد الانسحاب كافياً ، لإثارة غضب الجمعية العمومية على المعتدين [٣] .

كما ظهر من الاتصالات التى قام بها السكرتير العام مع لويد وبينو ، وإتصالات أخرى قام بها كابوت لودج ، أن الدولتين ترفضان إعلان موعد الانسحاب ما لم تعلن الحكومة المصرية موافقتها على تطهير القناة ، والواقع أن عملية تطهير القناة كانت الشغل الشاغل لإيدن منذ بدء العدوان على مصر [٤] .

وقبل أن يعلن إيدن قبول وقف إطلاق النار ، حاول أن يحصل على موافقة الأمم المتحدة بأن تتولى السفن البريطانية عملية تطهير القناة . غير أن الولايات المتحدة رفضت ذلك ، كما رفضه السكرتير العام .

وقبل الجميع منذ البداية وجهة نظر مصر فى أن التطهير لا يمكن البدء فيه ، قبل اتمام الانسحاب ، وألا تقوم به شركات بريطانية أو فرنسية .وقد أخطر السكرتير العام حكومتى المملكة المتحدة وفرنسا بذلك ،وقد حاولت بريطانيا أن تقنع السكرتير العام بأن الفنيين وسفنهم سيعملون تحت اسم ورايا الأمم المتحدة إلا أن همر شولد أكد رفضه . وكان همرشولد من الواقعية وبعد النظر ؛ بحيث لم يقف ساكتًا أمام عملية التطهير ، بالنظر إلى اهميتها الدولية ، وإلى أن الإعداد لها يتطلب دراسات فنية عالية ومفاوضات مع الحكومة المصرية [٥] .

ولقد كان الموقف المصرى يحوز رضاء الولايات المتحدة ، وصرح كابوت لودج فى لقاءاته مع الدكتور محمود فوزى بضرورة أن يتم انسحاب القوات الأنجلوفرنسية أولاً ، ليتلوه انسحاب قوات الأمم المتحدة من بورسعيد ومنطقة القناة ليبدأ تطهير القناة ، ثم بحث مسألة القناة [٦] .

وعقب تقديم السكرتير العام تقريره الخاص يوم ٢٣ نوفمبر ، اجتمعت الوفود العربية مع الوفود الأفروأسيوية ؛ حيث إتفقت على التقدم بمشروع قرار بشأن الانسحاب . وعندما اجتمعت الجمعية العمومية فى ٢٤ نوفمبر تقدمت جبهة الدول الأفروأسيوية بمشروع قرار تضمن إبداء الأسف لعدم امتثال المملكة المتحدة وفرنسا وإسرائيل لقرارات الجمعية العمومية الخاصة بالانسحاب ، رغم مرور وقت كافٍ على صدورها .

وكان نص المشروع الأصلى يشير "إلى القلق الشديد" وإلى عدم الانسحاب ، رغم مضى وقت طويل على صدور القرارات ، ولكن المجموعة الأفروأسيوية عدلته إلى ملاحظة الأسف " و" مرور وقت كاف " ، حتى تضمن عدم معارضة دول غربية ولاتينية ، لم تكن ترغب فى زيادة إحراج بريطانيا وفرنسا [٧] .

وحاولت بلجيكا تعديل المشروع بنص آخر ، يشير إلى أن الجمعية العمومية ترى شروع الدول الثلاث فى تطبيق قرارى ٢ ، ٧ نوفمبر بنفس الروح التى أرادتها الجمعية العمومية ، إلا أن الجمعية العمومية ، رفضت هذا التعديل ووافقت على الأول بأغلبية ٦١ صوتا ضد ٥ أصوات وامتناع ١٦ عن التصويت [٨] .

واستمر الضغط من جانب الولايات المتحدة على المملكة المتحدة ؛ لتعلن موعد انسحابها ، وتوازى ذلك مع ضغط مماثل من جانب السكرتير العام على دول العدوان ، الذى كان يشعر من واقع اتصالاته مع مندوبى هذه الدول أن الجمعية العمومية تقف وراءه بقراراتها وتؤيد وجهة نظره . كما أن الولايات المتحدة - من جهة أخرى - تبارك جهوده ، وتعمل على تدعيمها وتنسيق مواقفها معه ، وإخطاره بالخطوات التى تتخذها ، وقد أضاف كل ذلك مزيداً من الفاعلية لدور السكرتير العام فى تلك المرحلة وغيرها [٩] .

كما لعبت دبلوماسية الدكتور محمود فوزى دورًا مهمًا فى تلك الفترة فى مواصلة الضغط على المعتدين ، من جانب كافة القوى والسكرتير العام ، ونجح فى أن يجعل القوى العالمية المختلفة تبدو وكأن بينها تنسيقًا واتفاقًا فى مواجهة العدوان ، وبأنه يوجه تلك القوى فى طريق واحد برغم ما بينها من تباين واختلاف . ولقد كان ضمن عناصر النجاح الذى حققه وزير الخارجية المصرى ، مكانته العالمية فى المنظمة الدولية والثقة فى كلمته وحكمته ، وصلته الوثيقة بالوفود ، ثم هذه العلاقة الخاصة ، والوثيقة التى كانت تربطه بصديقه داج همر شولد .

وتبين للدكتور محمود فوزى ، منذ أغلـقت القناة وتوقف إطلاق النار أن هناك " ورقة ثمينة بيد مصر ، ينبغى ألا تفرط فيها " وتتمثل فى لهفة المملكة المتحدة وفرنسا وسائر دول غرب أوربا بوجه عام على المسارعة فى فتح القنـاة للملاحة مرة ثانية ، وقد ظهر ذلك بجلاء من خلال اتصالات همـر شولد بسلوين لويد ، وإلحاحـه على بدء عملية التطـهير قبل تمام الانسحاب ، ثم محـاولاته المتكررة لاستخدام سفن التطـهير البريطانية للإسراع لـتنفيذ هذه العملية ، رغم سابق رفض السكرتيـر العـام والولايـات المتحـدة ، تضامنًا مـع مصـر فى رفض هذا الطلب [١٠] .

وكانت مصر قد سهلت عـلى همر شولد مهمة الضغط على حكومـتى المملكة المتحدة وفرنسا ، عـندما أعربت عن رغـبتها الأكيدة فـى المسارعة بتطـهير القناة ، وان كـانت قد وضعت لبدء ذلك شرطاً معقولاً هو تمام انسحاب الـقوات المعتدية ، ثم إنها لم تغلق الباب نظرياً فى موضـوع التطهير ، فدعمت الشـعور بأنهاجادة فى رغبتهـا ، فى عودة الملاحة فى القناة إلى حالتها الطبيعية فى أقـرب وقت ، واستناداً إلى هذا الموقف ، أبلغ همر شولد كلاً من حكومة المملكة المتـحدة وفرنسا أنه ما لم تعلنا عن موعد انسحابهمـا ، فإن عملية تطهير القناة ستبقى معطلة ، ولن يمكن مجرد مناقشتها [١١] .

وكان المستر همر شـولد يعمل - فى نفس الوقت - لإتمام تطهيـر القناة ؛ إذ جند عدداً كبيراً من المستشارين الفنيين لدراسة عمليـة التطهير والإعداد لها . كما قامت سكرتارية الأمم المتحدة بإعداد دراسات فى هذا الشأن ، واختار المستر همر شولد - بالفعل - الشخص الذى سيتولى هذه العملية ، وهو الجنرال هويلر أحـد مستشارى البنك الدولى الفنيين ، الذى كان يشغل سابقـاً منصب مدير سـلاح المهندسين فـى جيش الولايسات المتحـدة ، ولـــه خبـرة واسعـة فـى هـذا النوع من الأعمال [١٢] .

غليـان فى باريس ولنـدن :

حدث فى لنـدن وباريس فيما بين ١٥و١٨ نوفمبر غليان شديـد ،وأبرقت حكومة إيدن إلى الجنرال ستوكـويل بقبرص أن يستعد لتلقـى تعليماتها خلال فترة قصـيرة لا تتجاوز يوم ٢٤ نوفمبر بـأن تستأنف الهجوم على مـصر . وعقب ذلك ببضعة أيـام عاد الجنرال جازان رئيس هيئـة أركان حرب الجنرال بارجو إلى باريس ، حـيث تلقى تعليمات مـشابهة . وقد

أرسلت هذه الأوامر إلى بورسعيد وبورفؤاد حيث تلقاها الفرنسيون بسرور بالغ ، وأعدت الترتيبات لاستئناف العدوان على مصر بحماس شديد [١٣] .

كانت الخطة التى رسمت تقضى بأن تبدأ الهجوم خمسون دبابة بريطانية ، تساندها كتيبة وخمسون دبابة فرنسية وأربع كتائب من جنود المظلات على ألا تبدأ الزحف ، إلا بعد أن تصل للبريطانيين الفرقة العاشرة المدرعة الموجودة فى ليبيا . فبوصولها تصبح لدى القوات المهاجمة الحجم اللازم لمتابعة التقدم نحو القاهرة ، رغم أن الخطة لم تتضمن ترتيبات صريحة للهجوم على القاهرة [١٤] .

وكان قد أعد قبلاً كل شىء للهجوم على القاهرة بعد احتلال الفرنسيين لبور فؤاد والقنطرة والإسماعيلية ، واحتلال البريطانيين لبورسعيد و« أبو صوير » وفايد والسويس . ولكن البعض فى لندن من الحزب المعارض ، وجد أن المسألة قد تجاوزت الحدود ، وكان هؤلاء هم أنفسهم الذين ضغطوا على إيدن ليقبل وقف اطلاق النار ، وقد لاحظوا أن ثمة ادلة واضحة على أن رئيس الوزراء يعانى إرهاقاً شديداً ، كما كان الدكتور إيفانز طبيبه الخاص مقتنعاً أيضاً بذلك .

وفى اليوم التالى ٢٢ نوفمبر ، حينما شعر إيدن باتجاه فرنسا لاستئناف العمليات الحربية ضد مصر ، اتخذ قرارة بالتخلى عن مهامه مؤقتاً ، وبعث برسالة إلى زميله الفرنسى موليه يخطره بذلك . وقد تولى ريتشارد بتلر أعمال رئيس الوزراء نيابة عنه [١٥] .

وهكذا نجد أن حكومة المحافظين التى أصبح بتلر يتولى شئونها - نيابة عن إيدن - وجدت أنها مضطرة لانتهاج سياسة مضادة لسياسة رئيس الوزراء الأصلى وتعارض ما اعتزمته فرنسا من استئناف العدوان بل إنها بدأت تتخلى عن سياسة القوة ، وفكرة الاحتفاظ بالمكاسب التى حصلت عليها ، وذلك رضوخاً لقرارات الأمم المتحدة . وهكذا عملت حكومة المحافظين بقيادة بتلر كحكومة تصفية ، إلا أنها لم تكن تستطيع اتخاذ قرار سريع فى مسألة الجلاء النهائى عن مصر .

وهكذا بدأت فترة الوساطة ما بين ٢٢ نوفمبر و٣ ديسمبر ، الذى صدر فيه الأمر بالجلاء النهائى . وخلال هذه الفترة كانت السياسة الأنجلوفرنسية تهدف إلى خوض معركة دبلوماسية ؛ للحصول على بعض المزايا مقابل الجلاء عن مصر ، وإنقاذ ما يمكن إنقاذه . ومنذ يوم ٢٢ نوفمبر ١٩٥٦ ، استبعد كل افتراض باستئناف الأعمال العسكرية[١٦] .

وهكذا حين اجتمعت الجمعية العمومية للأمم المتحدة فى اليوم نفسه -٢٢ نوفمبر -لمناقشة تقريرين مقدمين من السكرتير العام العائد من مصر ، أحدهما يتناول تشكيل القوة الدولية ، والأخر تطهير قناة السويس . . كانت فصول المسرحية قد تمت · وكان الفرنسيون والبريطانيون قد قرروا الانسحاب محاولين - فى الوقت نفسه - الاحتفاظ بكرامتهم على قدر الإمكان ، وعدم الظهور بمظهر المهزومين ، وإنما تظاهروا بأنهم أعضاء مخلصون للأمم المتحدة ويحترمون قرار الأغلبية ، ويتضح ذلك من المذكرة التى قدمتها فرنسا والمملكة المتحدة لداج همر شولد ، رداً على ما زعمتاه أن ثمة مذكرة أرسلها هو إليهما · والواقع أنه لم تكن هناك مذكرة ، بل إنذار يلزمهما ببدء عملية الجلاء فى الوقت نفسه ، الذى تصل فيه جنود قوات طوارئ الأمم المتحدة إلى مصر · أما إسرائيل . . فقد بعثت أيضاً بمذكرة إلى همر شولد ولكنها كانت تراوغ ، إذ أوضحت أن القوات الإسرائيلية بدأت تنسحب وستواصل انسحابها ، ولكن بشرط الوصول إلى اتفاق مع الأمم المتحدة يؤمن ويضمن أمن إسرائيل ·

بعد الاقتراع الذى جرى يوم ٢٣ نوفمبر فى الأمم المتحدة . . تحول مجرى الأمور ، فقد تخلى الجميع - فيما عدا مجموعة قليلة من العسكريين الفرنسيين المحيطين بالجنرال جازان - عن فكرة إستئناف المغامرة العسكرية إلا أن المعركة إستمرت فى شكل انسحاب سياسى منتظم ، وذلك فى مجالين ، هما : إنشاء القوة الدولية ، وتطهير القناة [١٧] .

وفى اليوم التالى للاقتراع الذى جرى فى الأمم المتحدة ، وصل الجنرال بيرنز قائد قوة طوارئ الأمم المتحدة إلى بورسعيد ؛ حيث تباحث فوراً مع الجنرال ستوكويل · ولم يقابل وصول بيرنز بحماس ، بل لقى عداءً مستتراً من جانب البريطانيين ، وعداءً سافراً من جانب الفرنسيين [١٨] .

وفى ٢٣ نوفمبر ، أعلن الجنرال كيتلى أن قرار الجلاء عن مصر قد اتخذ بصفة مبدئية ، ثم طلب من الفرنسيين يوم ٢٤ نوفمبر بياناً عن الاستعدادات التى اتخذوها تمهيداً لاحتمال الانسحاب من مصر ·

وقد لوحظ أن هناك تراخياً من جانب الفرنسيين بشأن خطط الجلاء ، وكانت باريس تشجع كلاً من بارجو وجازان على ذلك · أما البريطانيون . . فإنهم - على العكس من ذلك - استعدوا للرحيل وهم راضون ،إذ لم تكد الكتيبة النرويجية التابعة للأمم المتحدة

تصل من « أبو صوير » إلى بورسعيد بقطار يوم ٢٢ نوفمبر ، حتى أمر الجنرال كيتلى - قبل أن يبلغ الفرنسيين يوم ٢٣ نوفمبر قرار العودة إلى الوطن - بترحيل إحدى الكتائب الإنجليزية[١٩] .

وأرسل الدكتور محمود فوزى إلى الرئيس عبد الناصر ، يخطره بأنه التقى بالمستر داج همر شولد يوم ٢٦ نوفمبر ؛ حيث يشاطر مصر وجهة نظرها فى وجوب الإسراع بالجلاء عن الأراضى المصرية ، والانسحاب الفورى الذى لن يكف عن المطالبة به . كما ذكر الدكتور فوزى فى برقيته أن همر شولد يرجو أن تسمح الحكومة المصرية ، بأن تقوم الأمم المتحدة بعمل البحوث اللازمة فى مصر ، والاتصال بأعضاء الحكومة المختصين فى هذا الشأن ؛ تمهيداً لبدء عملية تطهير القناة فور إتمام الانسحاب . ومن جانبه .. فقد بدأ همرشولد فى تنظيم جانب الدراسات التى تقوم بها السكرتارية العامة للأمم المتحدة لتطهير القناة ، وقد سلم نسخة منها للدكتور محمود فوزى بصفة شخصية وغير رسمية ؛ إذ إنها محاولة أولى للدراسة ولا تعتبر بعد من وثائق الأمم المتحدة [٢٠] .

وعمل همر شولد على ترتيب اجتماع فى مكتبه يوم ٢٥ نوفمبر ، بين الدكتور محمود فوزى والجنرال هويلر ، لبحث ترتيبات التطهير ، ولم تكن الدول المعتدية قد حددت موعداً للانسحاب . وقد أوضح الدكتور فوزى - خلال هذا الاجتماع - أن تطهير القناة لا يمكن - عقلاً ولا عدلاً ولا عملياً - أن يبدأ إلا بعد تمام انسحاب القوات المعتدية. وليس هذا فقط ، بل إنه " لا يجوز أن يذهب إلى مصر أشخاص ، ولا معدات متصلة بعملية التطهير ، دون إذن الحكومة المصرية .... وبينما لا نستطيع ولا نريد أن نمانع في عمل دراسات نظرية منذ الآن بصدد تطهير القناة ، فإنى لست متأكداً من أن الحكومة المصرية توافق على القيام بدراسات تطبيقية قبل انسحاب القوات المعتدية " . ووافق همر شولد على ما ذكره وزير خارجية مصر محمود فوزى [٢١] .

وفى ٢٧ نوفمبر ، أبلغ همر شولد المستر لويد وزير خارجية بريطانيا ، بناءً على طلب الحكومة المصرية أنه لم يتم تحديد موعد الانسحاب ، فلا يتوقع أى تقدم بالنسبة لعمليات التطهير . ومع تشدد السياسة المصرية بالنسبة لرفض البدء فى عملية التطهير قبل إتمام الانسحاب .. إلا أنها رأت أن تتخذ خطوات معينة ، لا تتعارض مع المبدأ الذى قررته وصممت عليه ، وكانت هذه الخطوات هى إعلان رغبتها فى إعادة فتح القناة بأسرع

ما يمكن ، مع قبولها التباحث نظرياً فى أمر التطهير ، ثم اتخاذ خطوة ثالثة تسير فى نفس الاتجاه ، وهى تسلم مفكرة السكرتير العام حول إيفاد الجنرال هويلر ومجموعة من الخبراء ؛ لبحث تطهير القناة (٢٢) .

وكان من الضرورى - فى واقع الأمر - إبداء تلك المرونة فى الأسلوب ، طالما أنه لا يمس المبدأ الأساسى ، الذى صممت عليه مصر ، وهو ألا يبدأ التطهير قبل الانسحاب الكامل . ووجه الضرورة أن السياسة أخذ وعطاء ، وأن مصر قد وقع عليها عدواناً ينبغى إزالة آثاره فى الإطار ، الذى لا يمس سيادتها أو استقلالها .

وبعبارة أخرى . . ليس هناك ما يمنع من المشاورة فى الإطار المتقدم ، حتى يتحقق فى أسرع وقت الهدف الذى تسعى إليه السياسة ، وهو اتمام الانسحاب ، ولقد تبين - على ضوء مشاورات السكرتير العام واتصالاته مع المملكة المتحدة وفرنسا - أن مسألة تطهير القناة تحتل الركن الرئيسى والمهم فى قبول وتحديد موعد انسحاب القوات الأنجلوفرنسية والإسرائيلية .

وترتيبًا على ذلك ، اتخذت مصر الخطوات الضرورية ؛ لتسهل على المعتدين تحديد موعد انسحابهم ، فاذا ما أعلنوا عن ذلك الموعد ، لم يعد هناك ما يمنع البدء فى خطوات إيجابية وعملية لتطهير القناة ، دون أن يبدأ العمل بصورة فعلية ؛ أى إنه يمكن أن تقبل مصر وصول القاطرات والكراكة ، والفنيين ، وأن تبدأ التباحث معهم حول أسلوب العمل الذى سيتم به التطهير . . فمثل تلك الخطوات تستغرق وقتًا قد يكون معادلاً للوقت الذى يتم فيه الانسحاب بصورة كاملة .

ثم اجتمع المستر همر شولد مرة أخرى بسلوين لويد ، يوم ٢٧ نوفمبر ، ودار بينهما حديثا طويل حول أهمية إعلان موعد الانسحاب، فاستجاب لويد اخيرا لمقتضيات الموقف ، وأبلغ المستر همر شولد أنه سيسافر إلى لندن ؛ لحضور اجتماع مجلس الوزراء يوم الأربعاء ٢٨ نوفمبر ، وأنه اذا صارت الأمور على ما يرام . . فسيعمل على الحصول على موافقة المجلس ، ثم يعلن فى مجلس العموم الساعة الثالثة ونصف بعد الظهر الخميس ٢٩ نوفمبر ، أن الحكومة البريطانية قررت اتمام الانسحاب ، فى موعد لا يتجاوز أسبوعين . وطلب سلوين لويد - تسهيلا لمهمته فى هذا الشأن - أن يصدر المستر همر شولد . بيانين: أحدهما عن حجم " القوة الدولية " ، والثانى عن المواعيد المتصلة بتطهير القناة (٢٣) .

ثم اجتمع المستر همر شولد بالدكتور محمود فوزى صباح يوم ٢٨ نوفمبر ، وأبلغه بالموقف الذى انتهى إليه مع سلوين لويد . و قد ذكر أن هذين البيانين قصد بهما إنقاذ وجه حكومة المملكة المتحدة ، وأنه لا يرى صعوبة إطلاقا فى إصدار البيان الأول ، ولايرى إلا صعوبة قليلة بالنسبة للبيان الثانى ، سيتغلب عليها بالقول بأن الأمم المتحدة ستكون فنيًا قد أتمت استعدادها ؛ لبدء عملية تطهير القناة فى يوم ١٥ ديسمبر مثلاً ، وهو تاريخ يلى الوقت المنتظر للانتهاء من انسحاب القوات الأنجلوفرنسية ، وأن مثل هذا الإعلان لا يربط أحدًا ، ولا يحرج أحدًا إلا أن رد الدكتور محمود فوزى كان الاستياء الشديد من طول مدة الأسبوعين ، التى حددها لويد لإنهاء الانسحاب [٢٤] .

واتصل حديث همر شولد مع الدكتور محمود فوزى بموضوع انسحاب القوات الفرنسية والإسرائيلية ؛ فذكر همر شولد أن فرنسا مجرد تابع ، وأنها سوف تعمل مثل ما تعمل المملكة المتحدة ، وأنه يعتقد أنه عند انتهاء انسحاب القوات الأنجلوفرنسية ، ستكون إسرائيل قد سحبت فعلاً معظم قواتها ، وأخلت غالبية الأراضى التى تحتلها ، كما ذكر المستر همرشولد ، أنه تحدث مع لويد بشأن المستقبل ، إلا بعد مدى ، وهو حل مشكلة قناة السويس نفسها وقد انتهى حديثهما بأن لويد يعتقد أن حكومته قد تقبل بحثها على أساس اقتراحات همر شولد التى تتركز فى استئناف البحث ، على ضوء المبادئ الستة التى قررها مجلس الأمن.

وعندما أبلغ المستر همر شولد وجهة النظر البريطانية إلى الدكتور فوزى ، أكد له أنه أفهم كلاً من سلوين لويد وبينو أنه من العبث محاولة العودة إلى طلب أن تكون اقتراحات الثمانى عشر دولة أساسا للبحث ، ثم أضاف همر شولد أنه لم يجد منهما مقاومة جدية فى هذا الشأن [٢٥] .

ثم عرض المستر همر شولد أفكاره عن التفاوض حول هذه القضية ، فقال " إنه إذا ما جاء الوقت لمعاودة البحث - وهذا لن يكون بطبيعة الحال إلا بعد انتهاء الانسحاب - فإنه سيكون طبيعياً أن يجرى هذا البحث فى إطار جديد ، غير إطار الاجتماع الثلاثى ، ثم أضاف السكرتير العام أنه - من ناحية ثانية - لم يكون رأياً بَعُدَ عن نوع الإطار الجديد ، وإن كان يرى منذ البداية ألا تشترك فى هيئة المفاوضة الولايات المتحدة أو الاتحاد السوفيتى " [٢٦] .

وانتظر المستر همر شولد ردّ الدكتور محمود ، إلا أن وزير خارجية مصر لم يرد أو يناقش الأفكار التى عرضها السكرتير العام ، فإن مجرد المناقشة تشير أحيانًا إلى الرضاء عن المبدأ ، ولذلك آثر الدكتور فوزى ألا يتعرض لهذا الموضوع .

وكان لدى وزير خارجية مصر ما يبرر اتخاذ هذا الموقف . . فليس من المستساغ الحديث فى هذا الموضوع ، بينما قوات العدوان موجودة على أرض مصر . إلا أن أى حديث أو تباحث سيتخذ مظهر الضغط على مصر ؛ للحصول على تسوية للمشكلة أثناء وجود تلك القوات . ثم إذا قبلت مصر بحث هذا الموضوع فى تلك المرحلة ، وتعثرت المباحثات . . فما الذى يمنع من تأخير الانسحاب أو عرقلته فى مراحله الأخيرة ؟

وأيضاً . . فإن هذه المباحثات التى تطمع فيها الدول المعتدية ، كان من المفروض أن تتم على أساس الحل السلمى . ولكن المملكة المتحدة وفرنسا لم تقبلا هذا الحل السلمى ، وفضلتا استخدام القوة وحاولتا الاستيلاء على القناة بالعدوان ، فهل تقبل مصر بعد ذلك أن تدخل فى مباحثات حول هذا الموضوع ، الذى اعتبرته منذ البداية من صميم أعمال السيادة ، لا سيما وأن كل ما عليها من التزامات لا يتعدى ضمان حرية الملاحة على ضوء اتفاقية ١٨٨٨ م ، وتحصيل الرسوم المقررة لذلك ، ثم صمت الدكتور محمود فوزى فى هذه المرحلة ، ولم يرد على السكرتير العام [٢٧] .

وفى ٢٩ نوفمبر ، أرسل الرئيس عبد الناصر برقية عاجلة إلى الدكتور فوزى ، يخطره فيها أنه لا يمانع من وصول الفنيين المطلوب حضورهم إلى مصر ؛ شريطة ألا يحضروا إلا بعد أن يعلن سلوين لويد رسمياً من مجلس العموم البريطانى تاريخ انتهاء الانسحاب . وفيما يختص ببحث موضوع قناة السويس ، على أساس اقتراحات المستر همر شولد ، فمن المستحيل تناول هذا الموضوع بالبحث طالما بقيت قوات معتدية على أرض مصر ؛ حتى لا تأخذ تلك المباحثات مظهر الضغط على مصر ؛ للحصول على تسوية للمشكلة ، وقد أثار هذا الانتقاد أنورين بيفان فى مجلس العموم الليلة [٢٨] .

ورد الدكتور فوزى على الرئيس عبد الناصر بأن المستر همر شولد ، ذكر له أن سلوين لويد بعث برسالة تليفونية ، يذكر فيها أنه سيلقى بياناً فى البرلمان يوم ٢٩ نوفمبر كما سبق أن وعده . ولكن هذا البيان سيكون مبدئياً ، إذ إنه لا زال فى حاجة إلى قليل من الوقت ؛

لإقناع فرنسا بالموافقة على خطة المملكة المتحدة فى شأن الانسحاب وتوقيته . ولهذا . . فسوف يتبع بيانه المبدئى ببيان آخر يوم الاثنين وهو أول يوم ينتظر أن يجتمع فيه البرلمان بعد الخميس ، وسيعلن فيه بالتفصيل والتحديد عن تنظيم وموعد الانسحاب .

وأضاف المستر همر شولد أنه ردّ على هذه الرسالة قائلاً : " إذا تأخر البيان التفصيلى المحدد إلى يوم الاثنين ، فهو يلح فى أن يراعى فيه التاريخ الأساسى الذى يجب أن يتم الانسحاب قبله ، بحسب ما كان مزمعاً أن يقال فى بيان باكر ؛ أى إنه إذا كان الانسحاب على الغرض الأول سيتم فى وقت لا يتجاوز ١٤ ديسمبر . . فإن هذا التاريخ يجب أن يبقى حداً أقصى ، يجب أن يتم الانسحاب قبله "[٢٩] .

واجه سلوين لويد وزير خارجية المملكة المتحدة حملة عنيفة ، من المعارضة العمالية وجناح السويس المحافظ من مجلس العموم . وكما وصفه احد الكتاب فإنه " ظل يحتمل وطأة الاتهامات العنيفة والباب المقذع ، الذى كان ينهال عليه من كل جانب " . وبين جلسة الخميس ٢٩ نوفمبر والإثنين ٣ ديسمبر ، احتدم النقاش ، وحاول سلوين أن يبرر العدوان بالزعم أنه عملية عسكرية ناجحة ، وأن قوات الطوارئ تعتبر نقطة تحول فى تاريخ الأمم المتحدة ، وأنها ماكانت لتحقق ؛ لولا الإجراء الأنجلوفرنسى ، كما تكلم لويد عما أسماه بمؤامرة شيوعية لإثارة الحرب فى الشرق الأوسط . وعندما اقترع المجلس فى ٣ ديسمبر على اقتراح العمال بلوم الحكومة ، حصلت الأخيرة على أصوات المحافظين .

وخلال ذلك ، نشط الاتصال بين لندن وباريس الذى بدأته العاصمة الفرنسية كعادتها ؛ لمعارضة تحديد موعد اتمام الانسحاب ، إلا أن الظروف الاقتصادية الصعبة التى كانت تعيشها المملكة المتحدة ، وقتئذ ، كانت قد بلغت حد الخطر .

وخلال تلك الأيام الحرجة ، بعث الرئيس إيزنهاور بنائبه هيوبرت همفرى ؛ ليبلغ حكومة المملكة المتحدة أن الولايات المتحدة لن تقدم أى معونة إليها ، ما لم تقرر الانسحاب ، وبهذا لم يعد هناك أى تردد من جانب لندن فى اقناع باريس بخطورة الموقف ، وعدم احتماله لأية هزات اقتصادية جديدة ، فاقتنع موليه وبينو بأنهما لن يتمكنا من الاستمرار بمفردهما ؛ خاصة وأن ظروف فرنسا الاقتصادية لم تكن بأحسن من حليفتها .

وقد انتهت المداولات الأنجلوفرنسية ببيان ، أصدره بينو وسلوين لويد فى ٣ ديسمبر جاء فيه : " إن ثمة قوة دولية ترابط الآن فى بور سعيد ، ولذلك فإن الجلاء عن مصر

أصبح ممكنًا : وأوضح البيان " أنه نظرًا لهذه الظروف ، فقد أصدرنا أمرنا للجنرال كيتلى قائد القوات المتحالفة ؛ لكى ينظم مع الجنرال بيرنز عملية الجلاء " ولم يحدد البيان متى سيتم الانسحاب ، مكتفياً بالتعهد أنهم " سينظمون هذه العملية " ، ثم أشار إلى :

١ - مسئولية السكرتير العام للأمم المتحدة فى تطهير القناة فى أقرب وقت وكان هذا اعترافاً بأن التطهير ستقوم به الأمم المتحدة ، وليست الأساطيل البريطانية والفرنسية والفنيون من الدولتين .

٢ - ضرورة ضمان حرية الملاحة ، ومطالبة السكرتير العام بإجراء مباحثات فى أقرب وقت ، بشأن نظام القناة فى المستقبل ، على أساس المبادىء الستة ، التى تضمنها قرار مجلس الأمن بتاريخ ١٣ أكتوبر .

وفى نفس الوقت الذى صدر فيه البيان ، قام كل من لويد وبينو بتسليم المستر همرشولد مفكرة تتضمن عزم الحكومتين على تنفيذ قرارات الجمعية العمومية بالانسحاب ، دون ذكر تاريخ الانسحاب (٣٠) .

كما تقدم السكرتير العام إلى الجمعية العمومية ، بتاريخ ٣ ديسمبر ١٩٥٦ ، بتقرير تضمن ما أبلغته إياه حكومتا المملكة المتحدة وفرنسا عن قبولهما الانسحاب من مصر ، وقد جاء فيه ما يلى :

١ - أن الحكومتين قد قررتا استمرار سحب قواتهما من بورسعيد ، دون إبطاء ، وذلك بعد أن تأكدت من الآتى :

أ - وصول قوات تابعة للأمم المتحدة إلى مصر بطريقة فعالة ؛ للقيام بالمهمة الموكلة إليها ؛ طبقاً لقرارات الجمعية العمومية بتواريخ ٢ و ٥ و ٧ نوفمبر ١٩٥٦ .

ب قبول السكرتير العام مسئولية القيام بتطهير القناة بالسرعة الواجبه .

جـ - سريان الملاحة الحرة بعد تطهير القناة ؛ طبقًا لقرار الجمعية العمومية بتاريخ ٢ نوفمبر ١٩٥٦ .

د - عمل السكرتير العام على قيام مفاوضات ، بخصوص مستقبل القناة طبقًا لقرار مجلس الأمن بتاريخ ١٣ اكتوبر ١٩٥٦ .

٢ -أن الحكومتين قد خولتا قائد القيادة المتحالفه ، الجنرال كتيلى الوصول إلى اتفاق مع قائد قوات الطوارئ على جدول الانسحاب الكامل ، على أن يؤخذ بعين الاعتبار مايلى :

أ - إتمام انسحاب الأفراد والمعدات بطريقة منظمة وفعالة .

ب - السهر على استتباب الأمن العام فى المنطقة الموجودة ، تحت إشراف القوات المتحالفة .

جـ - ضمان سلامة المعدات البريطانية والفرنسية المتروكة تحت تصرف الأمم المتحدة لتطهير القناة .

د - ضمان حسن معاملة الرعايا البريطانيين والفرنسيين الموجودين فى مصر .

وفى غير حماس ، أخذت القيادات العسكرية تضع خطة الانسحاب التى سميت خطة ' هاريد إن ' وكانت مرحلتها الأولى تبدأ يوم ٢ ديسمبر ، وأصبح من المتوقع البدء فيها يوم ٤ ديسمبر ؛ لتنتهى يوم ١٠ من ديسمبر .

كما تقرر أن تتم عملية الانسحاب بمعدل ثلاثة أفواج ، فى ٩ و ١٣و١٧ ديسمبر ، على ألا يبقى فى بورسعيد بعد يوم ١٧ ديسمبر ، غير عدد قليل ، سوف يبحر فى آخر لحظة . إلا أنه حدثت بعض أخطاء ومناورات ، أدت إلى اختلاف المواعيد .

وفى مساء يوم ٢ ديسمبر ، أبلغ الجنرالات حكوماتهم أنهم على استعداد للرحيل بمجرد تلقى الأوامر . ومع تردد لندن فى إصدار تلك الأوامر ، وعدم رغبة باريس فى إصدارها إطلاقاً . . جعل الضغط الأمريكى يزداد على الحكومتين ، ولا يفتر على الإطلاق[٣١] .

وفى ٣ ديسمبر ، صرح سلوين لويد فى مجلس العموم البريطانى بأن المملكة المتحدة وفرنسا قررتا سحب قواتهما من مصر ، دون تأخير ، ولكنه لم يحدد ميعاداً معيناً للانسحاب . وفى اليوم نفسه أعلن متحدث باسم السكرتير العام للأمم المتحدة ، أن القوات الأنجلوفرنسية سوف تنسحب من مصر فى منتصف ديسمبر ، وأن السكرتير العام قد أعطى تعليمات للجنرال بيرنز للاتصال بالقيادة الأنجلو فرنسية ؛ لتنظيم ترتيبات الانسحاب الكامل .

وكانت قوات طوارئ الأمم المتحدة التى وصلت إلى مصر فى ١٥ نوفمبر ١٩٥٦ ، قد دخلت الخطوط الأنجلوفرنسية يوم ٢١ نوفمبر ١٩٥٦ ؛ حيث قامت بتعزيزها ، بحيث انتشرت على طول مواجهة بورسعيد وبورفؤاد وجنوب بورسعيد على خط النار بين القوات المصرية والقوات الأنجلوفرنسية . وقد تأخرت عملية الانسحاب عن الموعد المنتظر - ١٥ ديسمبر - بسبب تباطؤ المعتدين . ولو أن قوات الطوارئ كانت تتسلم مدينة بورسعيد جزءاً وراء الآخر ، إلى أن تم الانسحاب نهائياً يوم ٢٢ ديسمبر ١٩٥٦ . وبات من المنتظر أن تنتقل - فى الوقت القريب - كل قوات طوارئ الأمم المتحدة من بورسعيد إلى سيناء ؛ لتنضم إلى القوات اليوغسلافية الموجودة فيها .

وعندما التقى داج همر شولد بالدكتور محمود فوزى ، أبلغه بالموقف المتقدم ، وذكر ما يعتقده من أن أى تأخير فى الانسحاب ، قد يكون عبئاً على الحكومتين ، وإضراراً سياسياً بهما . ومرة أخرى - وفى مساء نفس اليوم ٧ ديسمبر - اتصل همر شولد بالدكتور فوزى ؛ ليبلغه بأنه قد صدرت تعليمات مبدئية لقائد القوات الأنجلوفرنسية ، بالانسحاب فى وقت لا يتعدى ١٤ ديسمبر ١٩٥٦ .

وكان الحصول على إعلان المملكة المتحدة وفرنسا لقرار الانسحاب ، خطوة واسعة نحو إزالة آثار العدوان . على أنه لا ينبغى التغافل عن أنه بجانب الظروف الاقتصادية والضغط الأمريكى . . فإن هناك الأصوات الشريفة الحرة ، التى ارتفعت فى مجلس العموم البريطانى ؛ من أجل إدانة العدوان والهجوم العنيف على حكومة المحافظين والمظاهرات ، التى استمرت لأيام تهتف بسقوط إيدن ، وتطالب باستقالته أمام مبنى رئاسة الوزارة البريطانية . ولا يصح التغافل أيضاً عن موقف الاتحاد السوفيتى ، وما مارسه من ضغوط عنيفة وتهديدات خطيرة للمعتدين ، بلغت الذروة فى الإنذار الذى أصدره الرفيق خروشوف لتل أبيب ولندن وباريس ، مهدداً إياهم بالصواريخ حاملة الرؤوس الذرية ، وأخيراً - وليس آخراً - ذلك الموقف الشهم ، الذى وقفته حكومة الهند وشعبها فى مؤازرة مصر .

ولم يكن كل ما سبق يؤتى ثماره ، لولا صمود زعامة وشعب مصر وأمة العرب فى وجه العدوان الثلاثى ومعاركه الوحشية غير المتكافئة ، التى خاضها ضد أهالى بورسعيد ، والتى ساهمت بدورها فى إتمام الانسحاب الأنجلوفرنسى .

وعندما دخل الجنرال بيرنز بورسعيد يوم ٢٥ نوفمبر ١٩٥٦ - ودخلت معه القوة اليوغسلافية - أعلن أنه سيعمل مع قوات طوارئ الأمم المتحدة على المحافظة على النظام فى بورسعيد ، بالتعاون مع السلطات المصرية فيها . وبدأت عمليات الانسحاب ؛ فغادر آخر جندى من القوات الأنجلوفرنسية أرض مصر يوم ٢٢ ديسمبر ١٩٥٦ .

انسحاب إسرائيل :

بعد أن انسحبت القوات المصرية من سيناء ، ووصلت القوات الإسرائيلية إلى مسافة عشرة أميال شرق قناة السويس ،أعلن بن جوريون" أن اتفاقيات الهدنة ماتت ودفنت " .

وفى ٤ نوفمبر ١٩٥٦ أعلن السكرتير العام فى تقريره للجمعية العمومية حول قرارات يومى ٢ ، ٤ نوفمبر ، أنه تلقى من جولدا مائير وزيرة خارجية إسرائيل ، الرد على وقف إطلاق النار والانسحاب ، وأن هذا الرد يتضمن طلب ايضاحات من مصر حول الأسئلة التالية :

- هل وافقت مصر دون شروط على وقف إطلاق النار ؟
- وهل مازالت مصر تصر على أنها فى حالة حرب مع إسرائيل ؟
- وهل مصر على استعداد للتفاوض مع إسرائيل ، من أجل إقرار السلام ؟
- وهل وافقت مصر على وقف المقاطعة الاقتصاديه ضد إسرائيل ؟
- وهل وافقت على استدعاء عصابات الفدائيين ، الذين يعملون بتوجيهات من دول عربية مجاورة لإسرائيل ؟

وكانت هذه بداية الطريق الطويل الشاق ، الذى سلكته قضية انسحاب إسرائيل من شبه جزيرة سيناء وقطاع غزة .وكانت هذة البداية بمثابة المؤشر للاتجاه الذى سوف تجنح إليه السياسة الإسرائيلية فى محاولة الإفادة من الأوضاع المترتبة على العدوان الثلاثى ، والعمل على تحقيق مكاسب سياسية وعسكرية واقتصادية نتيجة لعدوانها .وكانت إسرائيل تأمل تحقيق كل ماتستطيع من مكاسب قبل انسحابها من سيناء وقطاع غزة .

ولكن الظروف السياسية الدولية السائدة قبل العدوان الثلاثى ، كشفت عن أن استخدام القوة مرفوض تماماً من مراكز القوى العالمية ، التى تعارضه بعنف شديد خاصة بعد أن

انكشف أمر التواطؤ ، وما أن وقع العدوان . . حتى تبين أن مراكز القوى هذه - برغم ما بينها من تناقضات - ما زالت على موقفها ، وأنها تخطو - فى إيجابية - نحو إزالة آثاره وممارسة كل أنواع الضغوط المعتدين لوقفه ، وقد أثمرت هذه الضغوط عن سرعة الانسحاب الأنجلوفرنسى ، على خلاف الحال مع إسرائيل لاختلاف وضعها عن حليفتيها فى العدوان ، سواء من حيث ظروفها ونشأتها كدولة دخيلة على المنطقة ومرفوضة من شعوبها ، أو من حيث اعتمادها الكبير على المؤسسات الصهيونية العالمية [٣٢] .

ولقد كان الموقف من وجهة نظر إسرائيل ، يتوقف على مدى الضغط الأمريكى ، الذى تستطيع أن تتحمله . وإسرائيل فى هذه النظرة ، تسير مع الأمور فى طبيعتها ، وهى لا تغالى أو تعيش فى أوهام ، بل تحدد نظرتها إلى ما سيحدث على أساس إمكانياتها ونفوذها فى الولايات المتحدة . لم تتحمل بريطانيا أو فرنسا الضغوط المختلفة واضطرتا إلى الانسحاب، ولكن الوضع اختلف مع إسرائيل نتيجة وجود قوة ذات تأثير ، تستطيع استخدام الأجهزة السياسية الأمريكية فى صالحها ، وهذه القوة تخدم السياسة الإسرائيلية فى كافة مراكز الثقل الأمريكية ؛ فهى فى الكونجرس وفى البيت الأبيض وفى الصحافة والإذاعة والتليفزيون ، وفى الجمعيات المنتشرة عبر القارة الأمريكية .

كما أنها تتمثل أيضاً فى النشاط المنظم لرجال الدين اليهود ، وفى رجال المال والبنوك ؛ فالصهيونية لها وجود فى الحياة الأمريكية ، وتلعب دوراً أساسياً فى توجيه السياسة الأمريكية . ولقد قدرت إسرائيل - منذ البداية - أن هناك عوامل وأوضاعاً معينة فى الولايات المتحدة ، تسمح لها بأن تصمد أمام الضغط الأمريكى ، بل ويمكنها أن تحد من تأثير هذا الضغط[٣٣] .

وواجهت إسرائيل أيضاً ضغطاً من جانب الرأى العام العالمى ، الذى استنكر عدوانها منذ البداية ، وتغيرت نظرته إليها ؛ خاصة الدول الحديثة الاستقلال ، والتى تبينت فى ذلك الوقت التحالف بين إسرائيل والاستعمار ، وأفاقت على الحقيقة الاستعمارية لهذه الدولة . ولم يكن هذا بالأمر الهين على إسرائيل وهى تعتمد فى تجارتها ونفوذها على الميادين ، التى فتحها لها الاستعمار فى هذه الدول ، وتعمل على تخفيف آثار الحصار السياسى الاقتصادى العربى عليها ، عن طريق علاقاتها المطردة مع تلك الدول[٣٤] .

ثم واجهت إسرائيل السكرتير العام للأمم المتحدة ، بكل قوته ومهارته السياسية ، ولم يكن همر شولد ، وهو يتابع الأحداث راضياً عن مسلك إسرائيل ، بل كان مصمماً - طوال الوقت - على انسحابها غير المشروط من جميع الأراضى المصرية ، التى احتلتها أثناء الحرب . وقاوم كل المحاولات الإسرائيلية لربط هذا الانسحاب بأية شروط ، مثل : حرية المرور لإسرائيل فى خليج العقبة ، بالرغم من أنه كان يؤيد حرية المرور بعد إتمام الانسحاب ، وكموضوع منفصل لا ارتباط له بأية قضايا أخرى[٣٥] .

وعندما استلم المستر همر شولد رسالة جولدا مائير ، وما حوته من استفسارات موجهة للحكومة المصرية ، نشر تلك الرسالة ولفت نظر الجمعية العمومية ، إلى تصريح بن جوريون بأن اتفاقيات الهدنة لم تعد قائمة ، وإلى رفض إسرائيل قبول قوات طوارئ الأمم المتحدة على أرضها . وكان هذا الإجراء من جانب داج همر شولد ، أول خطوة إيجابية منه لتحذير إسرائيل من الأسلوب الذى ينوى اتباعه تجاهها ، وهو كشف مسلكها أمام الجمعية العمومية أولاً بأول ، وتعريضها لغضب المجموعة الدولية .

والواقع أننا إذا نظرنا إلى مطالب إسرائيل الخمسة . . نجد أنها تحدد المكاسب التى تطمع فى تحقيقها من وراء العدوان . . فهى تطلب إنهاء حالة الحرب ، وما يعنيه ذلك من الاعتراف بإسرائيل ، وحرية المرور فى الممرات الدولية ، وهى خليج العقبة وقناة السويس ، ثم ترى اعتبار اتفاقيات الهدنة كأن لم تكن ، وتطلب عقد معاهدة صلح ، يتم الوصول إليها عن طريق المفاوضات المباشرة ، ثم تطلب إنهاء المقاطعة الاقتصادية ، باعتبار أنها تترتب على إنهاء حالة الحرب .

هذه فى الواقع هى مطالب المنتصر ، الذى يريد إملاء شروطه وفرض إرادته ، ولم يكن ذلك مقبولاً ؛ لأن الأمم المتحدة وكذا الولايات المتحدة الأمريكية والمجتمع الدولى كله ، لم يقبلوا ادعاء إسرائيل بأن اتفاقيات الهدنة لم تعد قائمة ، بل إن كافة المشاريع التى قدمت إلى الجمعية العمومية حددت الانسحاب إلى ما وراء خطوط الهدنة ، كما أن أماكن عمل قوات طوارئ الأمم المتحدة تحددت عند خطوط الهدنة .

وتبقى بعد ذلك مسألة إنهاء حالة الحرب ، وما يترتب عليها ، وهذه - وإن لم تكن محل رفض مطلق من جانب الولايات المتحدة - كانت ترفض مناقشتها ، قبل أن يتم

الانسحاب . ومن هنا تركزت المفاوضات والمساومات ، هل يتم الانسحاب قبل تحقيق أمن وسلامة إسرائيل ؟ أم تعود الأوضاع إلى ما كانت عليه أولاً ؛ فتتعرض إسرائيل مرة ثانية لخطر الحرب .

وعندما أعلنت إسرائيل يوم ٦ نوفمبر قبولها لوقف إطلاق النار ، لم تشر إطلاقاً إلى الانسحاب . وفى ٧ نوفمبر ، وجه الرئيس إيزنهاور رسالة إلى بن جوريون ، يطلب الامتثال لقرار الجمعية العمومية بالانسحاب إلى خط الهدنة العام . وذكر إيزنهاور أن هذا القرار قدمته الولايات المتحدة ، ولقى تأييداً شاملاً فى الجمعية العمومية ، وقد أدت رسالة أيزنهاور إلى تعديل سريع فى موقف إسرائيل [٣٦] .

لذلك أبلغت جولدا مائير السكرتير العام ، أن إسرائيل على استعداد للانسحاب من سيناء ، وأشارت إلى ضرورة إنهاء حالة الحرب والمقاطعة الاقتصادية والحصار ، ووقف أعمال الفدائيين ، وبدء المفاوضات المباشرة للصلح .

وفى يوم ١١ نوفمبر ، ردّ عليها المستر همر شولد ، طالباً التباحث معه لوضع أسس الانسحاب حسبما ورد فى خطابها يوم ٨ نوفمبر . ثم وجه المستر همر شولد استفهاماً إلى حكومات العدوان الثلاثى يوم ١٩ نوفمبر ؛ لاستيضاح موقفها من الامتثال لقرارات الجمعية العمومية فى ٢ و ٧ نوفمبر ؛ حتى يكون ردها أساساً لتقريره الذى سوف يرفعه إلى الجمعية العمومية [٣٧] .

موقف إسرائيل من الانسحاب :

أبلغت إسرائيل السكرتير العام يوم ٢١ نوفمبر ١٩٥٦ أنها على استعداد لسحب قواتها من مصر فوراً ، عقب الانتهاء من الترتيبات المرضية مع الأمم المتحدة ؛ بخصوص قوات طوارئ الأمم المتحدة ؛ بحيث تكفل هذه الترتيبات أمن إسرائيل إزاء خطر الهجوم عليها ، أو التهديد به ، وبالنسبة للأعمال الحربية فى البحر أو البر ، كما علقت انسحابها على تعرف سياسة مصر ونواياها تجاه إسرائيل صلحاً كانت أم حرباً [٣٨] .

وحرصت القيادة الإسرائيلية يوم ٢ ديسمبر ١٩٥٦ ، بأنها قد سحبت ثلاثة لواءات من سيناء ، وأن باقى القوات الإسرائيلية قد انسحبت لمسافة ٥٠ كيلو متراً شرق قناة

السويس . وقد قامت القوات الإسرائيلية أثناء انسحابها بعمليات تخريب وتدمير واسعة النطاق من حرث للطرق وبث للألغام وتدمير للمنشئات ؛ مما حدا بالحكومة المصرية إلى أن تطلب من الجنرال بيرنز إرسال وحدة من قوات الطوارئ الدولية - على أن تكون يوغسلافية الجنسية - إلى منطقة آبار البترول المصرية فى سدر والبلاعيم ؛ للمحافظة على المنشئات والآبار فيها ، ولحمايتها من تخريب القوات الإسرائيلية [٣٩] .

وفى الثانى من ديسمبر ، قدم المستر همر شولد تقريره للجمعية العمومية ، وقد تضمن ردًّ إسرائيل السابق ذكره ، والذى جاء به :[٤٠]

١ - تم سحب القوات الإسرائيلية إلى مسافات مختلفة ، على طول الجبهة المصرية .

٢ - تعيد الحكومة الإسرائيلية موقفها ، الذى سبق توضيحه للسكرتير العام فى ٨ نوفمبر ، وستقوم بسحب قواتها من مصر مباشرةً عقب وضع ترتيبات مرضية مع الأمم المتحدة ، بشأن قوات طوارئ الأمم المتحدة ، والترتيبات المرضية التى تطلبها إسرائيل ، وهى تلك الترتيبات التى تضمن سلامة إسرائيل ، ضد تكرار خطر الهجوم والأعمال العدوانية من البر او البحر .

٣ - ما زالت إسرائيل تدرس تقرير السكرتير العام حول قوات الطوارىء .

٤ -ما زالت حكومة إسرائيل فى انتظار إجابة عن الاستيضاح الذى طلبته .

وفى يوم ٣ ديسمبر ، تحركت القوات المدرعة اليوغوسلافية من البلاح ، داخل سيناء فصادفتها صعوبات جمة ، كما لم تجد بعد تقدمها لمسافة تتراوح بين ١٢ و ٣٠ كيلو متراً أى أثر للطرق المرصوفة ، واضطرت إلى ترك العربات ، والسير على الأقدام حتى وصلت فى يوم ٥ ديسمبر إلى مسافة ٢٨ كيلو متر شرق القنطرة ، و٤٠ كيلومتراً شرق الإسماعيلية ؛ حيث توقفت تماماً لكثرة الألغام ، وعدم تمكن الحملات الميكانيكية من متابعة التقدم لعدم وجود طريق معبد .

وظهر عندئذ أن القوات الإسرائيلية عند انسحابها ، قامت بحرث الطرق ، وتخريبها ، ووضع الألغام لتعطل تقدم القوات الدولية . وكان واضحاً أن وراء هذا التخريب الإسرائيلى محاولة لكسب الوقت ، وعرقلة عملية قوات الطوارئ الدولية ؛ حتى تتمكن من الحصول على مكاسب سياسية [٤١] .

وقد أرسل المستر همر شولد يوم ٧ ديسمبر ١٩٥٦ مذكرة إلى الحكومة الإسرائيلية ، طلب فيها وقف أعمال التخريب والتدمير ؛ بناء على طلب الحكومة المصرية ؛ للتغلب على تعطيل تقدم قوات طوارئ الأمم المتحدة لمتابعة الانسحاب الإسرائيلى ، والوصول بأسرع ما يمكن إلى منطقة العريش - رفح - غزة ، كما طلبت الحكومة المصرية من المستر همر شولد أن تنتقل قوات طوارئ الأمم المتحدة إلى العريش رأساً ، وبطريق الجو لإنقاذ السكان المدنيين فى العريش ورفح وقطاع غزة ، وحماية باقى خطوط المواصلات ، وحتى تضمن مصر توقف المذابح من جانب اليهود ضد المواطنين (٤٢) .

ولذلك . . كلف المستر همر شولد الدكتور رالف بانش بسؤال الحكومة الإسرائيلية عن حقيقة التخريب والتعذيب ، كما طلب من الجنرال بيرنز موافاته بتقرير عن الموقف . وحتى ١٧ ديسمبر ، وصل تقدم القوات اليوغسلافية على الطريق الشمالى (القنطرة - العريش) حتى الكيلو ٦١ ؛ حيث قابلت دورية إسرائيلية ، أوضحت لها أنه يجب عليها ألا تتقدم أكثر من الكيلو ٥٠ شرق القناة ، على أن يشمل ذلك أيضاً الطريق الأوسط (الإسماعيلية - أبو عجيلة) ، والطريق الجنوبى (السويس - سدر الحيطان -نخل) ، وإذا أرادت التقدم أكثر من ذلك . . فيكون بعد اتفاق بيرنز مع حكومة إسرائيل .

وبناء على هذه المعلومات ، قدر الخبراء العسكريون التابعون للأمم المتحدة أن انسحاب القوات الإسرائيلية لن يتم قبل أربعة أو ستة أسابيع مما دعا الجنرال بيرنز فى ١٧ ديسمبر ١٩٥٦ إلى إبلاغ إسرائيل أن السكرتير العام لن يقبل ذلك (٤٣) .

وحتى ذلك الوقت ، كان جنوب سيناء لا يزال فى أيدى القوات الإسرائيلية ، ولا سيما منطقة آبار البترول فى سدر وبلاعيم ؛ حيث علمت مصر أن السفن تقوم بتعبئة البترول الخام ، وتتجه به إلى ميناء إيلات ؛ علما بأن الجنرال بيرنز كان قد وعد بإرسال مراقبين دوليين إلى منطقة سدر وبلاعيم ؛ لإيقاف أعمال النهب التى تجرى هناك ، ولكنه لم يفعل شيئا حتى ذلك الوقت ، وكان قائد القوة اليوغوسلافية التى تعمل فى سيناء ، قد دفع بقوة محدودة من الشط إلى مدينة الطور ، غير أن الجنرال بيرنز أمر بعودتها ، ولام القائد اليوغسلافى على هذا التصرف ، الذى رد بأنه فعل ذلك بقصد تأمين جناحه الأيمن ، اثناء تقدمه فى شمال سيناء (٤٤) .

ولم يبت الجنرال بيرنز فى مسألة انزال قوات يوغسلافية ، مباشرة فى العريش سواء

بالمطار الموجود هناك ، أو بطريق البحر ؛ بقصد تلافى الصعوبات المتعمدة ، التى أقامتها إسرائيل؛ لإعاقة تقدم القوات اليوغسلافية كالألغام وتدمير الطرق ؛ علمًا بأن الجنرال بيرنز سبق أن أخبر القيادة العامة المصرية بأنه طلب موافقة السكرتير العام ، على إنزال قوات طوارىء الأمم المتحدة مباشرة بالعريش .

وقد طلب الرئيس عبد الناصر من الدكتور محمود فوزى - الموجود فى ذلك الوقت بنيويورك - ابلاغ المستر همرشولد أن السبب فى تعطيل تطهير القناة لا يرجع إلى السلطات المصرية ، بل إلى تلكؤ القوات المعتدية فى الانسحاب من الأراضى المصرية بوجه عام ، وأن السلطات المصرية قدمت معاونة صادقة فى المراحل الاستطلاعية الجارية الآن ، قبل البدء فى تطهير القناة [٤٥] .

وقد أبلغ القائد العام للقوات المسلحة المصرية الجنرال بيرنز أن الطريقة التى تتبعها إسرائيل فى الانسحاب لا تتفق مع ما جاء بقرارى الجمعية العمومية بتاريخى ٢ ، ٧ نوفمبر ، بل تعتبر تعطيلاً لعملية الانسحاب من سيناء إلى ما وراء خطوط الهدنة ، وإن الأسلم أن يكون الانسحاب من جنوب شبه جزيره سيناء ، عن طريق ممر متلا إلى الشرق مباشرة حتى خطوط الهدنة [٤٦]

وأمام هذا الموقف ، طلبت مصر من السكرتير العام أن يعالج هذا الوضع المائع ، الذى تسبب فى تأخير عملية تطهير القناة . وردَّ المستر همر شولد على تحذير الحكومة المصرية بأنه تلقى من إسرائيل كتاباً بتاريخ ٢١ ديسمبر ١٩٥٦ ، يفيد أنها ستنسحب على مرحلتين .. فحتى الأسبوع الأول من يناير ١٩٥٧ ، تكون القوات الإسرائيلية قد انسحبت إلى غرب العريش بينما يستمر احتلال إسرائيل لشرم الشيخ وتيران ، ثم تنسحب القوات الإسرائيلية إلى ما وراء خطوط الحدود و الهدنة فى ميعاد معين [٤٧] .

ولم يكن المستر همر شولد - فى واقع الأمر غير منتبه للعراقيل ، التى تضعها إسرائيل أمام انسحابها ، بل كان يلاحق الحكومة الإسرائيلية برسائل متتالية ، يطلب فيها الانسحاب الكامل إلى ما وراء خطوط الحدود والهدنة . ففى شهر ديسمبر ، طلب من الوفد الإسرائيلى أفادته عن صحة ما ردده بن جوريون من أن اتفاقيات الهدنة ماتت ، وعن صحة تصريحات بعض رجال وزارة الخارجية الإسرائيلية بشأن عدم الانسحاب من غزة .

وكان السكرتير العام يؤكد فى رسائله للحكومة الإسرائيلية ، ضرورة تنفيذ قرارات الجمعية العمومية بالانسحاب الفورى إلى ما وراء خطوط الحدود والهدنة ، وهو مايعنى قطاع غزة ضمناً ، وبذلك يقطع الطريق على التصريحات المتتالية من جانب المسئولين الإسرائيليين حول البقاء فى هذا القطاع . وفى الوقت الذى كان المستر همر شولد يتخذ هذا الموقف ، كان يتوازى مع جهوده أمران : أولهما : أن الجمعية العمومية تلاحق إسرائيل بطلب الانسحاب الفورى ، وثانيهما : أن الولايات المتحدة لم تتردد لحظة فى أن تبدى غضبها واستياءها لعدم اتمام إسرائيل الانسحاب .

وقبل انتهاء شهر ديسمبر ١٩٥٦ . . كانت القوات الأنجلوفرنسية قد أتمت انسحابها ؛ فبقى الأمر اعتباراً من مطلع شهر يناير١٩٥٧ غير واضح بالنسبة للانسحاب الإسرائيلى . حقيقةً أن إسرائيل قد انسحبت من معظم شبه جزيرة سيناء ، بعد أن خربت ودمرت طرقها ومنشآتها وبث الالغام فى كل مكان ، إلا أنها استمرت ترفض الانسحاب من قطاع غزة ومنطقة شرم الشيخ .

وفى ١٥ يناير ١٩٥٧ ، قدم السكرتير العام تقريره إلى الجمعية العمومية ، وجاء فيه :(٤٨)

١ - إنه على ضوء ما حدده المندوب الإسرائيلى فى ١٤ يناير . . فإنه فى ٢٢ يناير ١٩٥٧ ستكون القوات الإسرائيلية قد انسحبت من صحراء سيناء ، باستثناء منطقة شرم الشيخ . كما أعلنت إسرائيل على لسان المسئولين فيها أنها لن تنسحب من قطاع غزة . أما انسحابها من منطقة شرم الشيخ وخليج العقبة ومضايق تيران . . فإنه يتوقف على حصولها على ضمانات كافية ، بعدم منع السفن الإسرائيلية من المرور فى خليج العقبة .

٢ - إن الصفة الدولية لخليج العقبة قد تعتبر مبرراً لحق المرور البرئ فى مضايق تيران وفى خليج العقبة ؛ طبقاً للمبادئ المعترف بها فى القانون الدولى .

٣ - إن قرار الجمعية العمومية فى ٢ نوفمبر ، الذى طلب من السكرتير العام العمل على انسحاب كافة القوات ، إلى ما وراء خطوط الهدنة قد أشار إلى أمرين آخرين وهما مطالبة الأطراف بالامتناع عن الغارات عبر خطوط الهدنة ، والتنفيذ الدقيق لأحكام اتفاقية الهدنة .

وفى ١٧ يناير ، استأنفت الجمعية العمومية بحث الموقف ، وألقى الدكتور محمود فوزى كلمة قصيرة ، طالب فيها الأمم المتحدة بتحمل مسئولياتها ، وأكدَّ على أنه يجب على الجمعية العمومية أن تقرر هل ستسمح أو لا تسمح للعدوان بأن يسود ويحكم ، وهل ستسمح بأن يجنى المعتدى ثماراً عدوانه . ؟ (٤٩)

ثم تقدم مندوب سيلان بمشروع قرار باسم ٢٥ دولة ، يطالب إسرائيل بالانسحاب ، ويكلف السكرتير العام بأن يقدم تقريرًا إلى الجمعية العمومية ، فى خلال خمسة أيام ، حول مدى تنفيذ إسرائيل لقرارات الجمعية العمومية .

وتحدث أبا إيبان ، فتحدى الجمعية العمومية بقوله إن الانسحاب من شرم الشيخ وقطاع غزة ستتم مناقشته فى مرحلة متأخرة ؛ لأنه يمس أمن إسرائيل . كما تحدث أيضا مندوب أستراليا ليشرح وجهة نظر إسرائيل ، فقال إن عليها الانسحاب كطلب الجمعية العمومية . ولكن هذا الطلب لايعنى العودة إلى أوضاع غير قانونية ، سادت قبل الهجوم الإسرائيلى ، مثل : تسلل الفدائيين من قطاع غزة ومنع السفن الإسرائيلية من المرور فى خليج العقبة . واستشهد مندوب استراليا بما أورده السكرتير العام فى تقريره ، حول المرور البرىء فى خليج العقبة ، وذكر أنه من الضرورى عند انسحاب إسرائيل من قطاع غزة وخليج العقبة ، ألا تحتل هذه المناطق القوات المصرية ؛ مما قد يؤدى إلى موقف خطير ، وطالب بأن تدخل قوات طوارىء الأمم المتحدة هذه المناطق لمعالجة هذا الوضع .

وبذلك . . بدأ يظهر الاتجاه الجديد الذى سعت إليه إسرائيل ، وهو تحقيق ضمانات لها بالنسبة لقطاع غزة وشرم الشيخ . وقد عقب مندوبون من أمريكا اللاتينية ودول غربية على تقرير السكرتير العام ، وأيدوا وجهة النظر الإسرائيلية . ولكن عند التصويت فى ١٩ يناير ١٩٥٧ ، وافق على المشروع الأفرو - آسيوى ٧٤ دولة وعارضته إسرائيل وفرنسا . وكان أهم مالوحظ على هذا التصويت ، هو عدم معارضة المملكة المتحدة - لأول مرة - لقرار الجمعية العمومية . وقد سجل قرار الجمعية العمومية على إسرائيل عدم امتثالها لقراراتها ، وطلب من السكرتير العام ان يقدم تقريرًا عن انسحاب إسرائيل انسحابا كاملاً خلال خمسة أيام .

وفى ٢٣ يناير سنة ١٩٥٧ ، بعثت إسرائيل بمفكرة إلى السكرتير العام ، أوضحت فيها موقفها من الانسحاب على الوجه التالى :

أ - قطاع غزة :

١ - لن تبقى القوات الإسرائيلية فى قطاع غزة .

٢ - استمرار إسرائيل فى القيام بالخدمات الإدارية فى المنطقة ، ويدخل فى ذلك الصناعة والزراعة والصحه والتعليم ، وغير ذلك من المرافق العامة .

٣ - تتولى الشرطة الإسرائيلية مهام المحافظة على الأمن والنظام .

٤ - لا توافق إسرائيل على دخول قوات دولية فى قطاع غزة ؛ لأن مثل هذه القوات لن يمكنها الاضطلاع بالمهام البوليسية اللازمة لمنع نشاط الفدائيين ، كما أن هذه القوات لن يمكنها القيام بالخدمات الإدارية والاقتصادية فى هذا القطاع .

خليج العقبة ومنطقة شرم الشيخ :

١ - انسحاب إسرائيل من هذه المنطقة موقوف على حصولها على ضمانات تكفل لها حرية المرور فى خليج العقبة ومضايق تيران .

٢ - مرابطة قوات طوارىء الأمم المتحدة فى المنطقة ، بعد انسحاب القوات الإسرائيلية ؛ لمراقبة حرية الملاحة فى خليج العقبة ، ومنع الأطراف من استعمال حقوق المحاربين فيها ، والبقاء فى المنطقة ؛ حتى يمكن الوصول إلى حل نهائى للمسألة .

وكذلك أعلن بن جوريون فى الكنيست يوم ٢٣ يناير ١٩٥٧ ، أن إسرائيل لن تنسحب من شرم الشيخ أو قطاع غزة ، قبل أن تحصل على الضمانات التى طلبتها . وفضلاً عن ذلك : كانت إسرائيل مستعدة لتوقيع ميثاق عدم اعتداء مع مصر ، وقدم المندوب الإسرائيلى فى الأمم المتحدة اقتراحات بن جوريون المطولة إلى همر شولد ، ووزعت على جميع الأعضاء . وكان كابوت لودج المندوب الأمريكى فى الأمم المتحدة وجون فوستر دالاس وزير خارجيتها والرئيس أيزنهاور قد تزايد غضبهم ، ونفذ صبرهم يومًا بعد يوم ، فدعوا إسرائيل إلى الانسحاب ، مستخدمين الكلمة المختارة التى عثر عليها كريشنا مينون لبريطانيا وفرنسا " فى الحال " (٥٠) .

وفى ٢٤ يناير ١٩٥٧ ، قدم السكرتير العام تقريره إلى الجمعية العمومية بعد انقضاء

مهلة الخمسة أيام ، التى حددتها فى قرار ١٩ يناير ، وقد أوضح فى هذا التقرير أن الأمم المتحدة لا يمكن أن تقبل تغييراً فى الأوضاع القانونية ، بناء على أعمال عسكرية ، وأن قوات طوارىء الأمم المتحدة غير منوط بها فرض تسويات . وكذلك أوضح أنه لا يمكن قبول فكرة إشراف إسرائيل على قطاع غزة - ولو كان ذلك بصفة غير عسكرية - وإن أى توسيع لاختصاصات قوات الطوارىء ، لا يمكن أن يتم دون موافقة الأطراف . وعن مشكلة خليج العقبة ، ذكر المستر همرشولد أن الأعمال العسكرية لإسرائيل لا ينبغى ان يكون لها دور فى حل هذه المشكلة[٥١] .

وما إن صدر هذا التقرير ، حتى اتجهت الولايات المتحدة إلى إعداد مشروع قرار ، يسعى إلى إحالة مسألة المرور فى خليج العقبة إلى محكمة العدل الدولية ، بأمل أن يصدر حكمها بمنع الأطراف عن ممارسة حقوق المحاربين فى مياه الخليج ، أو التدخل بأية صورة فى حق المرور البرىء [٥٢] .

وقد عرض المندوب الأمريكى كابوت لودج هذا المشروع على الدكتور محمود فوزى ، الذى أوضح أن هذا المشروع يعتبر رضوخاً لضغط إسرائيل ، ورهناً تضعه الجمعية العمومية فى يد إسرائيل كى تنسحب ، وإنه لا يمكن لمصر أن تقبل ذلك . وإزاء رفض مصر لهذا المشروع ، قام الوفد الأمريكى برئاسة لودج بتعديل النص ، فأصبح ينص على " التزام الأطراف بأحكام اتفاقية الهدنة ، وأن هذا يقتضى وضع قوات طوارىء الأمم المتحدة على خط الهدنة المصرى - الإسرائيلى ، وتنفيذ الإجراءات الأخرى التى يراها السكرتير العام لازمة ؛ للوصول إلى المواقف التى تؤدى إلى حفظ السلام فى هذه المنطقة (شرم الشيخ وقطاع غزة) [٥٣] .

على أنه فى نفس الوقت ، كانت الولايات المتحدة قد أعدت مشروع قرار آخر ، يدين إسرائيل لعدم تنفيذها الانسحاب الكامل ، وعرض للتصويت أولا قرار إدانة إسرائيل فى جلسة الجمعية العمومية فى ٢ فبراير ١٩٥٧ ؛ فوافقت عليه بأغلبية ٧٤ صوتا ضد صوتين (فرنسا - وإسرائيل) ، وامتناع دولتين (كوبا وكوستاريكا) . وقد نعت الجمعية العمومية على إسرائيل فى هذا القرار عدم امتثالها لقرارات الجمعية العمومية المتكررة ، وطالبتها للمرة السادسة بالانسحاب إلى ما وراء خطوط الهدنة . إلا أن إسرائيل واصلت تحديها للأمم المتحدة ، وأعلنت أنها مازالت مصرة على موقفها [٥٤] .

وعندما عرض مشروع القرار الأمريكى الثانى ، وهو إحالة المرور فى خليج العقبه لمحكمة العدل الدولية ، وافقت عليه ٥٦ دولة وامتنعت ٢٢ عن التصويت ، وكانت مصر من الدول التى امتنعت عن التصويت (وأيدتها فى موقفها الدول الاشتراكية وكافة الدول العربية - كما امتنعت أيضا إسرائيل باعتبار أن هذه ضمانة غير كافية بالنسبة لها) . ولم يكن أمام مصر سوى الامتناع عن التصويت ؛ تحديداً لموقفها ، وعدم قبولها لهذا الوضع الجديد . وكان الدكتور محمود فوزى قد أبدى استعداد الحكومة المصرية ، للالتزام الكامل بأحكام اتفاقية الهدنة ، مع ضرورة انسحاب إسرائيل الكامل والفورى ، ثم تمركز قوات الطوارىء على " جانبى " خط الهدنه ، وأن تعمل هذه القوات فى الإطار القانونى لمهمتها ، كما حددته الجمعية العمومية . أما أبا أيبان . . فقد صمم على أن اتفاقيات الهدنة لم يعد لها وجود ، وأنه من الضرورى أن تعلن مصر تخليها عن حالة الحرب [٥٥] .

وبذلك تكون الولايات المتحدة قد حققت وضعًا خاصًا لإسرائيل ؛ لأنه على ضوء القرار . . ستتواجد قوات الطوارىء الدولية فى قطاع غزة وشرم الشيخ ، كما أن هناك مطالبة من جانب الجمعية العمومية بعدم استخدام حقوق المحاربين فى تلك المنطقة . وعلى أثر القرار الأمريكى المقدم للجمعية العمومية فى ٢ فبراير(الخاص بالمرور فى خليج العقبة) . . وجه الرئيس أيزنهاور رسالة إلى بن جوريون ، فسر فيها هذا القرار ، بأن تقرير السكرتير العام يضع الأسس لنتيجة سلمية فى شرم الشيخ وقطاع غزة ، وأن الخطوة الأولى تظل ضرورة الانسحاب إلى ماوراء خطوط الهدنة ، ثم اضاف الرئيس أيزنهاور فى لهجة تحذير " إنه يرجو أن تستمر علاقات الصداقة والتعاون بين البلدين ، والتى ساهمت فى تنمية إسرائيل " . [٥٦] وكانت لهجة التحذير تفيد أنه ما لم تغير إسرائيل من موقفها ، فقد تتوقف الولايات المتحدة عن معونتها لها .

وفى ٥ فبراير ، أدلى المستر دالاس فى مؤتمره الصحفى بحديث قال فيه : " إنه إذا اتخذت الأمم المتحدة قراراً بتوقيع عقوبات على إسرائيل ، فإن الولايات المتحدة ستولى هذا الأمر عناية كبيرة " [٥٧] .

وعندما قابل الدكتور محمود فوزى المستر كيرن يوم ٦ فبراير ، ذكر له أن موقف الحكومة الأمريكية ازاء مسألة انسحاب إسرائيل يحتاج إلى التدعيم ، ومما يساعد واشنطن على تأييد قرار فرض العقوبات الاقتصادية على إسرائيل ، أن تدلى دول صديقة كلبنان أو إيران أو اليابان ببيانات تطلب فيها قراراً بتلك العقوبات .

واوضح الدكتور فوزى إن أى تأخير فى هذا الشأن بالغ الضرر ، فرد المستر كيرن أنه وعدد من أصدقائه ، يواصلون العمل كى تسير الأمور كما يجب ، وأنه سيقابل كثيرين ومنهم السناتور نولاند ، الذى كان قد ادلى بتصريح ، يقاوم فيه اتجاه فرض العقوبات على إسرائيل مما زاد من البلبلة ، التى سببها التصريح الذى أدلى به دالاس بالأمس ، والتى لم ينجح فى تخفيف وقعها تصريح الرئيس أيزنهاور اليوم (٦ فبراير) . ولو ان داج همرشولد يرى فى تصريح دالاس وأيزنهاور ما يبعث الأمل فى حسم مسألة انسحاب إسرائيل بطريقة مرضية [٥٨] .

وفى ٨ فبراير ، ردَّ بن جوريون على الرئيس أيزنهاور ؛ مؤكداً موقف إسرائيل وحاجتها إلى الضمانات والسلام ، بما أوقع الحكومة الأمريكية فى حرج شديد ، بعد أن بدأ الضغط الصهيونى يصل إلى ذروته ، ومعنى هذا ان الكونجرس لن يوافق على سياسة الرئيس أيزنهاور الجديدة فى الشرق الأوسط ، وبالتالى . . فإن المخطط الأمريكى لملء الفراغ والهيمنة على هذه المنطقة ، وإيجاد زعامات منافسة للرئيس عبد الناصر ، مثل الملك سعود ، سوف تتعرض للفشل الذريع[٥٩] .

ولذلك اجتمع دالاس بأبى إيبان يوم ١١ فبراير ، وسلمه مفكرة حول موقف الولايات المتحدة من قطاع غزة ومنطقة شرم الشيخ ، حيث أشار إلى أن غزة مصدر للتسلل العسكرى لإسرائيل ، وأن الولايات المتحدة تعتقد ان خليج العقبة مياه دولية ، وأنه ليس من حق أية دولة أن تمنع الملاحة الحرة البريئة فيها . وذكرت المفكرة أنه ما لم تتخذ محكمة العدل الدولية قراراً مخالفًا ، فإن الولايات المتحدة على استعداد لدعم حق المرور البرىء بالاشتراك مع آخرين ؛ لضمان الاعتراف العام بهذا الحق [٦٠] .

ثم توقعت الولايات المتحدة بعد ذلك أن تعلن إسرائيل انسحابها ، وتغير من الموقف المتشدد الذى أبلغت به همرشولد يوم ٤ فبراير ، ثم أبلغه همرشولد إلى الجمعية العمومية فى تقريره بتاريخ ١١ فبراير . ولكن الحملة الصهيونية ضد الرئيس أيزنهاور اتخذت أبعادًا جديدة ؛ فقد هاجم السناتور وليم نولاند زعيم الأغلبية فى الكونجرس موقف الرئيس أيزنهاور ، وأعلن ان الكونجرس لن يوافق على فرض عقوبات على إسرائيل .

ثم بعث ليندون جونسون - زعيم الديمقراطيين فى الكونجرس - برسالة إلى فوستر دالاس هاجم فيها موقف الولايات المتحدة تجاه إسرائيل ، وطالب بعدم توقيع عقوبات

عليها . وحاول دالاس أن يخفف من حدة الهجوم على سياسة الولايات المتحدة تجاه إسرائيل ، فاقترح على الرئيس ايزنهاور دعوة ثمانية من كبار الشخصيات اليهودية الأمريكية للتباحث معهم ، وإقناعهم بأنه لا يعمل على الإضرار بإسرائيل .

ثم حاول دالاس مرة ثانية ان يحصل من زعماء الكونجرس على بيان بالموافقة على سياسته ، ولكن السناتور ويليام فولبرايت رفض ، وأعلن أنه لا يوافق ما لم تحصل إسرائيل على حقوقها بعد ان تنسحب . وكانت أنباء هذا الضغط تصل تباعا إلى نيويورك ، وأصبح الموقف الأمريكى محلاً لأكثر من تساؤل ، وما الذى تريده إسرائيل بعد المفكرة الأمريكية فى ١١ فبراير ، والتى اعلنها أيزنهاور فى ١٧ فبراير[٦١] . ولذلك سافر أبا إيبان إلى تل أبيب ؛ للتشاور قبل العودة إلى نيويورك .

وفى يوم ٢٠ فبراير ، وجه أيزنهاور - بإيحاء من دالاس - خطاباً إلى بن جوريون يقول فيه : " إننى أعلق أهمية قصوى على قرار الأمم المتحدة " الخاص بانتهاء الأعمال العدائيه فى مصر ، وقد أسعدنى خطابك فى ٧ نوفمبر الذى قلت إنكم ستنسحبون إلى خط الهدنة ؛ طبقاً لقرار الأمم المتحدة فى ٢ نوفمبر ، والآن - وقد مرت ثلاثة أشهر - وذهب البريطانيون والفرنسيون فإن إسرائيل لم تذهب بعد ، وهذا التأخير فى تنفيذ قرار الأمم المتحدة قد أدى إلى استمرار التوتر فى الشرق الأدنى ، وأثَّر على جهود الوصول إلى تسوية مع حلول دائمة للسلام .

ثم أوضح أيزنهاور فى خطابه أن الخطوة الجوهرية الأولى ، هى أن تنسحب إسرائيل خلف خط الحدود ، وأن يتم ذلك بلا تأخير ، ثم أردف أيزنهاور قائلاً : « لقد حاولت الأمم المتحدة القيام بعمل بناء ، ونأمل أن تفعلوا نفس الشئ . لقد بذلنا كثيرًا لتسوية الأمور بعدل ، وآمل أن تسهموا أنتم أيضاً فى ذلك » .

وفى ٢١ فبراير ، أرسل الرئيس عبد الناصر برقية عاجلة للدكتور محمود فوزى ، يخطره فيها أنه لا يمكن أن تتعهد الحكومة المصرية بمناقشة موضوع قطاع غزة ، قبل الانسحاب الإسرائيلى الكامل ، وإلا اعتبر هذا رضوخاً لاشتراطات إسرائيل . كما لا يمكن التباحث فى أى موضوع فرعى ، مالم تنفذ إسرائيل قرارات الأمم المتحدة بالكامل . ولن تقبل مصر الآن أو فى المستقبل أى إدارة غير مصرية لقطاع غزة . وطلب الرئيس عبدالناصر أن يبذل الدكتور فوزى جهوده من أجل ألا يتضمن تقرير السكرتير العام أى شىء عن هذا الموضوع ، كما لا يمكن التعرض لمسألة القناة قبل انسحاب إسرائيل .

وعلى الفور رد الدكتور فوزى على برقية الرئيس ببرقية عاجلة ، يخطره فيها بأنه لو نجحت اتصالات واشنطن وتل أبيب فى انسحاب إسرائيل فمعظم المسائل المتبقية ستكون صعبًا ودقيقًا ؛ فقد يزداد الضغط على مصر فى مسألة المرور فى خليج العقبة وقناة السويس وقطاع غزة ، وتشير الاتجاهات الحالية إلى الاحتمالات التالية :

١ - محاولة استصدار قرار من الجمعية ؛ لتوسيع أعمال قوة طوارئ الأمم المتحدة ، وبالذات فيما يتعلق بخليج العقبة وقطاع غزة .

٢ - محاولة فصل قطاع غزة عن الإدارة المصرية .

٣ - اختبار مرور سفن بخليج العقبة تابعة لدول كثيرة ؛ بقصد إضفاء الصفة الدولية على مياه الخليج .

٤ - محاولة مرور سفن وبضائع لإسرائيل فى قناة السويس . ولا بد من متابعة العمل على هزيمة هذه المحاولات ، وفرصتنا متفاوتة تبعاً لتنوع المسائل ، فمركزنا قوى فيما يتعلق بأعمال قوة طوارئ الأمم المتحدة ، وأقل من هذا فى مسألة قطاع غزة ، ثم فى البندين ٣ ، ٤ .

ومن الخطوات التى يقتضيها سير هذه المعارك أن تعمل مصر على التحفظ اللازم فى الوقت المناسب ؛ للإبقاء على حقها فى اعتبار خليج العقبه مياهاً إقليمية ، وأن تفكر فى جعل استشارة محكمة العدل الدولية خطاً ثانياً للدفاع ؛ فتوعز - إن لزم الأمر - إلى إحدى الدول الصديقة بتوجيه الأمم المتحدة إليه فيما يتصل بمرور سفن وبضائع لإسرائيل ، بالخليج ، وربما بقناة السويس [٦٣] .

وفى ٢٢ فبراير ، أرسل الدكتور فوزى برقية للرئيس عبد الناصر ، يخطره أن همرشولد أخبره اليوم أنه سيحاول - فى بيانه بالجمعية العمومية - إفساد ما يدبره ليستر بيرسون ومن معه خصوصاً فى شأن قطاع غزة .كما أن لودج أخبره أنه لا ينتظر أن يحضر أبا إيبان بجديد ، يغير من الطابع الأساسى للموقف ، وأنه من الخير ألا تتقدم الولايات المتحدة بخطوتها الأولى فيما يتعلق بانسحاب إسرائيل ، قبل عودة إيبان [٦٤] .

وعندما استانفت الجمعية العمومية بحث الموقف فى يوم ٢٢ فبراير ١٩٥٧ ، أوضح المستر همرشولد أنه لا ينوى اتخاذ أية إجراءات بالنسبة لقطاع غزة ، تخالف إطار السيطرة

المصرية على القطاع ؛ طبقاً لاتفاقية الهدنة ، وبذلك استبعد همرشولد فكرة الإدارة الدولية ، وأكد خضوع القطاع للإدارة المصرية ·

وكان الموقف على ضوء المعلومات التى وردت من نيويورك ، والضغط الذى لمسه الوفد المصرى على أعضاء الوفد الامريكي من اللوبى الصهيونى ، يتطلب سرعة دفع الأمور وتحريكها ، مع التشدد فى المطالبه بتوقيع العقوبات الاقتصادية على إسرائيل [٦٥] .

وفعلاً . . تم تقديم مشروع فى ٢٢ فبراير ، بفرض عقوبات اقتصادية وعسكرية على إسرائيل إزاء عدم تنفيذها الانسحاب · ولكن ليستر بيرسون عارض ذلك بكل قوة ، ودافع عن أمن وسلامة إسرائيل ، وهاجم العرب ، واتهمهم بالعدوان وقدم مشروع قرار مضاداً ، يضمن لإسرائيل مطالبها ، وبهذا كشف وجهه الحقيقى ، كما ظهر من الجو العام أن قرار توقيع العقوبات لن يحظى بتأييد الولايات المتحدة ، كما أنه لن يحصل على الأغلبية اللازمة ولذلك لم يعد هناك ما يدعو إلى الإصرار على التصويت عليه [٦٦] .

وفى ٢٤ فبراير ١٩٥٧ ، أخطر الدكتور محمود فوزى الرئيس جمال عبد الناصر ، بأن بيان همر شولد فى الجمعية العمومية مساء ٢٣ فبراير دعم مركز مصر وأحرج خصومها ، وإن لم يثنيهم عن تآمرهم ، وعلى رأسهم إسرائيل وفرنسا وكندا ·

وفى ٢٤ فبراير ، عاد أبا إيبان إلى واشنطن ؛ ليضع أمام دالاس خمسة أسئلة ، يطلب الإجابة عنها . . .

السؤال الأول : هل سترسل الولايات المتحدة سفينة إلى خليج العقبة ؟ وهل ستتخذ إجراء إذا ما أوقفت ؟ وردَّ دالاس بنعم ·

السؤال الثانى : هل تؤيد الفكرة بأن تبقى قوات الأمم المتحدة فى شرم الشيخ لمدة طويلة ؟ وردَّ دالاس بنعم ·

السؤال الثالث : هل سترسل سفينة تحمل علم الأمم المتحدة فى الخليج : وردَّ دالاس إن هذا يتوقف على رأى همر شولد ·

السؤال الرابع : هل ستفتح لنا طريقاً لنقل النفط من إيران عن طريق البحر الأحمر وخليج العقبة ؟ وردَّ دالاس بنعم ·

السؤال الخامس : هل سيصبح قطاع غزة تحت إدارة الأمم المتحدة ؟ وردَّ دالاس سنبذل أقصى جهدنا ؛ لكى نقنع الأمم المتحدة وهومر شولد بهذا الإجراء [٦٧] .

ثم سافر أبا إيبان إلى نيويورك ليستفسر من همر شولد عن السؤالين الثالث والخامس . واستهجن همر شولد هذا الأسلوب ، رافضاً اقتراح إرسال سفينة تحمل علم الأمم المتحدة ، أو التسليم بأن يكون قطاع غزة تحت إدارة الأمم المتحدة . ويبدو أن «أبا إيبان» عاد إلى واشنطن بعد ذلك ، ونقل ردًا من همر شولد محرفاً ، كما أنه خلال حديثه مع همر شولد نقل إليه إجابات دالاس محرفه ، ولكن عندما تم الاتصال بين الرجلين ، تبين كل منهما أنَّ أبا إيبان حاول الوقيعة بينهما [٦٨] .

المرحلة الاخيرة للانسحاب :

لقد كانت هذه المرحلة امتحاناً عسيراً للأمم المتحدة وهيبتها . ولقد أوضح الدكتور محمود فوزى وزير خارجية مصر ، هذه الحقيقة المرة فى خطابه أمام الجمعية العمومية يوم ٢٨ فبراير ١٩٥٧ ، حينما ذكر أن إسرائيل قد أذلت الأمم المتحدة ، وجعلت منها أكبر أضحوكة فى زماننا .

موقف إسرائيل :

سلكت إسرائيل كعادتها طريق التلكؤ والتحدى والتسويف معولة على دعاية الصهيونية العالمية ، تساندها فى ذلك فرنسا داخل و خارج الأمم المتحدة ، والتى شجعتها على المضى فى غيِّها فأعلنت إسرائيل الآتى :

(١) أنها لا تقبل عودة الإدارة المصرية لقطاع غزة ، سواء كانت مدنية أو عسكرية .

(٢) أن اتفاقية الهدنة - وقد نقضتها مصر فى مناسبات عديدة - لم يعد لها محل ، وبالتالى لا يمكن الاستناد إليها لعودة مصر إلى قطاع غزة.

(٣) وجوب الحصول على ضمانات كافية ، تكفل لها حرية المرور فى خليج العقبة ، وأن تبقى قوات الطوارئ الدولية فى المنطقة ؛ لتمنع استعمال حقوق المحاربين حتى يمكن الوصول إلى تسوية نهائية للمسألة .

واخيراً جاء القرار الذى قال عنه الرئيس أيزنهاور أنه لم يكن بالقرار السهل !! ففى

أول مارس سنة ١٩٥٧ ، أعلنت وزيرة خارجية إسرائيل فى الجمعية العمومية ، أن إسرائيل على استعداد للانسحاب من قطاع غزة ومنطقة شرم الشيخ ، وهى على ثقة انه ستكون هناك حرية الملاحة لإسرائيل ولكافة الدول فى مياه الخليج . وذكرت أنه من المفهوم ان قوات طوارئ الأمم المتحدة ستمنع استخدام حقوق المحاربين ، ثم ذكرت « إن التدخل فى حرية ملاحة السفن الإسرائيلية سيعتبر بمثابة هجوم يخولها حقها فى الدفاع عن نفسها ؛ طبقاً للمادة ٥١ من الميثاق[٦٩] ».

وقد ربطت إسرائيل قرار انسحابها بما أسمته الولايات المتحدة آمالاً وأمانى ، وليست شروطاً ، وهى تتلخص فيما يلى :[٧٠]

ا - بالنسبة لخليج العقبة :

(١) إن مياه خليج العقبة مياه دولية ، وإن مايهم إسرائيل هو ضمان حرية الملاحة فيها بعد انسحابها[٧١] .

(٢) إن إسرائيل مصممة باسم السفن الإسرائيلية المسجلة فى إسرائيل على ممارسة حق المرور البرئ فى خليج العقبة وسوف تحمى السفن التى تحمل أعلامها ، وإن أى تدخل مسلح ضد السفن الإسرائيلية - وهى تمارس حق المرور البرئ فى خليج العقبة - سوف تعتبره إسرائيل بمثابة اعتداء عليها ، يخول لها حق استعمال القوة دفاعاً عن نفسها ؛ طبقاً لأحكام ميثاق الأمم المتحدة[٧٢] .

ب - بالنسبة لقطاع غزة .

بنت إسرائيل انسحابها على الافتراضات الآتية[٧٣] :

(١) إن قوات طوارئ الأمم المتحدة هى وحدها ، التى سوف تحل محل الإدارة المدنية والعسكرية الإسرائيلية .

(٢) إن الأمم المتحدة سوف تكون الجهة ، التى يكون من وظيفتها القيام بالمهام ، التى حددها السكرتير العام فى تقريره الشفهى يوم ٢٢ فبراير ١٩٥٧

(٣) إن مسئوليات الأمم المتحدة فى إدارة قطاع غزة سوف تبقى أثناء فترة الانتقال ، إلى أن يمكن الوصول إلى تسوية سلمية أو إلى اتفاق نهائى بشأن القطاع .

(٤) أعلنت وزيرة خارجية إسرائيل يوم ٤ مارس فى الجمعية العامة ، أنه قد تم الاتفاق بين قائد قوات طوارئ الأمم المتحدة ، وبين القائد الإسرائيلى على الترتيبات الفنية للانسحاب[٧٤] .

(٥) كما دخلت قوات الطوارىء الدولية منطقة شرم الشيخ فى ٨ مارس سنة ١٩٥٧ ، وبقى فى شرم الشيخ بعض الفنيين الإسرائيليين ؛ لشحن بعض المعدات التى تم سحبها نهائياً مساء ١٢ مارس سنة ١٩٥٧ .

(٦) وبعد تسلم الإدارة المصرية لقطاع غزة ، قامت إسرائيل بدعاية واسعة النطاق ، ترمى إلى تصوير التطورات الاخيرة بأنها خطيرة للغاية ، وطارت جولدا مائير وزيرة خارجية إسرائيل للاجتماع بجون فوستر دالاس ، وأعلن بن جوريون فى الكنيست الإسرائيلى أن إسرائيل سوف تحتفظ لنفسها بحرية التصرف ، وأن ماحدث مرة يمكن أن يحدث مرة أخرى .

موقف الولايات المتحدة الامريكية .

لعبت الولايات المتحدة الأمريكية دوراً مهمًا داخل الأمم المتحدة وخارجها . وقد أعلن المسئولون الأمريكيون فى مناسبات عديدة أن موقف حكومتهم ، يمكن تحديده على ضوء ما ورد فى خطاب مندوب الولايات المتحدة بالجمعية العمومية بتاريخ ٢ فبراير ١٩٥٧ ، ومفكرة الحكومة الأمريكية إلى إسرائيل بتاريخ ١١ فبراير ١٩٥٧ ، وخطاب الرئيس أيزنهاور إلى بن جوريون بتاريخ ٢٠ فبراير ١٩٥٧ ، وخطاب مندوب الولايات المتحدة أمام الجمعية العمومية بتاريخ ١ مارس ١٩٥٧ .

ومن المناسب أن نتبين موقف الولايات المتحدة ، أولاً من قطاع غزة ، ثم من الملاحة فى خليج العقبة ومضيق تيران[٧٥] .

أ - قطاع غزه :

١ - ذكر كابوت لودج المندوب الأمريكى فى الأمم المتحدة فى خطابه أمام الجمعية العمومية ، بتاريخ ٢ فبراير ٥٧ أن حكومته ترى بعد انسحاب إسرائيل أن توزع قوات طوارىء الأمم المتحدة على جانبى خطوط الهدنة ؛ خاصة فى قطاع غزة ومنطقة العوجه ، وتبقى فى المنطقة كحائل يمنع استعمال حقوق المحاربين ، بما يخالف اتفاقية

الهدنة ، وهذا يسمح لها بالتعاون بطريقة فعالة فى مهام الرقابة على الهدنة ، التى تقوم بها هيئة الرقابة على الهدنة .

٢ - وجاء فى مفكرة الحكومة الأمريكية إلى إسرائيل بتاريخ ١١ فبراير ٥٧ ، أن اتفاقية الهدنة تعطى مصر حق الاحتلال ومسئولياته ، وبالتالى فعلى إسرائيل أن تنسحب دون شرط أو إبطاء ، تاركة البت فى مستقبل قطاع غزة لجهود الأمم المتحدة ومساعيها الحميدة .

٣ - وذكر أيزنهاور فى خطابه الذى ألقاه يوم ٢٠ فبراير ١٩٥٧ ، أنه يجد نفسه غير أهل للمركز السامى الذى يحتله ، إذا ما سمح للولايات المتحدة أن توافق على أن يسمح لدولة تغزو دولة أخرى من أن تفرض شروطاً للانسحاب ، وأن الولايات المتحدة لايسعها إلا أن تضغط على إسرائيل ؛ حتى تمتثل لقرارات الأمم المتحدة كما أن الولايات المتحدة سوف تعمل على إشراك الأمم المتحدة نوعاً ما فى إداره قطاع غزة ، بموافقة الحكومة المصرية ، وتنظيم قوات طوارىء الأمم المتحدة بشكل لا يسمح باستعماله كقاعدة للتسلل المسلح وأعمال الانتقام .

٤ - وفى خطاب كابوت لودج المندوب الأمريكى أمام الجمعية العمومية يوم الأول من مارس سنة ٥٧ ، أعلن أن الولايات المتحدة ترى أن مستقبل قطاع غزة من الناحية القانونية يجب أن يقرر فى نطاق اتفاقية الهدنة .

٥ - ويتضح من الظروف التى أحاطت بانسحاب القوات الإسرائيلية ما يلى :

أ - أنه كان للضغط الأمريكى على إسرائيل أكبر الأثر فى سحب قواتها ، ومع ذلك فإنها لم تسحب هذه القوات إلا بناء على ما تبين لها من أن الولايات المتحدة ستأخذ على عاتقها تحقيق ما تصبو إليه .

ب - أن الولايات المتحدة ستحاول كفالة الضمانات التى تدعيها إسرائيل ، ولكنها إبقاءً على مظاهر العدالة ، ومحافظة على سمعتها الدولية ، رفضت التسليم لها بما طلبت قبل اتمام الانسحاب

جـ - أن السياسة الأمريكية تهدف إلى إعطاء صفة الدوام للقوات الدولية ، ووضع هذه القوات على جانبى خطوط الهدنه مع توسيع اختصاصات هذه القوات ؛ لتصبح فى النهاية القوة التنفيذيه لهيئة الرقابة على الهدنة .

ب - منطقة شرم الشيخ وخليج العقبة :

١ - أوضح مندوب الولايات المتحدة الأمريكية فى خطابه ، أمام الجمعية العمومية ، يوم ٢ فبراير سنة ١٩٥٧ ، أن الحكومة الأمريكية تفضل أن تبقى قوات طوارىء الأمم المتحدة فى منطقة خليج العقبة ؛ لتفصل بين القوات المصرية والإسرائيلية ، إلى أن يبدو جلياً أن عدم استعمال حقوق المحاربين من شأنه أن يوجد الأحوال السلمية فى هذه المياه ، ذات الأهمية الدولية ، دون أن يخل ذلك بأى قرار ، يمكن أن يتخذ بشأن الوضع القانونى لخليج العقبة .

٢ - وقد جاء فى مفكرة الحكومة الأمريكية إلى إسرائيل بتاريخ ١١ فبراير سنة ١٩٥٧ ، أنه مالم يصدر قرار مخالف من محكمة العدل الدولية ، فإن الولايات المتحدة على استعداد باسم السفن المسجلة فى الولايات المتحدة أن تباشر حق المرور البرىء فى خليج العقبة ، وأن تشترك مع غيرها من الدول لضمان الاعتراف بهذا الحق .

٣ - وذكر الرئيس أيزنهاور فى خطابه الذى ألقاه يوم ٢٠ فبراير ١٩٥٧ ، أنه لا ينبغى أن نفترض بعد انسحاب إسرائيل - أن تقوم مصر بمنع سفن إسرائيل من المرور فى قناة السويس أو خليج العقبة ، فإذا حدث أن أخلت مصر باتفاقية الهدنة أو سائر التزاماتها الدولية ، فإن ذلك يجب معالجته بحزم بواسطة جامعة الدول .

٤ - وفى خطاب المندوب الأمريكى أمام الجمعية العمومية ، يوم الأول من مارس ١٩٥٧ ، أشار إلى مذكرة الحكومة المصرية إلى الحكومة الأمريكية المؤرخة فى ٢٨ يناير ١٩٥٠ ، والتى جاء فيها أن احتلال مصر لجزيرتى تيران وصنافير ، يهدف فقط إلى حماية هاتين الجزيرتين ، وأن هذا الاحتلال لا يهدف بأية حال إلى منع المرور البرىء ، خلال المياه التى تفصل الجزيرتين عن الساحل المصرى .

٥ - ومن هذا يبدو جلياً أن الحكومة الأمريكية تقر مبدأ حرية الملاحة للسفن الإسرائيلية فى خليج العقبة ، وأنها قد تعمل - بالتعاون مع بعض الدول البحرية - على ضمان حريه الملاحة بتقرير هذا المبدأ من الناحية العملية ، وذلك بتمرير سفنها وسفن هذه الدول فى هذه المياه ، فى حدود ما يصطلح على تعريفه بالمرور البرىء .

٦ - وبعد انسحاب إسرائيل تردد أن الولايات المتحدة قد أعطت إسرائيل ضمانات ، وأنها اتفقت معها سراً على أن تقبض إسرائيل ثمناً لاعتدائها ، وهذا ما ألمح إليه الدكتور

محمود فوزى فى خطابه أمام الجمعية العمومية يوم ٢٨ فبراير ١٩٥٧ ، أنه لم يكن هناك أى أتفاق سرى أو تفاهم بين الولايات المتحدة وإسرائيل .

موقف مصر :

لقد تذرعت مصر خلال تلك الفترة الحاسمة بالصبر والحكمة ، أمام مؤامرات الصهيونية فضربت مثالاً عملياً للتعاون الدولى . وقد أشاد المندوب الأمريكى بذلك فى خطابة يوم الأول من مارس ١٩٥٧ ، فنوَّه بأن مصر قبلت على مضض تأجيل عقد الجمعية العمومية المرة تلو الأخرى ، خشية أن يقال أنها لم تتح مجالاً كافياً للجهود خارج الأمم المتحدة .

وقد أصرت مصر على موقفها ، الذى يمكن إجماله فى وجوب الانسحاب الكامل غير المشروط ، وعدم حصول إسرائيل على أى ثمرة لاعتدائها ، وعدم رضاء مصر بغير الإدارة المصريه لقطاع غزة ، مع تمسكها باتفاقية الهدنة مع إسرائيل بما يستتبع ذلك من استمرار حالة الحرب بينهما ؛ مما يخول لها استعمال حق المحارب فى خليج العقبة ومضايق تيران ، ومنع السفن الإسرائيلية من المرور فى خليج السويس ، كل هذا مضافاً إليه عدم أعتراف مصر بأية مساومة ، تكون قد حصلت منها إسرائيل على ثمن لانسحابها .

وفى ٨ مارس ، أعلن داج همر شولد السكرتير العام للأمم المتحدة ، أن إسرائيل أتمت انسحابها من غزة وشرم الشيخ ، وفى ١٣ مارس سنة ١٩٥٧ تسلمت الإدارة المصرية قطاع غزة ، وتمركزت قوات طوارىء الأمم المتحدة فى شرم الشيخ .

وخلاصة القول أن إسرائيل لم تنسحب بسهولة ، إذ وقع عليها ضغط شديد من جانب الرأى العام العالمى ، الذى أستنكر عدوانها منذ البداية ، وتغيرت نظرته إليها ، وخاصة الدول الحديثة الاستقلال ، والتى تبينت فى ذلك الوقت التحالف بين إسرائيل والاستعمار ، وأفاقت على الحقيقة الاستعمارية لهذه الدولة .

ثم واجهت إسرائيل السكرتير العام للأمم المتحدة بكل قوته ومهارته السياسية ، ولم يكن المستر همرشولد - وهو يتابع الأحداث - راضياً عن مسلك إسرائيل ، وراعه موقفها العدوانى ، وتآمرها مع اثنتين من الدول الكبرى .

ويملك السكرتير العام قوة سياسية كبيرة قادرة على تحريك الأحداث ، وتوجيه الجمعية

العمومية . خاصة عندما تسانده الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتى . وقد استخدم همر شولد قوة الإجماع الدولى ضد المعتدين كسوط ، يلهب ظهورهم للإسراع فى الانسحاب ، وظل يستخدم هذا السوط حتى تم الانسحاب فعلاً .

ثم كانت دبلوماسية الدكتور محمود فوزى ، الذى عمل على أن يضع إسرائيل فى مكانها الصحيح ، أمام الجمعية العمومية للأمم المتحدة كدولة معتدية متآمرة ، وأن العدوان وإن لم يكن جديداً عليها ، إلا أنه دليل لا يحتمل الجدل على حقيقتها العدوانية . . ولقد استفاد الدكتور فوزى من كل الظروف الدولية التى أحاطت بالعدوان ، ولم ينقطع عن مواصلة الإلحاح من أجل دفع عجلة الضغط الأمريكى ، والجمعية العمومية ، والسكرتير العام حتى انسحبت إسرائيل فى النهاية وهى راضخة صاغرة .

والواقع أن الدبلوماسية والسياسة المصرية حققت نصراً كبيراً فى العدوان الثلاثى عليها ، بينما لم يكن الإنجاز العسكرى على نفس المستوى ، بل شابة الكثير من الأخطاء والهنات التى يأتى على رأسها أسلوب انسحاب القوات المصرية من سيناء وقطاع غزة ، الذى وضع الجرثومة الخبيثة للمرض الفتاك الذى أصابها فى انسحاب صيف ١٩٦٧ .

توثيق الفصل التاسع عشر

(١) وثائق الخارجية المصرية ، برقية الوزارة الرمزية ، رقم ١٧٢٧ ، بتاريخ ١٩٥٦/١١/٢٠ .

(٢) وثائق الخارجية المصرية ، برقية نيويورك الرقمية ٢٢/٢٩ ، بتاريخ ١٩٥٦/١١/٢١ .

(٣) وثائق الخارجية المصرية ، برقية نيويورك ، رقم ٣١/٦٣ ، بتاريخ ١٩٥٦/١١/٢١ .

(٤) وثائق الخارجية المصرية ، برقية نيويورك ، رقم ٣٧/٤١ ، بتاريخ ١٩٥٦/١١/٢٣ .

(٥) المصدر السابق نفسه .

(٦) وثائق الخارجية المصرية ، برقية نيويورك ، رقم ٤٢/٦ ، بتاريخ ١٩٥٦/١١/٢٣ .

(٧) المصدر السابق نفسه .

(٨) وثائق الخارجية المصرية ، برقية نيويورك المفتوحة ، رقم ٣٧٦ ، بتاريخ ١٩٥٦/١١/٢٣ .

(٩) أزو ، هنرى : فخ السويس ، ص ٤٥٣ .

(١٠) وثائق الخارجية المصرية ، برقية من الدكتور محمود فوزى إلى الرئيس عبد الناصر ، مرسلة إلى مكتب نيويورك ، برقم ٤٧/ ٥٠ ، بتاريخ ١٩٥٦/١١/٢٤ .

(١١) وثائق الخارجية المصرية ، برقية من الدكتور محمود فوزى إلى الرئيس عبد الناصر ، مرسلة من نيويورك ، برقم ٥٢/٦٨ ، بتاريخ ١٩٥٦/١١/٢٦ .

(١٢) المصدر نفسه .

(١٣) المصدر نفسه .

(١٤) أزو ، هنرى : فخ السويس ، ص ٤٥٠ .

(١٥) المصدر نفسه ، الصفحة نفسها . سوف يتم تناول العمليات العسكرية بصورة شاملة فى الجزء المخصص لذلك .

(١٦) المصدر نفسه ، ص ٤٥٠-٤٥١ ، انظر كذلك :

Robertson, Terence : Crisis, p. 167.

(١٧) أزو ، هنرى : فخ السويس ، ص ٤٥١/ ٤٥٢ . انظر كذلك :
Chieers, Erskine : Road to Suez, pp. 188–189.

(١٨) أزو ، هنرى : فخ السويس ، ص ٤٥٤ .

(١٩) المصدر نفسه ، الصفحة نفسها .

(٢٠) المصدر نفسه ، ص ٤٥٦-٤٥٧ ، انظر كذلك :
Finer, Herman : Bulles Over Suez, pp. 155–157.

(٢١) وثائق الخارجية المصرية ، برقية من الدكتور محمود فوزى إلى الرئيس عبد الناصر ، بتاريخ ١٩٥٦/١١/٢٦ ، مرسلة من مكتب نيويورك . . . وقد ذكر محمود فوزى فى هذه البرقية أنه سيبعث بنص هذه الأوراق فى برقية منفصلة ، وذلك لطول هذه الدراسات التى أجرتها سكرتارية الأمم المتحدة .

(٢٢) وثائق الخارجية المصرية ، برقية مكتب نيويورك ، رقم ٦٨/٥٢ ، بتاريخ ١٩٥٦/١١/٢٦ .

(٢٣) وثائق الخارجية المصرية، برقية نيويورك الرمزية، رقم ٧٥ ، بتاريخ ١٩٥٦/١١/٢٧ .

(٢٤) وثائق الخارجية المصرية ، برقية نيويورك الرمزية رقم ٩٢/ ٩٣/ ١٠٠ ، بتاريخ ١٩٥٦/١١/٢٨ ، مقابلة همرشولد للمستر سلوين لويد صباح ٢٨ نوفمبر ١٩٥٦ .

(٢٥) وثائق الخارجية المصرية ، المصدر السابق نفسه ، اجتماع الدكتور محمود فوزى للمستر همرشولد صباح ٢٨ نوفمبر ١٩٥٦ .

(٢٦) وثائق الخارجية المصرية ، المصدر السابق نفسه .

(٢٧) وثائق الخارجية المصرية ، المصدر السابق نفسه .

(٢٨) وثائق الخارجية المصرية ، المصدر السابق نفسه .

(٢٩) وثائق الخارجية المصرية ، برقية الوزارة إلى نيويورك برقم ٨٢/ ٨٤ ، ٨٧ ، بتاريخ ١٩٥٦/١١/٢٩ .

(٣٠) وثائق الخارجية المصرية ، برقية نيويورك إلى السيد جمال عبد الناصر ، برقم ٣٥٢/ ٩ ، فى تاريخ ٢٩/ ١١/ ١٩٥٦ .

(٣١) وثائق الخارجية المصرية ، مقابلة الدكتور محمود فوزى للمستر داج همرشولد بمقر إقامته بنيويورك ، يوم ٣/ ١٢/ ١٩٥٦ .

(٣٢) أزو ، هنرى : فخ السويس ، ص ٤٥٨ .

(٣٣) صلاح بسيونى : مصر وأزمة السويس ، ص ٣٥٠ .

(٣٤) المصدر السابق نفسه ، ص ٣٠٥-٣٠٦ .

(٣٥) المصدر السابق نفسه ، ص ٣٠٦-٣٠٧ .

(٣٦) Mahmoud Fawzi : The Suez War 1956, pp. 145–146.

(٣٧) Eisenhower, Dwight : Waging Peace, pp. 86–88.

(٣٨) Finer, Herman : Bulles Over Suez, pp. 122–123.

(٣٩) وثائق الخارجية المصرية ، إدارة الأبحاث ، نشرة خاصة عن العدوان الثلاثى ، الجزء الأول ، ص ٢١ . انظر كذلك برقية نيويورك الرمزية ، رقم ٢٢/ ٢٩ ، بتاريخ ٢١/ ١١/ ١٩٥٦ .

(٤٠) وثائق الخارجية المصرية ، إدارة الأبحاث ، نشرة خاصة عن العدوان الثلاثى ، ص ٢٢ .

(٤١) United Nations : Official Record of The General Assembly Emergency and Ordinary Meeting. See Also : Year Book of the United Nations, 1956.

(٤٢) وثائق الخارجية المصرية، إدارة الأبحاث، نشرة خاصة عن العدوان الثلاثى، ص ٢٢.

(٤٣) وثائق الخارجية المصرية ، برقية من الرئيس جمال عبد الناصر إلى الدكتور محمود فوزى بنيويورك ، برقم ١٣/ ١٥ بتاريخ ٧/ ١٢/ ١٩٥٦ . انظر كذلك : مقابلة بين الدكتور محمود فوزى وداج همرشولد ، بتاريخ ٨/ ١٢/ ١٩٥٦ .

(٤٤) وثائق الخارجية المصرية ، برقية من الرئيس جمال عبد الناصر إلى الدكتور محمود فوزى ، الموجود فى نيويورك ، بتاريخ ١٦/١٢/١٩٥٦ .

(٤٥) المصدر نفسه .

(٤٦) المصدر نفسه .

(٤٧) وثائق الخارجية المصرية ، برقية من الرئيس جمال عبد الناصر إلى الدكتور محمود فوزى ، الموجود فى نيويورك بتاريخ ١٨/١٢/١٩٥٦ . تحتوى هذه الرسالة على معلومات صادرة من الجنرال بيرنز، أراد الرئيس عبد الناصر إبلاغ محمود فوزى بها .

(٤٨) وثائق الخارجية المصرية ، برقية نيويورك الرمزية ، رقم ٤٢/٣٥ ، بتاريخ ٢٢/١١/١٩٥٦ ، ومقابلة بين الدكتور محمود فوزى وداج همرشولد .

(٤٩) United Nations : Official Record of the General Assembly Emergency and Ordinary Meeting..

(٥٠) وثائق الخارجية المصرية ، كلمة الدكتور محمود فوزى ، أمام الجمعية العمومية ، يوم ١٧/١١/١٩٥٧ .

(٥١) Mahmoud Fawzi : The Suez War 1956, pp. 145–147.

(٥٢) وثائق الخارجية المصرية ، تقرير السكرتير العام إلى الجمعية العامة ، يوم ٢٤ يناير ١٩٥٧ ، وانظر كذلك خطاب الدكتور محمود فوزى ، أمام الجمعية العامة ، يوم ٢٨/٢/١٩٥٧ .

(٥٣) صلاح بسيونى : مصر وأزمة السويس ، ص ٣١٧ .

(٥٤) وثائق الخارجية المصرية ، مجموعة وثائق أزمة السويس ، مقابلة الدكتور محمود فوزى للمستر كابوت لودج المندوب الأمريكى فى الأمم المتحدة ، يوم ٢٨/١/١٩٥٧ ؛ حيث عرض عليه مسودتى المشروعين .

(٥٥) وثائق الخارجية المصرية ، إدارة الأبحاث ، نشرة خاصة عن العدوان الثلاثى ، ص ٢٢ .

(٥٦) صلاح بسيونى : مصر وأزمة السويس ، ص ٣١٨ . انظر كذلك : وثائق الخارجية المصرية ، مجموعة وثائق أزمة السويس ، مقابلات الدكتور محمود فوزى مع المستر داج همرشولد والمستر كابوت لودج ، يوم ٦/ ٢/ ١٩٥٧ .

(٥٧) Eisenhower, Dwight : Waging Peace, pp. 211–212.

(٥٨) صلاح بسيونى : مصر وأزمة السويس ، ص ٣١٩ .

(٥٩) وثائق الخارجية المصرية ، مجموعة وثائق أزمة السويس ، مقابلة الدكتور محمود فوزى للمستر كيرن ، يوم ٦/ ٢/ ١٩٥٧ .

(٦٠) وثائق الخارجية المصرية ، مجموعة وثائق أزمة السويس ، مقابلة الدكتور محمود فوزى للمستر كورديه (أحد مساعدى همرشولد) مساء يوم ١٠ فبراير ١٩٥٧ ، برقية نيويورك الرمزية رقم ٨٨٠/ ٨٨٤ بتاريخ ١١/ ٢/ ١٩٥٧ . انظر كذلك : صلاح بسيونى : مصر وأزمة السويس ، ص ٣١٩ .

(٦١) وثائق الخارجية المصرية ، برقية نيويورك الرمزية ، رقم ٨٨٠/ ٨٨٤ ، بتاريخ ١١/ ٢/ ١٩٥٧ .

(٦٢) وثائق الخارجية المصرية ، رسالة من الدكتور محمود فوزى إلى الرئيس جمال عبدالناصر ، يوم ١٣/ ٢/ ١٩٥٧ . انظر كذلك

Finer, Herman : Bulles Over Suez, pp. 221–223.

(٦٣) Op.Cit.: Waging Peace, pp. 175–177, See Also : Op.Cit.: The Suez War 1956, pp. 147–148.

(٦٤) وثائق الخارجية المصرية ، رسالة من الرئيس جمال عبد الناصر إلى الدكتور محمود فوزى ، بتاريخ ٢١/ ٢/ ١٩٥٧ .

(٦٥) وثائق الخارجية المصرية ، رسالة من الدكتور محمود فوزى إلى الرئيس جمال عبدالناصر يوم ٢١/ ٢/ ١٩٥٧ .

(٦٦) وثائق الخارجية المصرية ، رسالة من الدكتور محمود فوزى إلى الرئيس جمال عبدالناصر ، يوم ٢٢/ ٢/ ١٩٥٧ .

(٦٧) وثائق الخارجية المصرية ، برقية نيويورك الرمزية ، رقم ٣٥، بتاريخ ١٩٥٧/٢/٢٢ .

(٦٨) المصدر نفسه .

(٦٩) وثائق الخارجية المصرية ، رسالة من الدكتور محمود فوزى إلى الرئيس جمال عبدالناصر ، يوم ١٩٥٧/٢٤ .

(٧٠) صلاح بسيونى : مصر وأزمة السويس ، ص ٣٢٠-٣٢١ .

(٧١) المصدر نفسه : ص ٣٢١ .

(٧٢) المصدر نفسه ، نفس المكان .

(٧٣) وثائق الخارجية المصرية ، إدارة الأبحاث ، نشرة خاصة عن العدوان .

(٧٤) وثائق الخارجية المصرية ، برقية نيويورك المفتوحة ، كلمة جولدا مائير أمام الجمعية العامة ، يوم ١٩٥٧/٣/٤ .

(٧٥) وثائق الخارجية المصرية ، إدارة الأبحاث ، نشرة خاصة عن العدوان الثلاثى على مصر ، الجزء الثانى ، ص ٢٣-٥٤ .

الفصل العشرون

التطهير ومسألة قناة السويس

مقدمة - جهود همرشولد - مصر تطلب مساعدة الأمم المتحدة - الأمم المتحدة تقرر مساعدة مصر - موقف الحكومة المصرية من عملية التطهير - موقف حكومة المملكة المتحدة سير عملية التطهير - اتفاقية تطهير القناة - تغطية النفقات - التعويضات - جهود همرشولد لتسوية مسألة القناة - موقف الحكومة المصرية - مواقف جديدة تواجه مصر - البيان المصرى - انعقاد مجلس الأمن وانتصار مصر .

مقدمة :

عند تناول التطورات التى مر بها انسحاب القوات الانجلوفرنسية من بورسعيد . . كان من الضرورى أن نلمس مسألة تطهير قناة السويس بحكم الدور ، الذى لعبته فى الإسراع بإتمام الانسحاب ، وكيف تمكنت الدبلوماسية المصرية من استغلال لهفة المملكة المتحدة وفرنسا على سرعة إعادة الملاحة فى القناة لفرض شروطها ، وقد أكد الدكتور محمود فوزى لسفير الولايات المتحدة الأمريكية فى القاهرة يوم ٨ نوفمبر ١٩٥٦ على ضرورة وقف القتال ، وسحب القوات المعتدية قبل البدء فى تطهير القناة بسرعة . كما أكد محمود فوزى على أنه من الطبيعى ألا يشترك أى من دول العدوان فى عملية التطهير ، فالعالم ملىء بالشركات ويمكن للمصريين القيام بتلك المهمة بكفاءة . وقد أبدى السفير الامريكى تفهمًا كاملاً لوجهة النظر المصرية بالنسبة لعملية التطهير ، ووجوب أن تكون مسبوقة بوقف القتال ، وانسحاب القوات المعتدية[1] .

وكانت مشكلة التطهير قد سبق دراستها فى باريس ولندن ، قبل الهجوم على بورسعيد ؛ إذ عقدت اجتماعات فى باريس فى أول سبتمبر ؛ لإنشاء هيئة مؤقتة أطلق عليها

اسم « وكالة أعمال قناة السويس » . ولكن هذه الهيئة لم يكن لها وضع قانونى واضح ، كما أن البيان المشترك الذى كان ينبغى أن تصدره لندن وباريس فى هذا الشأن لم ير النور قط . ومع ذلك . . فقد تم التوصل إلى نوع من الاتفاق ، حينما كلفت باريس الأميرال شامبيون يوم ٣١ أكتوبر بدراسة تطهير القناة ، فى ضوء الاتفاقية المعقودة مع لندن حول توزيع مهام هذه العملية . وشكلت " القوة ٣٣٩" التى تضم الجماعات ، التى عهد إليها رفع الأتربة من القناة ، كما كلفت البحرية البريطانية بانتشال السفن الغارقة فى حين كلف الفرنسيون بالقيام بأعمال الهندسة المدنية . وهكذا اطلق على الأميرال شامبيون اسم أميرال القناة ، وكان له مساعد انجليزى هو الكابتن البحرى بودجير . وكانت عملية انتشال السفن فى مناطق بورسعيد والإسماعيلية والسويس تخضع لأوامر شامبيون [١] . أما القاهرة فكان لها رأى خاص فى موضوع تطهير قناة السويس ينسجم مع سياستها .

جهود همرشولد :

بدأ السكرتير العام فى اتخاذ الخطوات اللازمة لعملية التطهير ، منذ صدور قرار الجمعية العمومية فى ٢ نوفمبر ١٩٥٦ ، الذى نص على حث الجمعية العمومية - بمجرد وقف اطلاق النار على اتخاذ الخطوات لإعادة فتح قناة السويس .

وصارت جهود السكرتير العام فى هذا الشأن جنبًا إلى جنب - مع جهوده الرامية إلى وقف إطلاق النار وتحقيق الانسحاب ، وكان من الضرورى لمصر - أمام إخلاص السكرتير العام فى جهوده ، وأمام الحاجة إلى معاونته فى مهمته - أن تقدم له المساعدات التى تسهل مهمته [٣] .

وكانت الخطوة الأولى التى سعى اليها همرشولد هى التحرك فى اتجاهين : أولهما أن يبدأ فى الاتصال بالشركات العالمية ، التى يمكن أن تتولى عملية التطهير ، وثانيهما أن يتعرف نوايا الحكومة المصرية تجاه تطهير قناة السويس . وقد حقق همرشولد التحرك السريع بالنسبة للاتصال بالشركات النرويجية والهولندية ؛ لبحث إمكانية قيامها بهذا العمل . أما موقف مصر من عملية التطهير ، فلم يكن من المناسب أن يتحدث همرشولد مع الحكومة المصرية فى ذلك ، بينما قنابل الأعداء تتساقط عليها ، والقوات المعتدية تغزو أراضيها ، ولذلك جاء تحرك همرشولد بعد وقف إطلاق النار [٤] .

مصر تطلب مساعدة الأمم المتحدة :

وما أن توقف اطلاق النار ، حتى توجه همرشولد إلى القاهرة ليجرى مباحثات مع الرئيس جمال عبدالناصر ، ووزير خارجيتة ، خلال الفترة من ١٦ - ١٨ نوفمبر ١٩٥٦ . وعلى إثر هذه المباحثات ، صرح فى ١٨ نوفمبر أن مصر طلبت مساعدة الأمم المتحدة فى تطهير القناة من العوائق ، بعد انسحاب القوات الأجنبية من بورسعيد ومنطقة قناة السويس . كما أوضح همرشولد أن الأمم المتحدة راغبة فى القيام بهذه المهمة ، وأنه سيقدم تقريراً للجمعية العمومية فى هذا الشأن [٤] .

وحددت مصر موقفها على أساس ألا يبدأ أى تطهير قبل إتمام الانسحاب ، وأنه ينبغى عدم التفريط فى هذا المبدأ تحت أية ظروف ، وإلا فقدت مصر أهم ورقة ، تستطيع أن تضغط بها على المعتدين ليتم انسحابهم . ولكن مع تشدد مصر فى رفض بدء عملية التطهير قبل اتمام الانسحاب . . فإنها قبلت التباحث نظريا مع همرشولد فى أمر التطهير . . لتبعد عنها أية مظنة عن التشدد ، ولترضى أصدقاءها فى الدول النامية ؛ لأن إغلاق قناه السويس يضر باقتصاديات تلك الدول .

الامم المتحدة تقرر مساعدة مصر :

تقدم همرشولد يوم ٢٢ نوفمبر ١٩٥٦ بتقريره إلى الجمعية العمومية ، وطلب الترخيص له بعقد اتفاقات مع مؤسسات مختصة تابعة لدول خارج نطاق النزاع القائم ؛ لتقوم بتطهير القناة ، وبالتشاور مع اللجنة الاستشارية للدخول فى الالتزامات المالية ، التى يستدعيها الأمر رغم صعوبة تحديد التكاليف فى هذه المرحلة المبكرة . كما طلب همرشولد بضرورة إرسال خبراء ، مشيراً إلى عزمه على استخدام الخبراء العاملين فى برنامج المساعدة الفنية لأمم المتحدة ، على أن يعاونهم ممثلو المؤسسات التى تم الاتصال بها ، وذلك لمعاينة القناة دون تأخير ، وإن كان المفروض ألا يبدأ العمل الا بعد انسحاب القوات غير المصرية من بورسعيد ومنطقة القناة وبموافقة مصر [٦] .

وقد رخصت الجمعية العمومية فى قرارها بتاريخ ٢٤ نوفمبر ١٩٥٦ للسكرتير العام ؛ بالبدء فى استطلاع الوسائل العملية ، وعقد الاتفاقات اللازمة ؛ حتى تسير عملية التطهير بسرعة وبطريقة فعالة ، فعين الجنرال هويلر لمباشرة تنفيذ عملية التطهير[٧] .

وكان واضحًا فى الفترة مابين صدور قرار الجمعية العمومية فى ٢ نوفمبر ، وتقديم همرشولد لتقريره اليها حول التطهير فى ٢٢ نوفمبر ، أن السكرتير العام يستخدم مسألة تطهير قناة السويس ؛ للضغط على المملكة المتحدة وفرنسا ، وأنه فى الوقت الذى يبذل فيه الجهود المتصلة لترتيب هذه العملية ويستحث الحكومة المصرية فى هذا الاتجاه ، فإنه لا يبدى كل التشدد فى اتصالاته بالمملكة المتحدة وفرنسا حول هذه المسألة[٨] .

وقد أثار البريطانيون معه فى تلك المرحلة قيام أسطول التطهير ، الذى وصل إلى بورسعيد بالعملية تحت اسم الأمم المتحدة ، وعندما استطلع همرشولد رأى مصر فى هذه النقطة أوضحت بحسم أنها لا تسمح للمعتدين بالتواجد تحت أى مبرر فى منطقة القناة ، وأنها ترفض تمامًا استخدام سفن التطهير البريطانية ومهندسيها فى هذه العملية .

وقد أكد همرشولد هذا الموقف فى رده على حكومتى المملكة المتحدة وفرنسا فى ٦ نوفمبر ، عندما أشار إلى أن التطهير ستقوم به شركات من دول غير متورطة فى النزاع ، وقد ردت المملكة المتحدة على ذلك بأنها على استعداد لتقديم ٣٦ سفينة للمساهمة فى العملية ، غير أن السكرتير العام رفض هذا العرض [٩] .

ثم عين السكرتير العام الجنرال ريموند هويلر ممثلاً خاصًا له فى عمليات التطهير ، وكان يشغل منصب قائد سلاح المهندسين فى الجيش الأمريكى ، وله خبرة طويلة فى أعمال التطهير . وعندما وصل الدكتور محمود فوزى إلى نيويورك ، طلب منه همرشولد أن توافق مصر على سفر الجنرال هويلر إلى مصر ؛ ليبحث مع رجال الحكومة المصرية المختصين المسائل المتصلة بالتطهير ، وأكد همرشولد أن هذا الطلب لايمس المبدأ الأساسى المتفق عليه بعدم بدء التطهير قبل اتمام الانسحاب . ثم رتب همرشولد اجتماعًا بين الدكتور محمود فوزى والجنرال هويلر فى يوم ٢٥ نوفمبر ؛ حيث أوضح له هويلر رغبته فى السفر إلى مصر لبحث الأوضاع الخاصة بالتطهير ، كما أكد أن البدء فى التطهير ؛ سوف يكون بعد الانسحاب الكامل من منطقة القناة [١٠] .

موقف الحكومة المصرية من عملية التطهير :

سمحت مصر للجنرال هويلر ومساعديه بالحضور فى أوائل ديسمبر ١٩٥٦ ، بعد أن أعلنت المملكة المتحدة وفرنسا قبولهما الانسحاب رسميا ، وذلك لمناقشة الإمكانات المشتركة

لمصر والأمم المتحدة لتعبئة المعدات الفنية والموظفين اللازمين بأقصى سرعة ، والقيام بإجراء المعاينات ؛ لحصر كافة العوائق بالقناة بالاتفاق مع الحكومة المصرية [١١] .

وما أن وصل الجنرال هويلر ، حتى فوجئت الدوائر المسئولة فى مصر بالجنرال الأمريكى يعقد مؤتمرًا صحفيًا فى بورسعيد ، ذكر فيه أن كوبرى الفردان نسف ، ولم يصب بقنابل الإنجليز ٠٠ وكان ذلك يوم الحادى عشر من ديسمبر ١٩٥٦ ، وكانت بورسعيد مازالت تحت الاحتلال ٠ وعلى الفور اتصلت مصر بالسكرتير العام ، واحتجت لديه على هذا التصريح وأوضحت أنها لاتقبل إطلاقا أن يخرج الجنرال هويلر عن حدود المهمة المرسومة له كممثل خاص للسكرتير العام فى عملية التطهير ٠ وأن واجباته تنحصر فى الإشراف على العملية ، وليس اصدار أحكام مغرضة حول مثل هذه المسائل ٠ وكان هذا يعنى أن مصر قد لاتوافق على استمرار الجنرال هويلر فى عمله ، مما يترتب عليه تعطيل الأعمال التمهيدية لعملية التطهير ٠ وعلى الفور أبرق همرشولد إلى الجنرال هويلر يطلب منه الامتناع عن الإدلاء بأية تصريحات ، ويلومه على تصرفه [١٢] .

ثم ثارت قضية أخرى خاصة بعملية التطهير ، بعد انسحاب القوات الأنجلوفرنسية نتيجة الحاح المملكة المتحدة على همرشولد ؛ ليستخدم أسطول التطهير الذى اصطحبته القوات الأنجلوفرنسية فى غزو مصر ٠

وأعادت مصر رفضها القاطع لاستخدام تلك السفن وبحارتها ، إلا أن إيدن اتصل بالسكرتير العام ، وألح عليه فى استخدام هذه السفن تحت علم الأمم المتحدة ، وكان هذا التصرف من جانبه يفصح عن محاولته الظهور للرأى العام البريطانى أنه يشارك فى عملية اعادة فتح القناة للملاحة بمايضمن سرعة تطهيرها ٠ وفى نفس الوقت رأى الجنرال هويلر أن العوائق بالقناة تحتاج إلى أسطول ضخم بينما الإمكانيات المتوفرة لدية لاتكفى القيام بهذا العمل ، ولذلك اقترح على همرشولد الاستعانة بالسفن والقاطرات البريطانية [١٣] .

وعندئذ تحرك همرشولد رغم أن الانسحاب الانجلوفرنسى لم يكن قد تم ، فراح يجس النبض حول مدى تساهل مصر فى هذه العملية ، وأوضح ان استخدام تلك السفن سيكون بصفة مؤقتة لاستخدامها ، خاصة وأنه من مصلحة مصر فتح القناة للملاحة ٠ وللمرة الثانية رفضت مصر استقبال بحارة من دولة اعتدت على مصر [١٤] .

وعاد همرشولد يقترح أن تحصل الامم المتحدة على ست سفن أنجلوفرنسية لعمليات التطهير ، وأن تستخدم الفنيين البريطانيين عليها بمقتضى عقود مدنية ، على أن يبقى على كل سفينة بعد تحويلها للأمم المتحدة ، ولمدة سبعة أيام فقط ، ثلاثة من بحارتها ذوى الجنسية البريطانية لاغراض التدريب ، وفق شروط تلخصت فى ألا تتعدى عملية التطهير منطقة القنطرة ، والاستغناء باقصى سرعة عن البحارة البريطانيين المدنيين ، واستبدالهم ببحارة من جنسيات أخرى بالإضافة إلى أن هذة السفن وبحارتها لا تخضع لغير توجيهات الأمم المتحدة [١٥] .

وقد أعلنت مصر على لسان وزير خارجيتها أنها على استعداد لاستعمال جميع المعدات البحرية وسفن الإنقاذ الخاصة بأعمال تطهير القناة بغض النظر عن جنسياتها ، على ألا تستعمل هذه السفن أحد من رعايا المملكة المتحدة أو فرنسا ، وذلك حرصاً على حياتهم ، خاصة وانهم سيعملون فى منطقة القناة التى نالها نصيب كبير من الدمار ؛ نتيجة العدوان الوحشى الذى قتل النساء والأطفال ودمر المنازل والمؤسسات الأهلية [١٦] .

ولما ألح السكرتير العام على الحكومة المصرية باستخدام السفن الست البريطانية ، وافقت على بقاء بعض أفراد الأطقم البريطانية لمدة أسبوع ، إظهاراً لحسن نواياها وتعاونها مع الأمم المتحدة ، وحرصاً على سرعة تطهير القناة من آثار العدوان الأنجلوفرنسى [١٧] .

موقف حكومة المملكة المتحدة :

أبدت حكومة المملكة المتحدة تعنتاً شديداً ، وأصرت على أن تكون جميع سفن الإنقاذ الأنجلوفرنسية ومعداتها وأفرادها وحدة واحدة لا تتجزأ ، فاما ان تبقى وإما أن ترحل ... ولما قوبل ذلك بالرفض من جانب الحكومة المصرية. أخذ المسئولون البريطانيون فى مهاجمة همرشولد ومعاونيه . كما أثارت حكومة المملكة المتحدة أيضاً ما اسمتة بمسألة أمن البحارة البريطانيين المشتركين فى عملية التطهير ، فقد طلبت فرض حراسة من الأمم المتحدة على كل سفينة ليس فقط للدفاع عنها ؛ بل أيضاً لمقاومة أى عمل عدائى ضدها ، أو ضد طاقمها ، وقيام قوات برية تابعة لامم المتحدة بحراسة السفن من ضفة القناة ، مع وجود دوريات لتامين قوافل المعدات . وقد بذل همرشولد جهدة فى هذا الصدد ، حتى تراجعت حكومة المملكة المتحدة . عن هذة الشروط التعسفية [١٨] .

سير عملية التطهير

بدأت عمليات التطهير من الطرف الجنوبى للقناة فى ٢٨ ديسمبر ، ثم من الطرف الشمالى بعد ذلك بثلاثة أيام . وقد وضع هويلر بمساعدة مستشاريه الفنيين مشروعاً لسير عمليات التطهير ، وافقت عليه السلطات المصرية ، وتلخص فى ثلاث مراحل .

المرحلة الاولى : تشمل العمليات ، التى من شانها السماح بمرور السفن التى تكون حمولتها حوالى ١٠,٠٠٠ طن ، ويصير خلالها إزالة تسعة عوائق ، وقنطرتين ، وتنتهى هذه المرحلة فى أوائل مارس ١٩٥٧ .

المرحلة الثانية : وتشمل إزالة سائر العوائق ، والتى تسمح بمرور السفن التى تزيد حمولتها على ١٠,٠٠٠ طن ، وتنتهى هذة المرحلة فى أوائل مايو ١٩٥٧ .

المرحلة الثالثة :وتتركز خلالها الأعمال على العوائق ، التى وإن كانت لا تمنع المرور فى القناة ، إلا أن الأمر يقتضى إزالتها من الموانى [١٩] .

وفى نهاية يناير غادرت بورسعيد ١٥ سفينة بريطانية ، بعد أن انتهت المهمة الموكلة إليها [٢٠] .

اتفاقية تطهير القناة :

وقعت اتفاقية بالأحرف الأولى بوزارة الخارجية المصرية فى ٣ يناير سنة ١٩٥٧ ، على أن يسرى مفعولها ابتداء من ٨ يناير ١٩٥٧ ، وقد تضمنت ما يلى . (١)

١ - قيام الأمم المتحدة بمساعدة الحكومة المصرية فى العمليات اللازمة بسرعة تطهير القناة .

٢ - قيام الأمم المتحدة بإدارة العملية ، بواسطة ترتيبات تعاقدية مع منشآت خاصة خاضعة لتوجيهات واشراف السكرتير العام ، وممثليه .

٣ - تعتبر العملية كمشروع تابع للأمم المتحدة " مقاولة أمم متحدة " .

٤ - ترفع سفن التطهير أعلام الأمم المتحدة وحدها دون أعلامها الوطنية .

٥ - تخضع الأموال المستخدمة فى العملية ، والاشخاص المشتركون فيها لاتفاقية امتيازات وحصانات الأمم المتحدة ، التى تعتبر مصر طرفاً فيها .

٦ - نظراً لوجوب اتمام العملية فى أسرع وقت ، تقوم الأمم المتحدة بالتشاور مع الحكومة المصرية ، باتخاذ جميع التدابير ، التى من شأنها تجنب الأضرار غير الضرورية فى الأنفس والأموال ، وإن كان من المفهوم ان الأمم المتحدة لن تتحمل أية مسئولية عن الأضرار المحتملة ، التى قد تصيب السفن المصرية المستقرة فى القناة والتى تنجم أثناء سير العمليات اللازمة لسرعة تطهير القناة ٠

٧ - تحتفظ الأمم المتحدة بحقوق المنقذ البحرى بالنسبة للسفن والأموال المغاثة ، غير تلك التى تكون ملكاً للحكومة المصرية ٠

تغطية النفقات :

طلب السكرتير العام السماح له بعقد قرض فى حدود ١٠ ملايين دولار ؛ لتمويل عملية تطهير القناة ٠ وذكر فى التقرير الذى قدمه للجمعية العمومية بتاريخ ١١ يناير سنة ١٩٥٧ ، أنه ليس فى مركز يسمح أن يقدم للجمعية العمومية تقريراً عن التكاليف ، التى تستلزمها عملية التطهير، ولذلك فقد أحال المسألة إلى اللجنة الاستشارية لهذا الغرض [٢٢] .

ولما كانت عملية التطهير فى مرحلتها الأولى ، تستلزم مبالغ معينة لتغطية التكاليف الضرورية لهذة العملية إلى أن يتم الوصول إلى قرار نهائى فى الموضوع ، طلب السكرتير العام فى ٢٣ ديسمبر ١٩٥٦ من الدول الأعضاء المساهمة فى تقديم المبالغ ، التى تتطلبها الأمم المتحدة فى هذة المرحلة الأولى ٠ وقد لبى بعض الدول نداء السكرتير العام ، بينما رفضه البعض الآخر ٠

ويبدو أن همر شولد يميل بشان تمويل عملية التطهير إلى أن تستدين الأمم المتحدة لهذا الغرض ، على أن يكون سداد هذا الدين فى المستقبل من دخل القناة ، أو أن يتم ذلك عن طريق فرض رسوم إضافية ، يسدد منها ذلك الدين ، وإن كان من الواضح أن مصر لم تتسبب فى سد القناة ، وعلى المعتدى أن يتحمل مصاريف فتحها [٢٣] .

وقد تم تطهير القناة فى ٤ مارس ١٩٥٧ ، باستثناء قاطرة تابعة للهيئة تسمى إدجار بونية والفرقاطة " أبوقير " ٠ وفى ١٢ مارس بدأ العمل فى إزالة القاطرة ، ثم فى ٢٢ مارس بالنسبة للفرقاطة ٠ وفى منتصف أبريل ، تم التطهير الكامل لقناة السويس ، قبل الموعد المحدد بتسعة أسابيع ٠ وفى أوائل مايو ، غادرت سفن الإنقاذ منطقة القناة [٢٤] .

وفى ١٢ أبريل ١٩٥٧ أعلن همرشولد أنه تلقى قروضاً من الدول ؛ لتغطية نفقات التطهير بلغت ١١ مليون دولار من كل من كندا ، والسويد ، وليبريا ، وسيلان ، واستراليا ، والولايات المتحدة وألمانيا الاتحادية ، والنرويج ، والدانمرك ، وهولندا ، وإيطاليا . وقد غطى هذا المبلغ نفقات العملية باكملها .[٢٥] وهكذا .. نجد أن مصر تمكنت من السيطرة على عملية التطهير بإحكام مطلق .. حقيقة أن الأمم المتحدة تولت تلك العملية ، ونفذتها ، ولكن ذلك تم ، بعد أن وافقت مصر على خطة التطهير ، وحددت وسائل التنفيذ بالصورة التى تتفق مع سيطرتها وإدارتها لقناة السويس ، وبذلك تم القضاء تماماً على أية شكوك حول حق مصر المشروع فى قناة السويس . كما نجحت مصر فى استخدام ورقة " القناة " بمهارة ، فكانت القناة هذه المرة سلاحًا لمصر فى المعركة العسكرية ، وفى المعركة السياسية ايضاً .

التعويضات :

نتيجة الخسائر التى نزلت بمصر بسبب العدوان الثلاثى ، فقد طالبت مصر بحقها فى التعويض كاملاً ؛ إذ تقدم الدكتور محمود فوزى وزير خارجية مصر بمشروع قرار إلى الجمعية العمومية فى ٢١ ديسمبر سنة ١٩٥٦ ، أشار فيه إلى قرار الأمم المتحدة ، بشان إيقاف إطلاق النار والانسحاب ، والأعمال العدوانية التى اقترفتها إسرائيل وفرنسا والمملكة المتحدة ضد مصر ، وما سببته من خسائر فى الأرواح والأموال .

ثم طلب المشروع تقدير الأضرار الناتجة عن ذلك ؛ خاصة ما تعلق منها بالخسائر فى الأرواح بين سكان مصر وقطاع غزة ، وكذا التدمير الذى وقع فى قطاع غزة ، وسيناء وبورسعيد وقناة السويس وبقية أنحاء مصر ، إلى جانب ما أصاب القناة ومنشآتها ، وما نتج عن تعطيل الملاحة فيها وفى الموانئ والمطارات المصرية ، وتدمير الأملاك والمشروعات الخاصة ، وبالاقتصاد المصرى فى جملته [٢٦] .

وطالب مشروع القرار المصرى أن يقدم السكرتير العام - فى اقرب فرصة - تقريراً بتقديراتهم للأضرار ، التى حملتها مصر ؛ باعتبارها أساساً للتعويض المناسب الواجب أن تدفعه كلا من إسرائيل وفرنسا والمملكة المتحدة . وسجلت مصر بذلك وجوب احترام حقها ؛ حتى لا يترك المعتدون دون محاسبة[٢٧] .

جهود همرشولد لتسوية مسألة القناة :

بذل السكرتير العام للأمم المتحدة جهداً لتسوية مسالة قناة السويس ، إثر صدور قرار الانسحاب · وأثار همرشولد تلك المسالة مع الدكتور محمود فوزى ؛ حيث لم يتقدم الموقف المبادئ الستة ، ثم جاء العدوان لتتجمد عنده تلك التسوية · وفى اجتماع همرشولد مع سلوين لويد فى ٢٧ نوفمبر ، ذكر لويد أنه يعتقد أن حكومته قد تقبل الآن بحث المسالة على أساس اقتراحات همرشولد ، التى تتركز فى استئناف البحث على ضوء المبادئ الستة ، التى قررها مجلس الأمن ·

وبينما كان همرشولد يبذل جهوده لوقف إطلاق النار واتمام الانسحاب ، كان يحرك من حين لآخر مسالة القناة ، وإن كان استئناف المباحثات حولها بين مصر والمملكة المتحدة وفرنسا قد توقف فى ١٣ اكتوبر ١٩٥٦ بصدور المبادئ الستة · كانت هذة وجهة نظر همرشولد ، التى والى - دون كلل - إبلاغ مصر بها منذ الأيام الأولى للعدوان ، ومطالباً الحكومة المصرية بأن تتخذ من جانبها خطوة تدعم من مركزها ، وتؤكد سلامة نواياها تجاه هذا الممر المائى الدولى · إلا أن الحكومة المصرية أبلغت همرشولد فى شهر نوفمبر ، أنها ترفض هذا الموضوع ، قبل أن يتم الانسحاب ·

وتكرر نفس الأمر فى شهر ديسمبر ، إلا أنه عندما تم الانسحاب الأنجلوفرنسى . . جاء ضمن المواقف المعلنة فى لندن وباريس ، أنه سيتم استئناف المباحثات حول موضوع قناة السويس ·

موقف الحكومة المصرية :

كان لمصر وجهة نظر أخرى غير وجهة نظر همرشولد والمملكة المتحدة وفرنسا . . فعلى حين أنها ترفض استئناف المفاوضات وتترك الأمور معلقة . . إلا أنها أتت بعد أن وقع عدوان عليها من جانب ثلاث دول ، منها اثنتان كانت تتفاوض معهما حول تسوية للأزمة ، ولكنهما آثرتا استخدام كل وسائل الخداع والتمويه والتآمر ، وفضلتا الالتجاء إلى أسلوب الحرب بدلاً عن التفاوض · وطالما كان هذا هو أسلوب المملكة المتحدة وفرنسا ، فأى مفاوضات يمكن أن تبدأ أو تستأنف معهما ، وعلى أى أساس ، وبأى منطق يمكن أن تطلب دول معتدية من دولة معتدى عليها أن تتفاوض معهما فى نفس الموضوع ، الذى شنتا عليها الحرب من أجله ·

لقد أدارت مصر القناة بعد تأميمها فى كفاية ، رغم الظروف الصعبة التى وضعتها المملكة المتحدة وفرنسا أمامها ما بين سحب المرشدين ، والامتناع عن دفع رسوم المرور ، وحملات التشكيك فى سلامة الإدارة المصرية وعدم قدرتها . لقد أعلنت مصر أنها تضمن حرية المرور فى قناة السويس طبقاً لاتفاقية سنة ١٨٨٨ ، وسجلت إعلانها فى الأمم المتحدة ، وأكدت أنها لن ترفع رسوم المرور المقررة إلا بعد الاتفاق مع الدول المنتفعة بالقناة ، وسجلت ذلك على نفسها فى الأمم المتحدة .

فماذا يمكن أن تحققه المفاوضات بعد كل هذه المواقف من جانب مصر ، اللهم إلا إذا كان الهدف منها ، هو العودة إلى محاولات تدويل إدارة القناة ، أو إخضاعها لإدارة الأمم المتحدة وغير ذلك من الاقتراحات التى رفضتها مصر ، ليس قبل العدوان ، بل قبل أن يجتمع مجلس الأمن ويقرر المبادئ الستة .

من هنا حددت مصر موقفها على أساس أن العدوان - وإن لم يغير من المبادئ والأسس التى حددتها مصر ، منذ أعلنت التأميم إلا أنه أيضاً غيَّر من الظروف السياسية ، التى كانت تدور خلالها المفاوضات ، وخلق موقفاً جديداً يكفى فيه أن تحدد مصر مبادئها ، والأسس التى تنوى السير عليها فى إدارة قناة السويس . ورأت مصر أن أنسب وقت للإعلان عن هذا ، هو انتهاء التطوير ، وفتح القناه للملاحة بصورتها الأولى فى ٢ إبريل ١٩٥٧ .

مواقف جديدة تواجة مصر :

واجهت سياسة مصر فى شهر إبريل سنة ١٩٥٧ مواقف جديدة ، لم تكن قائمة فى الشهور السابقة ، فبعد أن تم انسحاب القوات الأنجلوفرنسية . . بدأت الولايات المتحدة تنحو نحو سياسة رأب الصدع الذى حدث فى التحالف الأطلسى ، فراحت تقدم المساعدات الاقتصادية للتخفيف من أزمة حليفتها ، وبدا كما لو أن الولايات المتحدة - بسلسلة من التصرفات - تحاول أن تكفر عن خطيئتها .

وكان قد ظهر فى يناير ١٩٥٧ مشروع إيزنهاور لملء الفراغ المتخلف عن انحسار نفوذ المملكة المتحدة فى الشرق الأوسط . وما إن انسحبت إسرائيل ، حتى عادت المساعدات والمعونات الأمريكية لها بأكثر مما كانت ، وبدا كما لو أن الولايات المتحدة تحاول أن تجفف

دموع طفلتها المدللة إسرائيل · ولقد شعرت مصر بهذا التحول فى شهر يناير ١٩٥٧ ، وعبَّر الدكتور محمود فوزى عن اختلال الموازين فى معاملة المعتدين والمعتدى عليه ، إذ فى الوقت الذى يجب أن تفرض فيه على المعتدى التعويضات لما سببه من أضرار ، إذا بالمساعدات والمعونات تقدم إليه لإرضائه · ليس هذا فقط بل تجد مصر أن الولايات المتحدة الأمريكية قد كشفت القناع عن سياسة جديدة ، تعمل على احتواء كل الدول العربية تحت لوائها · وكان على مصر مقابل ذلك أن توازن بين مبادئها واستقلالها ، غضب الولايات المتحدة فى تلك الفترة الحرجة ، قبل أن يتم الانسحاب الإسرائيلى ، ومازالت الحاجة إلى الضغط الأمريكى ماسة ؛ لكى يتم هذا الانسحاب الكامل ·

من هنا كان الموقف الإسرائيلى فى أول شهر ابريل ١٩٥٧ متغيراً ، وله تاثير جديد على جو العلاقات المصرية الأمريكية فى ذلك الوقت · وفى الثانى من أبريل سنة ١٩٥٧ ، أبلغ الدكتور محمود فوزى السفير الأمريكى فى القاهرة بمشروع البيان ، الذى تنوى القاهرة إذاعته ثم تسجيله فى الأمم المتحدة · إلا أن السفير أبدى انشغاله ، ورجا الدكتور فوزى فى إلحاح أن ترجئ الحكومة المصرية إصدار هذا البيان ، إلى يوم السبت ٦ ابريل ؛ لتتيح للحكومة الأمريكية فرصة التعبير عن آرائها وتتشاور مع لندن · ولكن حينما ذكر له الدكتور فوزى ضيق الوقت الباقى على افتتاح القناة ، وضرورة أن يعرف العالم الأساس الذى سوف تسير عليه أعمال القناة طلب السفير إرجاء البيان إلى يوم ٤ أبريل [٢٨] .

وفى اليوم التالى ، عاد ريموند هير ليبلغ الدكتور محمود فوزى عدم رضاء واشنطن عن البيان [٢٩] .

وفى ١٥ أبريل ، أبلغ ريموند هير الدكتور فوزى أن الولايات المتحدة تقترح دعوة مجلس الأمن للانعقاد ؛ للنظر فى مسالة قناة السويس ، وأنه إذا لم توافق مصر على الاشتراك فى هذه الدعوة . . فإنها ستتقدم بها بمفردها [٣٠] .

وفى صباح يوم ١٦ أبريل ، طلب ريموند هير مقابلة الدكتور فوزى ؛ حيث أبلغه أن المستر راونترى وكيل الخارجية الأمريكية المساعد لشئون الشرق الأوسط ، حدثه تليفونيا مستعجلا رد مصر فى شأن اجتماع مجلس الأمن المقترح ؛ للنظر فى مسألة قناة السويس ، ثم ذكر أنه إذا لم تتسلم واشنطن الرد فهى ماضية اليوم فى سبيلها ، وستطلب وحدها انعقاد مجلس الأمن للنظر فى مسألة قناة السويس [٣١] .

وفى نفس اليوم ، دعا الدكتور فوزى السفير الأمريكى لمقابلته ، حيث أخبره أن الحكومة المصرية لاترى الأخذ بما اقترحته حكومته ، من أن يجتمع مجلس الأمن فى الأيام القادمة للنظر فى مسألة قناة السويس ؛ إذ تجد فى هذا مزالق وأخطار لاداع لها ، ولهذا . . فهى ليست مستعدة لمشاركة حكومة الولايات المتحدة فى طلب اجتماع مجلس الأمن ، إذا ما صممت هذه على المضى فى طلب ذلك الاجتماع ، ورجا الدكتور فوزى أن ينهى السفير إلى حكومتة رأى الحكومة المصرية ، وإذا لم يؤخذ به واجتمع مجلس الأمن . . فإن حكومة مصر سوف تحتفظ بموقفها كاملاً وبالخطة التى تنتهجها . عندئذ طلب السفير الأمريكى ألا تتخذ مصر موقفًا من شأنه إثارة المشاكل ، وكان واضحاً أن السفير يطلب من مصر تأجيل إصدار البيان الخاص بقناة السويس . [٣٢] .

وأمام وجهة النظر المصرية ، رأت واشنطن أن تؤجل طلب انعقاد المجلس لبعض الوقت ، ومحاولة إقناع مصر مرة أخرى بخطورة الالتجاء إلى مجلس الأمن ؛ لعدم إثارة الهواجس ، خاصة وأن السفير ريتشاردز المبعوث الأمريكى للشرق الأوسط ، كان فى طريقه إلى المنطقة ليناقش مشروع أيزنهاور . وفى يوم ٢١ أبريل ، دعا الدكتور فوزى سفراء الهند ويوجوسلافيا والاتحاد السوفيتى لمقابلته ؛ حيث أنهى إليهم آخر تطورات الموقف الخاص بموضوع قناة السويس ، كما تبادل معهم الرأى فى بعض النقاط . . وقد اعلنوا جميعاً ارتياحهم لموقف الحكومة المصرية ، وللأسلوب الذى تنتهجه فى هذا الشأن ، كما أعربوا عن الاعتقاد بأنه من الأفضل إصدار البيان الخاص بقناة السويس ، وإبلاغه فى أقرب وقت ممكن لسكرتير عام الأمم المتحدة [٣٣] .

وعندما تبين للولايات المتحدة تصميم مصر على موقفها . . بدأت فى بحث تعديلات فى البيان المصرى ؛ فاقترحت أن تتضمن مقدمته الإشارة إلى المبادئ الستة ، وأن يحدد فى البيان هيئة معينة تمثل المنفعين ، أو أن تحدد الأمم المتحدة هذه الهيئة ، وضرورة اتفاق مصر مع المنتفعين حول لائحة القناة ، وقبول مصر للتحكيم ، والتقاضى فى حالة أى خلاف إلى جانب تعديلات أخرى لفظية كثيرة . ولكن مصر لم تقبل كل التعديلات التى أرادت الولايات المتحدة إدخالها على بيانها . وكان معها ورقة ثمينة هى حرص الولايات المتحدة على نجاح مهمة مبعوثها ريتشاردز إلى المنطقة ، ولذلك رأت مصر أن يؤجل المبعوث الأمريكى زيارته حتى الانتهاء من مسألة القناة [٣٤] .

ووافقت الحكومة الأمريكية يوم ٢٣ أبريل على خطة مصر فى معالجة موضوع القناة ، وطلبت أن يكون البيان المصرى واضحاً وأنه عند انعقاد مجلس الأمن . . سيعلن مندوبها أن البيان ، وإن لم يعبر تعبيراً وافياً عن المبادئ الستة ، إلا أن الولايات المتحدة ترى إعطاء فرصة للنظام الذى تقترحه الحكومة المصرية [٣٥] .

البيان المصرى :

فى ٢٤ أبريل ، أبلغت مصر سكرتير عام الأمم بإعلانها الخاص بقناة السويس . وفى الرسالة التى وجهها إليه الدكتور محمود فوزى ، ذكر أن مصر تفهم المبادئ التى قررها مجلس الأمن فى ١٣ أكتوبر ١٩٥٦ ، رغم أن ذكر المبادئ لم يرد فى طلب الإعلان المصرى . ثم طلبت مصر إيداع الإعلان وتسجيله فى سكرتارية الأمم المتحدة ، وباعتباره - وما يتضمنه من التزامات - وثيقة دولية [٣٦] .

لقد حدد الإعلان أن الحكومة المصرية ستستمر فى احترام ومراقبة وتنفيذ اتفاقية ١٨٨٨ ، والالتزام بميثاق الأمم المتحدة ومبادئه وأهدافه . . وأنها حريصة على استمرار الملاحة لكل الأمم فى نطاق الحدود ، التى رسمتها اتفاقية ١٨٨٨ ، مع التأكيد على استمرار الرسوم طبقاً لآخر اتفاق وقع فى ٢٨ ابريل ١٩٣٦ ، بين الحكومة المصرية وشركة قناة السويس العالمية ، وأى زيادة فى الرسوم لن تزيد على ١٪ . وسوف تدير القناة الهيئة العامة لقناة السويس ، وترحب الحكومة المصرية بالتعاون بين الهيئة و " ممثلى شركات الملاحة والتجارة " . وأى خلافات حول اتفاقية ١٨٨٨ ، أو هذا الإعلان تحل طبقاً لميثاق الأمم المتحدة . . وإذا لم يحل الخلاف بين أطراف هذه الاتفاقية حول تفسير أو تطبيق نصوصها فيحال إلى محكمة العدل الدولية . وستتخذ حكومة مصر الخطوات الضرورية لقبول الاختصاص الإجبارى لمحكمة العدل الدولية ؛ طبقاً لنص المادة ٣٦ من نظامها الأساس .

انعقاد مجلس الأمن وانتصار مصر :

وبناء على طلب الولايات المتحدة . . انعقد مجلس الأمن فى ٢٦ أبريل برئاسة مندوب المملكة المتحدة ؛ حيث أعلن مندوب الولايات المتحدة أن البيان المصرى لا يتفق تماماً مع المبادئ الستة ، وأنه لا يتضمن إجراءات محددة منظمة للتعاون بين مصر والمنتفعين ، ولكنه أردف قائلاً إن حكومته رأت إتاحة الفرصة لتعرُّف مدى صلاحية النظام ، الذى أعلنت مصر

أنها ستسيِّر القناة بمقتضاه . ثم تكلم مندوب الاتحاد السوفيتى ، وأعلن موافقته التامة على البيان المصرى .

وأعلن مندوب المملكة المتحدة فى مجلس الأمن يوم ٢٦ أبريل ١٩٥٧ أن حكومته ما زالت متمسكة بالمبادئ الستة ، التى أقرها مجلس الأمن فى ١٣ أكتوبر ١٩٥٦ ، ورغماً عن ذلك . . فإنه يجد البيان المصرى متمشياً فى كثير مع المبادئ الستة سالفة الذكر ، وأوضح أنه بيان من جانب واحد . وهكذا . . نرى أن المملكة المتحدة - تحت ضغط مصالحها الاقتصادية - بعد ما تكبدته من خسائر مادية فادحة بسبب موقفها العدائى من مشكلة قناة السويس ، أدركت أنه من غير المنطق أن تنفرد وحدها دون بقية الدول المنتفعة بالقناة بمقاطعتها ، وبهذا قبلت الأمر الواقع ، وسمحت لسفنها باستخدام قناة السويس ، ودفع رسوم المرور ، مع تقديم الاحتجاج حتى تتم تسوية نهائية للمشكلة تكون مرضية بالنسبة لها [٣٧] .

أما مندوب فرنسا . . فقد أعلن ان البيان المصرى لا يحقق المبادئ الستة ، وأنه تصريح من جانب واحد ؛ مما يسمح لمصر بأن تعدله حينما تشاء . وطالب المجلس باستئناف المفاوضات للوصول إلى معاهدة دولية ، بدلاً عن البيان المصرى الصادر من جانب واحد .

واستمرت فرنسا فى مقاطعة قناة السويس .[٣٨] بينما أعلنت أغلبية الدول البحرية قبولها للبيان المصرى ، ومنهم جميع المنتفعين باستثناء فرنسا [٣٩] .

ووجدت فرنسا أن آخر حلقات الصراع بينها وبين مصر توشك أن تنتهى ، وقد استعادت مصر حقها وتم الاعتراف به دولياً ، وأنها أصبحت تقف بمفردها فى مواجهة الوضع الجديد للقناة ، وأن هذا هزيمة سياسية لها فى الداخل والخارج ، ولذلك اجتمعت الحكومة الفرنسية برئاسة جى موليه ، وأصدرت بياناً رفضت فيه البيان المصرى مرة أخرى ، وعبرت عن أسفها للقرار الذى اتخذه المنتفعون باستخدام القناة ، وعدم قبولها حلاً يتعارض مع المبادئ الستة [٤٠] .

ثم طلبت فرنسا عقد مجلس الأمن فى ٢٠ مايو لمواصلة بحث القضية . وسافر بينو وزير خارجية فرنسا إلى واشنطن ؛ لمحاولة إقناع الولايات المتحدة بالعمل على إصدار قرار من مجلس الأمن ، يدعو مصر إلى التفاوض من جديد . ولم تقبل الولايات المتحدة هذا

الاقتراح ، وإن وافقت على أن يدلى مندوبها كابوت لودج ، بوصفه رئيساً للمجلس ، ببيان فى نهاية المناقشات ، يرضى به وجهة النظر الفرنسية . وانعقد المجلس فى ٢٠ مايو ، ولم تتقدم فرنسا بمشروع قرارها فأنهى لودج الجلسة بتلخيص لما دار فيها[٤١] . وفى شهر يونيو ، أعلنت فرنسا موافقتها على مرور سفنها فى قناة السويس ، وأعقب ذلك إعلان مصر قبولها الولاية الجبرية لمحكمة العدل الدولية ، فيما يتعلق بتفسير وتطبيق إتفاقية ١٨٨٨ على ضوء ما ورد فى بيان ٢٤ أبريل ١٩٥٧[٤٢] .

وهكذا انتهت مسألة قناة السويس بعد نضال طويل ، حرصت مصر خلاله على أن تتخلص من الاستعمار ، وتستعيد السيطرة الكاملة على القناة ، التى أكدت بشكل قاطع أنها ملك مصر ، وتحت السيادة غير المنازعة لمصر ، وأن السيطرة على القناة لا يشارك مصر فيها أحد .

توثيق الفصل العشرون

(١) وثائق الخارجية المصرية ، برقية الوزارة الرمزية، رقم ١٧٠١ ، بتاريخ ١٩٥٦/١١/٩ ، مرسلة للسفير عمر لطفى ، مندوب مصر الدائم فى الأمم المتحدة .

(٢) أزو ، هنرى : فخ السويس ، ص ٤٧١-٤٧٢ .

(٣) صلاح بسيونى : مصر وأزمة السويس ، ص ٣٢٤ .

(٤) المصدر نفسه ، ص ٣٢٤-٣٢٥ .

(٥) وثائق الخارجية المصرية ، إدارة الأبحاث ، قسم النشرات ، نشرة خاصة عن العدوان الثلاثى ، الجزء الأول ، ص ٢٤ .

(٦) المصدر السابق نفسه ، الصفحة نفسها .

(٧) وثائق الخارجية المصرية ، برقية نيويورك الرمزية ، رقم ٤١/٣٧ ، بتاريخ ١٩٥٦/١١/٢٣ ، برقية من الدكتور محمود فوزى إلى الرئيس جمال عبد الناصر .

(٨) وثائق الخارجية المصرية ، برقية نيويورك الرمزية ، رقم ٥٥/٤٧ ، بتاريخ ١٩٥٦/١١/٢٦ ، برقية من الدكتور محمود فوزى إلى الرئيس جمال عبد الناصر .

(٩) وثائق الخارجية المصرية ، برقية نيويورك الرمزية ، رقم ٦٨/٥٢ ، بتاريخ ١٩٥٦/١١/٢٦ ، برقية من الدكتور محمود فوزى إلى الرئيس جمال عبد الناصر .

(١٠) وثائق الخارجية المصرية ، برقية نيويورك الرمزية ، رقم ٨٢/٨٤ ، ٨٧ ، بتاريخ ١٩٥٦/١١/٢٩ ، برقية مسلمة من الرئيس جمال عبد الناصر إلى الدكتور محمود فوزى .

(١١) وثائق الخارجية المصرية ، رسالة من الرئيس جمال عبد الناصر إلى الدكتور محمود فوزى ، يوم ١٩٥٦/١٢/١١ . وأيضاً رسالة من الدكتور محمود فوزى إلى الرئيس جمال عبد الناصر ، يوم ١٩٥٦/١٢/١٣ .

(١٢) وثائق الخارجية المصرية ، مقابلة بين همرشولد والدكتور محمود فوزى ، يوم ١٩٥٦/١٢/١٨ .

(١٣) المصدر السابق نفسه .

(١٤) وثائق الخارجية المصرية ، إدارة الأبحاث ، قسم النشرات ، نشرة خاصة عن العدوان الثلاثى ، الجزء الأول ، ص ٢٥ .

(١٥) المصدر السابق ، ص ٢٦ .

(١٦) المرجع السابق ، ص ٢٦-٢٧ .

(١٧) وثائق الخارجية المصرية ، تقرير السكرتير العام ، بتاريخ ١٩٥٧/١/١١ ، بشأن تطوير القناة .

(١٨) صلاح بسيونى : مصر وأزمة السويس ، ص ٣٢٩ .

(١٩) وثائق الخارجية المصرية ، نص الاتفاقية بين الأمم المتحدة والحكومة المصرية ، بشأن تطهير قناة السويس ، بتاريخ ٣ يناير ١٩٥٧ .

(٢٠) وثائق الخارجية المصرية ، إدارة الأبحاث ، نشرة خاصة عن العدوان الثلاثى على مصر ، الجزء الأول ، ص ٣٣ .

(٢١) المصدر السابق ، ص ٣٣-٣٤ .

(٢٢) صلاح بسيونى : مصر وأزمة السويس ، ص ٣٣٠ .

(٢٣) المصدر السابق ، الصفحة نفسها .

(٢٤) وثائق الخارجية المصرية ، مشروع القرار الذى قدمه الدكتور محمود فوزى ، يوم ٢١ ديسمبر ١٩٥٦ .

(٢٥) المصدر السابق .

(٢٦) وثائق الخارجية المصرية ، مقابلة الدكتور محمود فوزى لسفير الولايات المتحدة الأمريكية بالقاهرة ، يوم ٢ ابريل ١٩٥٧ .

(٢٧) وثائق الخارجية المصرية ، مقابلة الدكتور محمود فوزى للسفير ريموند هير ، يوم ٣ أبريل ١٩٥٧ .

(٢٨) وثائق الخارجية المصرية ، مقابلة الدكتور محمود فوزى للسفير الأمريكى ، يوم ١٩٥٧/٤/١٥ .

(٢٩) وثائق الخارجية المصرية ، مقابلة الدكتور محمود فوزى للسفير الأمريكى ، ظهر يوم ١٦/٤/١٩٥٧ .

(٣٠) وثائق الخارجية المصرية ، مقابلة الدكتور محمود فوزى للسفير ، مساء يوم ١٦/٤/١٩٥٧ ، بمنزل الوزير .

(٣١) وثائق الخارجية المصرية، حديث تليفونى بين السفير الأمريكى والدكتور محمود فوزى، يوم ١٧/٤/١٩٥٧ .

(٣٢) وثائق الخارجية المصرية ، مقابلة الدكتور محمود فوزى لسفراء الهند ، ويوغوسلافيا ، والاتحاد السوفييتى ، يوم ٢١/٤/١٩٥٧ .

(٣٣) وثائق الخارجية المصرية ، مقابلة الدكتور محمود فوزى للسفير الأمريكى بالقاهرة ، يوم ٢١/٤/١٩٥٧ .

(٣٤) وثائق الخارجية المصرية ، مقابلة الدكتور محمود فوزى للسفير الأمريكى ، يوم ٢٣/٤/١٩٥٧ .

(٣٥) وثائق الخارجية المصرية، رسالة مرسلة من الدكتور محمود فوزى إلى داج همرشولد ، يوم ٢٤/٤/١٩٥٧ .

(٣٦) وثائق الخارجية المصرية ، الإعلان الخاص بقناة السويس ، الذى سُلِّم لداج همرشولد، يوم ٢٤/٤/١٩٥٧ .

(٣٧) وثائق الخارجية المصرية ، كلمة مندوب الولايات المتحدة أمام مجلس الأمن ، يوم ٢٦/٤/١٩٥٧ ، وكذا كلمة المندوب السوفييتى .

(٣٨) وثائق الخارجية المصرية ، كلمة مندوب بريطانيا ، أمام مجلس الأمن ، يوم ٢٦/٤/١٩٥٧ .

(٣٩) وثائق الخارجية المصرية ، كلمة مندوب بريطانيا ، أمام مجلس الأمن ، يوم ٢٦/٤/١٩٥٧ .

(٤٠) وثائق الخارجية المصرية ، كلمة مندوب فرنسا ، أمام مجلس الأمن ، يوم ٢٦/٤/١٩٥٧ .

(٤١) وثائق الخارجيـة المصرية ، وكالة الوزارة للشئـون السياسية ، ردود الفعل عـلى البيان المصرى ، بشأن تنظيم الملاحة فى قناة السويس .

(٤٢) وثائق الخارجية المصرية : بيان الحكومة الفرنسية .